

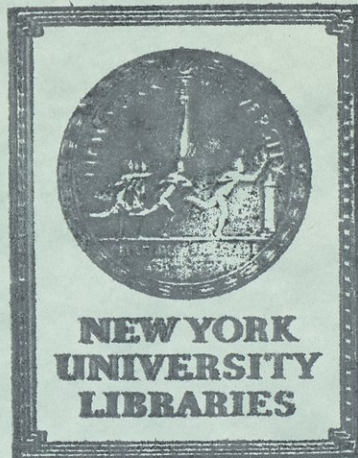
WIHDAT WADI AL-NIL

DT
82
.5
.S8
.W5
c.1

BOBST LIBRARY



3 1142 02821 9676



GENERAL UNIVERSITY
LIBRARY

د. م. م.

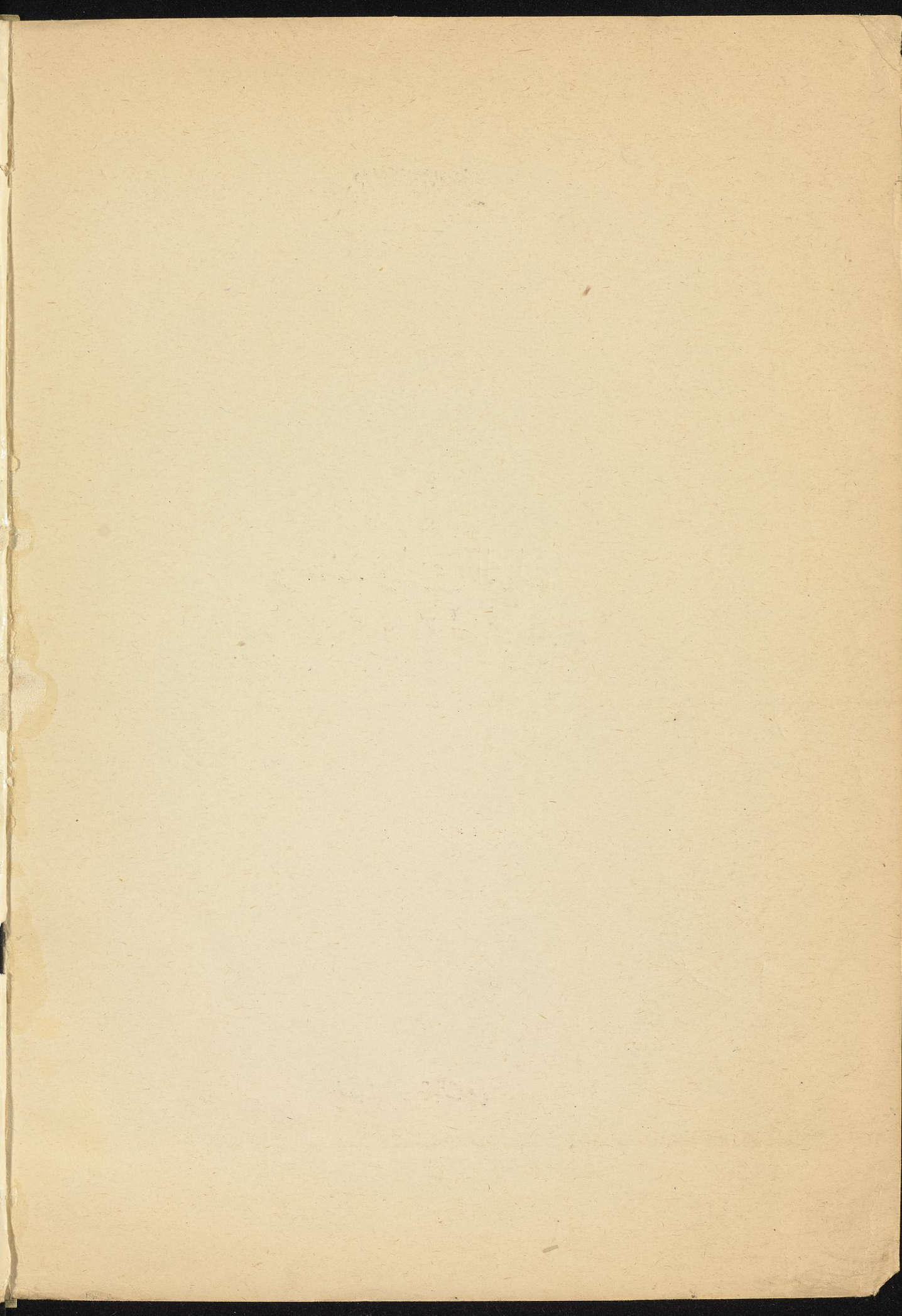
دائرة المخطوطات

وحدة وادى النيل

أسمها الجغرافية ومظاهرها فى التاريخ

المطبعة الأميرية بالقاهرة

١٩٤٧



رئاسة مجلس الوزراء

/ Wihdat wadi at-nil /

1591 1591

وحدة وادى النيل

أسمها الجغرافية ومظاهرها فى التاريخ

N. Y. U. LIBRARIES

المطبعة الأميرية بالقاهرة

١٩٤٧

Near East

DT

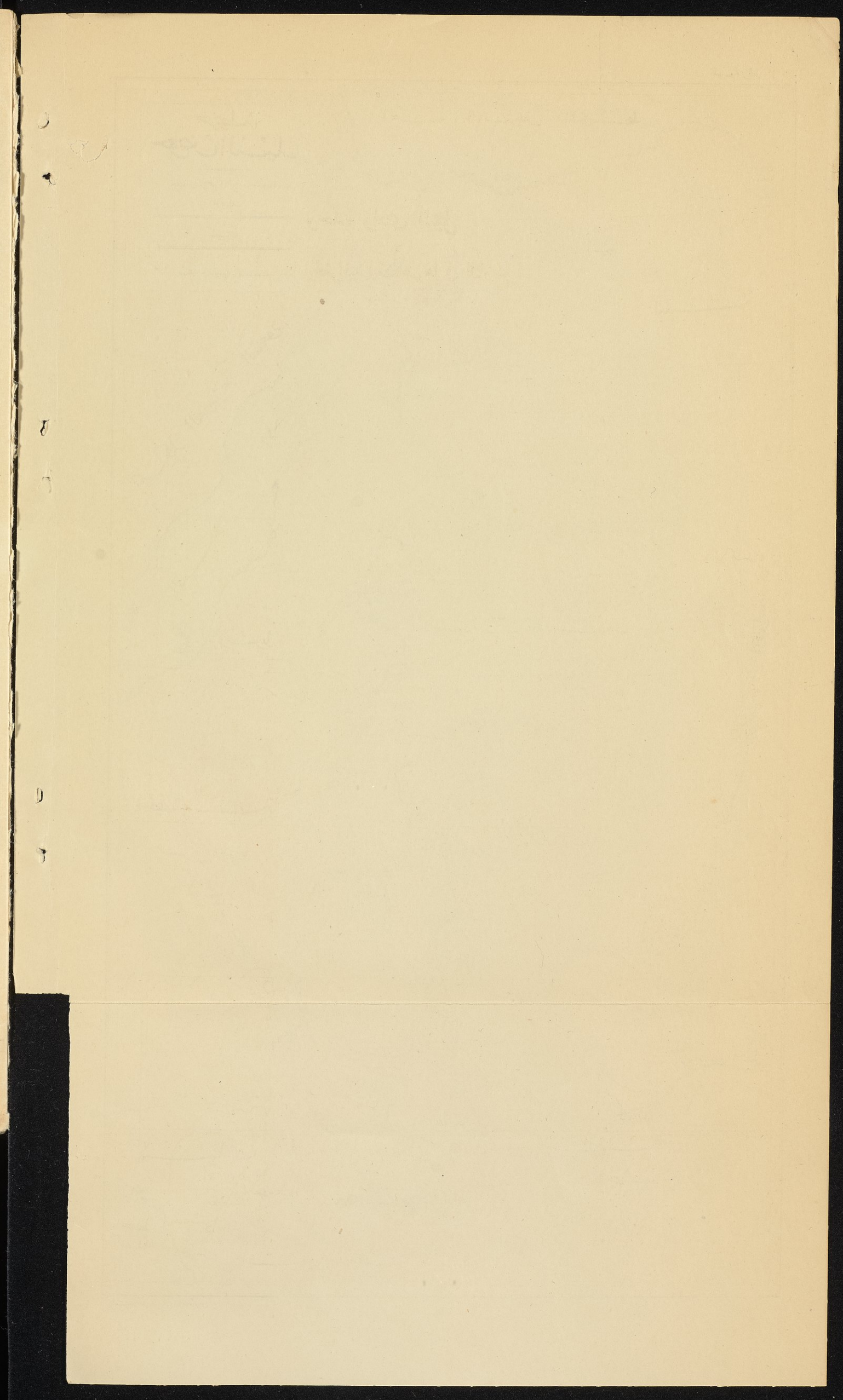
82

.5

.58

.W5

c.1



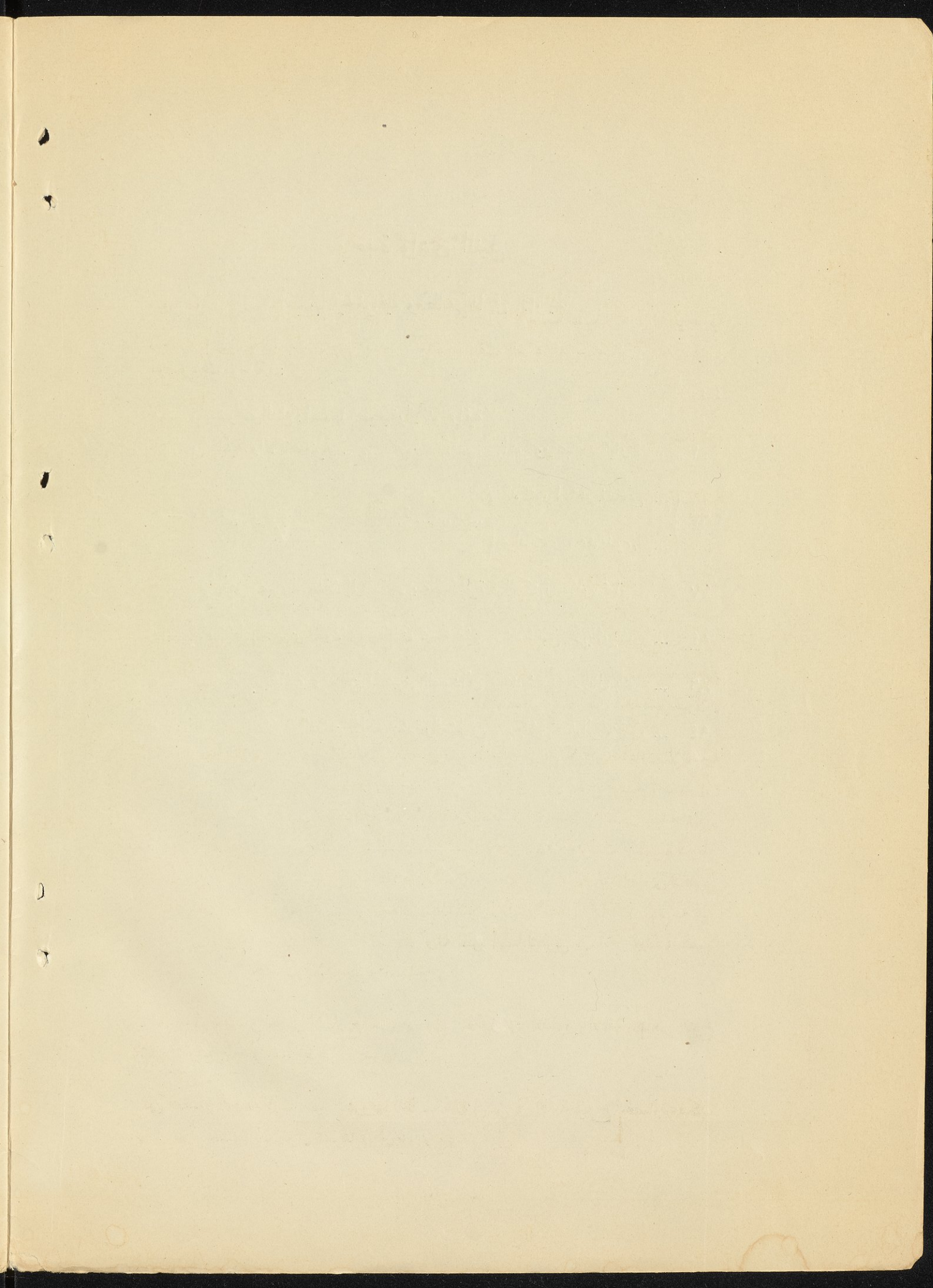
وحدة وادى النيل

أسسها الجغرافية ومظاهرها فى التاريخ

موضوعات الرسالة :

صفحة

- ١ — وحدة وادى النيل : أسسها الطبيعية والأثنو جرافية والثقافية والاقتصادية الدكتور عباس عمار ... ١
- ٢ — مظاهر الوحدة فى العصور القديمة { الدكتور ابراهيم نصحي ...
٦٣ { والدكتور أحمد بدوى ...
- ٣ — تحول أهل مصر والسودان إلى أمة عربية إسلامية الدكتور عباس عمار ... ٧٧
- ٤ — بناء الوطن المصرى السودانى فى القرن التاسع عشر محمد شفيق غريبال بك ... ٨٤
- ٥ — السياسة البريطانية والوطن المصرى السودانى محمد شفيق غريبال بك ... ٨٦
- ٦ — تقدم السودان فى القرنين التاسع عشر والعشرين بكباشى عبد الرحمن زكى ... ٩٤



مقدمة

تتناول هذه الرسالة موضوع وحدة وادى النيل ببيان الأسس الطبيعية ، والأثنو جرافية والثقافية والاقتصادية التي قامت عليها هذه الوحدة ووصف المظاهر التي اتخذتها أو تجلت فيها في خلال العصور التاريخية قديمها وحديثها .

وقد نهج مؤلفو الفصول المختلفة التي تتكون منها مادة البحث المنهج الجغرافى التاريخى لاعتقادهم بأن اتخاذه كفيل بإعانة طالب الحقيقة فى أمر مصر والسودان على تحقيق بغيته ، وتوخوا الاختصار على المسائل الرئيسية حرصا منهم على إظهارها بارزة ، واستمدوا حقائقهم مما اهتدى إليه التحقيق العلمى الحديث فى أوروبا وأمريكا .

وتولى الدكتور عباس عمار درس الأسس الجغرافية للوحدة فأكد توقف الحياة فى أولياتها ومكملاتها معا على ارتباط أجزاء الوادى بعضها ببعض الآخر وأظهر أن ليس بمحوض النيل عقبات منيعة تحول دون سهولة انتقال الجماعات الإنسانية والفصائل الحيوانية أو النباتية من مكان إلى آخر فيه ، ومما يتصل بذلك ما ذكره الدكتور عمار عن تدرج الظواهر الطبيعية تدرجا لطيفا من الشمال إلى الجنوب أو بالعكس مما جعل الانتقال هينا والاستيطان فى المواطن الجديدة مقبولا .

وقد شرح الدكتور عمار ما كان لهذه الخواص وغيرها من آثار فى تكوين الجماعات الإنسانية ومواردها المعاشية وأحوالها الاقتصادية وحياتها الثقافية ، وانتهى إلى الحكم العام المستند إلى واقع الملاحظة بأنه كلما خلس أمر الوادى إلى سكانه فلم يرتبط فريق منهم بوحدات بعيدة عنه . غربية عنه فى اقتصادياتها وثقافتها كلما تم التوازن بين بيئة الوادى الطبيعية وبيئته البشرية فتوطد الأمن وسعد الناس وارتقت مستوياتهم المادية والمعنوية ، وأود أن أوجه نظر القارئ للتطبيق الرائع لهذا الحكم العام فى الصفحات التى خصصها الدكتور عمار لأحوال الجماعات البدائية التى تسكن الأقاليم الجنوبية من الوادى ، كما أود أن أوجه نظره أيضا لتطبيق قيم آخر يجده فى القسم الذى خصصه المؤلف للأسس الاقتصادية للوحدة .

وقد تجلت تلك الوحدة فى التاريخ ، وهى وإن اتخذت فى العصور المختلفة مظاهر تتنوع باختلاف الأزمنة فإنها واحدة جوهر أو ينبوعا .

ففى العصور القديمة نالت مصر لظروفها الخاصة ميزة السبق فى إقامة صرح الحضارة ، فكان نصيبها فى تلك العصور أن تتولى نشرها فى أرجاء الوادى .

وقد وصف الدكتور ابراهيم نصحي والدكتور أحمد بدوى كيف تم هذا وكيف انتقلت نحو الجنوب أنظمة مصر الإدارية وفنونها وعلومها ومعتقداتها الدينية ومثلها العليا الروحية والخلقية ، وكيف بذل رجال الحكم والدين والتجار والصناع المصريون ما بذلوا في رفع بنود الأمن والرخا في الأقاليم الجنوبية والنهوض بأهله لمستوى المصريين . وقد بلغ الأمر في ذلك أن امتزج أهل الشمال وأهل الجنوب امتزاجا حقيقيا في وطن واحد . يدل على هذا كله ما لا يزال قائما من الآثار في شمالى السودان وما سجله التاريخ عن أن مصر نفسها كانت كلما أضعفت الاعتداءات الخارجية روحها القومية تستمد من الحيوية القومية من الجنوب ما يعينها على النهوض ، وأروع الأمثلة على هذا ما ذكره المؤلفان عن إمارة نباطا وعمالقتها الحركات القومية المصرية الثائرة على النفوذ اليونانى من تأييد وعون من أمراء الجنوب .

والثابت في التاريخ أنه كلما اندمجت مصر سياسيا في دول عامة كال الدولة الفارسية أو المقدونية أو الرومانية أو العربية أو العثمانية كلما ضعفت روابطها السياسية بأقاليم الوادى الأخرى ، ولكنها تبقى لها بتلك الأقاليم صلات أقوى وأمتن تتصل بالحياة الاقتصادية والثقافية — وآية ذلك ما حدث بعد الفتح الاسلامى من تحول أهل مصر والسودان إلى أمة عربية إسلامية ، وهو تحول لم تنظمه حكومة ولم تجربه خطة موضوعة بل تم وجرى بفعل دوافع الوحدة الأبدية .

وقد عقد الدكتور عمار لهذا الموضوع الخطير فصلا خاصا ينقل القارئ الى نهاية القرن الثامن عشر ومستهل عصر الوحدة الشاملة في القرن التاسع عشر .

قام بناء الوحدة على يد محمد على وإسماعيل ، ووضع المصريون عند ما أطلق محمد على قوى مصر من عقالها قواعده وشاركهم السودانيون في توطيده ورفعوه وزالت من مصر كما زالت من السودان العصبية الخصوصية وحلت محلها في الوادى حكومة واحدة لوطن واحد .

وقد وجهنا عناية القارئ لإدراك أمر خطير هو أن ما قام به محمد على وإسماعيل أنقذ وادى النيل نهائيا من المصير الذى أصاب القارة الافريقية في أطرافها وفي أقاليمها الداخلية ، في أممها العربية وجماعاتها البدائية عند ما امتدت اليها موجة الزحف الأوروبى في النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، إذ أن تلك الموجة لما امتدت الى شمالى وادى النيل وجنوبيه وجدت فيهما بناء راسخ القواعد فلم تقو على هدمه وعلى تحطيم قوى أهله المعنوية .

وقد شرحنا وصول تلك الموجة لمصر أولا وللسودان ثانيا فاشترنا الى التدخل الأوروبى في شئون مصر والى الاحتلال البريطانى لأرضها وأهيمته البريطانية على حكومتها والى ما ترتب على هذا من اختلال أمر السودان وتفشى الفوضى المهدية في أقاليمه . وسجلنا "وصمة العار" اللاصقة بترك أهل السودان لتلك الفوضى وبالحيولة بين حكومة مصر واستخدام مالها ورجالها للقيام بواجبها نحو السودان وأهله .

ثم بينا ما حدث عند استرداد السودان بجهود المصريين والسودانيين من رجال الجيش المصرى تعيينهم فرق انجازية من اقامة الحكومة الثنائية فى السودان فى سنة ١٨٩٩ - وسجلنا الفرق بين التحديد البريطانى الرسمى لذلك الاتفاق وأغراضه وماجرى عليه الموظفون البريطانيون فى السودان من العمل على الفصل الفعلى بين مصر والسودان .

وقد عقد البمباشى عبد الرحمن زكى فصلا خاصا لتقدم السودان فى القرنين التاسع عشر والعشرين وما بذله المصريون فى سبيل ذلك التقدم اختتمنا به هذه الرسالة وإنا لا نقصد به منا أو مباهاة، بل لا نرمى به إلا وضعها للحقيقة فى نصابها وردا على حملة التشويه التى يرددها المالكون لوسائل التشهير والتشويه الباسطون أيديهم فى وقتنا الحاضر على السودان والمسيطرون على أهله .

وإن مصر لتستغنى عن هذا كله ، فان سندها هو ذلك الرباط الخالد المقدس ، هو ذلك النهر المبارك الذى عاصر أقوى ما عرف التاريخ من امبراطوريات وقد فنيت كلها الواحدة بعد الأخرى ولم يفن هو ، وفى هذا عبرة لمن اعتبر .

محمد شفيق غربال

Line 2

Line 3

Line 4

Line 5

Line 6

Line 7

Line 8

Line 9

القسم الجغرافى

١ - وحدة وادى النيل

الأسس الطبيعية والاشوجرافية والثقافية والاقتصادية

الأسس الطبيعية :

ليس فى العالم كله نهر ارتبطت به حياة السكان الذين يعيشون فى حوضه ارتباط سكان حوض النيل بالنهر الذى يجرى فيه ... وليس هناك أراض تدين بوجودها أولا ، ثم بخصوبتها ثانيا ، كما تدين تربة مصر والسودان بوجودها وخصوبتها لنهر النيل ... وليس هناك أقاليم تتوقف حياتها على ماء نهر كما تتوقف حياة وادى النيل على ما يحمله إليها النهر وروافده من الماء ، بل وليس هناك شعوب يتوقف مستقبلها الاقتصادى — من حيث التوسع فى أراضيها واستصلاح الصحارى والبرارى فيها — كما يتوقف المستقبل الاقتصادى لشعب وادى النيل على المشروعات التى يمكن أن تقام للتحكم فى النهر ، تحكما يزيد من كمية الماء الذى يمكن تخزينه من فصل الفيضان إلى أشهر التحريق ، وأخيرا فليس هناك نهر لعب فى توحيد واديه وتشابك مصالح سكانه مثل ذلك الدور الذى لعبه نهر النيل فى مختلف عهود التاريخ .

ذلك أن نهر النيل يجرى — فى جزء كبير من حوضه الأدنى — فى أقاليم صحراوية جافة لا يصيبها من المطر كميات يمكن أن يعتمد عليها فى الزراعة ، وهو كذلك نهر يفيض فى فصل فيملا مجراه ويطغى أحيانا على جوانبه ، ويغض فى فصل آخر فيجف ماؤه أو يكاد ، ويصعب على السكان أن يضمّنوا الماء لشربهم وشرب حيواناتهم فى بعض أوقات الصيف ، وهو فصل التحريق . من أجل هذا تفاوتت أهمية النهر بالنسبة لسكانه ، واختلفت درجة الاعتماد عليه بحسب قرب الإقليم أو بعده عن منابع النيل ، فأما الأراضى التى تقع شمال التقاء العطبرة بالنهر — أى شمال السودان وكل جهات القطر المصرى — فهى الأراضى الصحراوية أو شبه الصحراوية وهى لهذا أقاليم جافة لا يكاد يسقط فيها مطر يذكر ، ومن هنا كانت أهمية النهر لها أهمية حيوية وكانت حاجتها إلى ماء النيل حاجة ماسة ، واستحال على أهلها أن يعيشوا عيشة استقرار بغير ماء النيل الذى تعتمد أراضيهم عليه اعتمادا تاما ، وأما الأراضى التى تقع إلى جنوب التقاء العطبرة بالنيل فأقاليم يصيبها من المطر كميات أكبر ، وزراعتها فى الواقع أقل اعتمادا على النهر ، وهى فوق هذا أقاليم يكاد يتوافر لها ماء الرى على مدار السنة ، إذ أن للنيل منبعين ، منبع استوائى ،

ومنبع حبشى ، وقد نظمت الطبيعة جريان الماء في النهر بشكل يضمن للزراعات المختلفة حاجتها من الماء .

وهذا التباين — بين الأجزاء العليا في حوض النيل والأجزاء الدنيا منه — في درجة أهمية النهر لزراعتها ، أدى إلى اشتباك مصالح الجزأين ، وارتباط المنافع ارتباطا لا يمكن فصله بحال من الأحوال ، ذلك لأن أى تعارض بين مصلحة شمال الوادى وجنوبه ، وأى تضارب في اتجاهات سكانهما ، وأى تغليب لوجهة نظر معينة ، إنما يؤدى حتما إلى تهديد مباشر وصریح لمصالح أحد الفريقين ، وهذه حالة أكثر بروزا ووضوحا في الشق الأدنى من الوادى عامة وحالة القطر المصرى بشكل خاص .

على أن توقف رفاهية مصر ، واعتماد تقدم إنتاجها الاقتصادى على ضمان مصالحها في الجزء الأعلى من وادى النيل ، وحسن الاستفادة من الماء الذى يجرى إلى النهر من منابعه الاستوائية والحبشية ، قد تحول خطيرا منذ أوائل القرن التاسع عشر ، وأخذت هذه الخطورة تزداد منذ ذلك الوقت عاما بعد عام . ذلك أن مصر كانت — إلى عهد حكم محمد على في ١٨٠٥ — تكاد تكتفى بزراعتها الشتوية التى تعتمد على ماء الفيضان السنوى ، وهو ظاهرة لم تكن مصر لتخشى تهديدها من الجنوب ، ثم أحدث هذا العاهل الكبير انقلابا زراعيا في مصر ، عند ما عنى بتوسيع المساحات الصيفية توسيعا زاد في عهد خلفائه وأصبحت سياسة مصر الزراعية ترمى إلى تعميم هذا النوع من الزراعات في الأواضى التى لم يتم تحويلها إلى نظام الري الصيفى في بعض مديريات الصعيد .

هذا التحول في سياسة مصر الزراعية يتطلب ضمان الماء الصيفى للمساحات الواسعة ، والتحكم في مائة النيل بحيث تخزن كميات كافية من ماء النهر ويحال بينها وبين أن تضيع في البحر مدة الفيضان . . . وإذا كانت مصر قد ضمنّت حاجتها من الماء عند ما كانت تعتمد على الزراعات الشتوية ، ولم يكن هنالك ما يهددها ، فإن الموقف الآن قد تغير ، إذ لا يصعب إطلاقا أن يحال بين مصر وبين ضمان حاجتها من الماء الصيفى ، وقد يجتد من الظروف الاقتصادية وغير الاقتصادية ما يتخذ ذريعة لتبرير مثل هذا العمل الذى لا تستطيع مصر أن تنفدى نتائجه الخطيرة ، سيما وأن المنشآت والمشروعات التى تضمن لها حاجتها من الماء لا يمكن أن تقام داخل حدود مصر ، وإنما يمكن أن تقام في جهات مختلفة من أراضى السودان .

والواقع أن شمال الوادى مدين بوجوده وخصوصيته للجنوب ، فقد كان مجرى النيل فيه كما كان الوادى لسانا بحريا في العهود الجيولوجية القديمة ، ثم انحسر البحر عنه ، وبدأت مياه النيل تجرى فيه ، وتحمل إليه من الجنوب تلك العناصر التى كوّنت أراضيه ، فتربة مصر تربة منقولة لم تتكوّن محليا ، والمعادن التى تتركب منها إنما يمكن أن تردّ إلى تكوينات معينة في الأراضى التى يجرى فيها النيل قرب منابعه المختلفة . فمن أراضى المنابع الحبشية وصل إلى مصر

الصلاصال والجير من تحلل الفلسبار والجير من صخورها البركانية ، كما وصل الفسفور من تحلل فوسفات الكاسيوم في الأراضي الحبشية ، ووصل إلينا الكوارتز الرمل من تحلل الصخور التي يجري فوقها النيل الأزرق وروافده . . . وإلى تكاوين النبس والجرانيت في الهضبة الاستوائية ترجع التكاوين الصلاصالية المحمرة في أرض مصر ، كما ترجع المواد الحديدية فيها إلى ما يحمله النيل الأبيض من تحلل الصخور في منطقتي بحر الجبل وبحر الغزال ... ، ولا تزال هذه المصادر — التي خلقت تربة مصر — تمدنا مع كل فيضان بما يجدد حيوية الأرض ويعوضها عما فقدته من الخصوبة ... فإذا عجز الجنوب عن أن يبعث إلينا عنصرا من العناصر الضرورية لحياة نوع من النبات ، فليس هناك مصدر طبيعي آخر يستطيع أن يمدنا به ، ولهذا نتحم أن نكمل هذا النقص بالمخصبات الصناعية التي تكلف مصر ملايين الجنيهات في كل عام ، ومن هنا كانت حاجة الزراعة المصرية ماسة إلى استيراد مخصبات الآزوت والپوتاس ، وهما من العناصر التي لا تتوافر بكميات كافية فيما يحمله إلينا النيل وهو يجري من الجنوب إلى الشمال .

بل إن فضل الجنوب على الشمال وارتباط مصالح شطرى الوادى أحدهما بالآخر إنما يتلمس حتى في حياة الجماعات البدوية وسكان معظم الواحات المصرية ، ذلك لأن حياة مثل هؤلاء السكان إنما تعتمد اعتمادا كلياً على ما يحفرون من آبار يغذيها الماء الباطني الموجود في بعض الطبقات ، والثابت أن هذا الماء الباطني في النصف الجنوبي من الصحراء الشرقية مثلاً إنما مصدره الأساسى تلك الأمطار التي تسقط جنوباً في السودان ثم تغور في طبقات الخراسان النوبي وتتحد إلى الشمال تبعاً لانحدار السطح العام ، وكذلك الحال في آبار الواحات الجنوبية الموجودة في الصحراء اللوبية داخل الحدود المصرية . فالرأى الغالب الذى يرجحه معظم الكتاب أنها تعتمد على ماء باطني ينحدر في الطبقات نتيجة لسقوط الأمطار جنوباً في بعض جهات السودان ، ومن هنا كان عماد الحياة البدوية والمستقرة لسكان مصر جميعاً مياه الجنوب سواء أكانت جوفية أم سطحية ، وسواء أحصلنا عليها دون جهد أم تكبدنا في سبيل حصولنا عليها بعض النفقات وبعض العناء .

والملاحظ أن الطبيعة قد أكدت هذه الوحدة بين شطرى الوادى بما هو واضح من تداخل كثير من المظاهر الطبيعية في الشمال والجنوب : فمظاهر السطح تكاد تجرى بنظام واحد ، وحالة المناخ والنبات إنما هى حالة تدرج طبيعي لا يحس الإنسان فيه بانتقال فجائى بين مصر والسودان ، وليس هنالك عقبات لم يمكن التغلب عليها حتى في تلك العهود الأولى التي كان يوقف الإنسان فيها أبسط الموانع وتصده أقل العقبات :

(١) أما من حيث مظاهر السطح فهنالك سلاسل جبال البحر الأحمر النارية الحديثة تتجاوز حدود مصر إلى شرق السودان وإلى الهضبة الحبشية ، وهنالك الصحراوان — الشرقية والغربية — يجري بينهما وادى النيل بسمله الفيضى المحدود يكونان ظاهرة واحدة بارزة في طوبوغرافية مصر والسودان .

(ب) وأما تدرج الحالة المناخية والحياة النباتية فواضح وضوحا تاما من خرائط المناخ والنبات لحوض النيل ؛ فظاهرة الحرارة والمطر مثلا تكاد تكون متشابهة في جميع خصائصها في جنوب صعيد مصر وشمال السودان كما تدل على ذلك الأرقام الخاصة بدرجات الحرارة ومدادها وبكميات المطر ونظمه ، وكذلك الحال في نوع النبات الطبيعي ، والغلات الزراعية .

(ج) ولم تكن هنالك عقبات طبيعية حالت بين ربط الشمال بالجنوب ، فالنيل نفسه كان طريقا رئيسيا تتبعته الموجات البشرية والهجرات المختلفة في تنقلها وحركتها لتعمير القارة ، والجنادل القائمة في جنوب مصر وشمال السودان لم تعطل هذه الوظيفة للنهر ، إذ أن المصريين في أقدم عصور تاريخهم وفي أوائل أدوار حضارتهم قد استطاعوا أن يستفيدوا من النهر وألا يهابوا تلك الجنادل ، وسكان الجنوب أنفسهم ، وقد كانوا أقل حضارة وأضيق حيلة ، كثيرا ما تحركوا بطريق الوادى ولم تعقهم الجنادل ، ومن هنا كان النيل عامل ربط قوى ووسيلة اتصال بين شطرى الوادى منذ أقدم العهود ، وكذلك لعبت الصحارى الواقعة في شرق النيل وغربه دورا هاما في ربط أجزاء الوادى واندماج سكانه ، وكانت الطرق فيها كثيرة ومطروقة منذ أزمنة بعيدة ، سلكتها الهجرات البشرية التي كوّنت سكان الوادى وأوجدت الأسس الجنسية المشتركة بين شعوبه ، سواء أكانت هذه هجرات من الجنوب الى الشمال أم كانت حركات مضادة من الشمال إلى الجنوب ، وتبعها القوافل التجارية التي كان يتم بواسطتها تبادل السلع وتصريف الإنتاج ، كما كانت تلك الطرق هي الوسائل التي وصلت بها المؤثرات الثقافية المختلفة إلى أجزاء الوادى ، بل وتجاوزت حدوده في كثير من الأحيان .

والملاحظ في دراسة الاتصالات المختلفة التي كانت قائمة بين أقاليم حوض النيل والعالم الخارجى أنها كانت تتم غالبا عن طريق النهر نفسه ، ولهذا كان توجيه الوادى إلى الشمال ، ومرجع هذا — من جهة — الى أن الظروف الطبيعية المحيطة لم تكن لتسهل كثيرا الاتصال عن غير هذا الطريق ؛ فالغابات في الجنوب والمرتفعات في الشرق كانت عقبات لا يمكن تجاهلها ، على أننا من جهة أخرى نستطيع أن نرجع هذا التوجيه ناحية الشمال الى أن مصر قد سبقت غيرها من الأقاليم الافريقية في التحضر ، وكان موقعها على البحر المتوسط موقعا فريدا جعلها حجر الزاوية في العالم القديم ، وهىأها لأن تكون حلقة الاتصال الثقافى والتجارى بين أقاليم هذا الجزء من المعمورة .

وليس من شك في أن مصر قد خطت خطوات إيجابية في تعرف مجاهل هذا الوادى ، وإخراج سكانه من العزلة التي كان من الممكن أن يعيشوا طويلا فيها ، فالبعثات الكشفية عن منابع النيل ليست ظاهرة حديثة وإنما ترجع الى عهد الأسرات القديمة ، ولم تنقطع محاولات مصر

في هذه الناحية طوال فترات التاريخ ، وقد سجلت الوثائق التاريخية أخبار هذه البعثات ، وبينت المدى البعيد الذي وصلت اليه في توغلها جنوبا ، وهو توغل لم توقفه الا صعوبات إقليم السدود الذي كان من المتعذر على المكتشفين قديما أن يتغلبوا عليها ، سيما وأنه لم تكن هنالك تلك الحاجة الملحة التي تدعو الى بذل الجهود الحارقة لتذليل مثل هذه العقبات .

وكما كان لمصر فضل قديم في الكشف عن منابع النيل ، وكان المصريون القدماء قد بذلوا مجهودا ليس باليسير في إزاحة القناع عن جزء عظيم من مجراه ، فهم كذلك أصحاب الفضل الأول في إخراج حوض النيل من عزلته اخراجا نهائيا ، وفتح أبوابه للتيارات الخارجية المختلفة ، والفضل في هذه الجهود الحديثة إنما يرجع الى محمد علي ، هذا الرجل الذي كان له في استكشاف أعالي النيل يد كبرى ، فقد كان عهد هذا العاهل العظيم من غير أدنى مبالغة عصرا جديدا في تاريخ الاستكشاف الافريقي عامة والنيل بنوع خاص . ولكني نقدر هذا حق قدره لا بد لنا أن نذكر أن جميع المحاولات والمخاطر التي أقدم عليها المستكشفون كانت تنتهي دائما عند أعالي النيل الأبيض في منطقة السدود ، ولهذا بقى النيل فيما وراء ذلك سرا غامضا قد أغلقت دونه الأبواب ، حتى نهض في وادي النيل ذلك الرجل القوي البعيد الآمال ومد يده جنوبها فبسطها على بلاد السودان ، ثم أراد أن يكشف الحجاب عن ذلك السر الغامض فأرسل بعثة أولى دام ١٨٣٩ فاجتازت منطقة السدود ، وما نعرف تاريخ بعثة أخرى اجتازت تلك المستنقعات من قبل ، ثم أردف هذه بعثة أخرى عام ١٨٤١ وهذه وصلت الى بلدة غندكرو ، وللمرة الأولى اتصلت مصر اتصالا مستمرا بأعالي النيل... على أن محمد علي لم تكن له فقط يد كبرى في كشف القناع عن جزء عظيم من أعالي النيل كان العالم يحمله تماما ، بل كان عهده سببا غير مباشر لكثير من الاستكشافات التي تواتت في النصف الثاني من القرن الماضي ، فان بسط نفوذ مصر على السودان سهل على الكثير من الباحثين وسائل السياحة والاستكشاف لدرجة لم يكن للناس بها عهد (١) .

واذا كان هذا التوجيه لحوض النيل ناحية الشمال قد أصابه في المجهود الأخيرة شيء من الضعف ، وبدأنا نرى تحولا في هذا التوجيه شرقا الى البحر الأحمر وموانيه ، فمن الضروري أن ندرك أن هذه سياسة متعمدة لحأ اليها الانجليز كحقة في سلسلة محاولاتهم لإضعاف ما بين السودان ومصر من صلات ، ولقصم تلك العرى الوثيقة التي تقوم على أساس طبيعي لا تصنع فيه ، هذه السياسة التي ترمى وتعمل على تسهيل المواصلات بين جهات السودان وموانئ البحر الأحمر (بورسودان بوجه خاص) وتسهيل المواصلات في السودان ، سياسة كان يمكن ألا يكون عليها اعتراض لو كان الداعي اليها هو العوامل الاقتصادية البحتة ، ولو كان قد روعى فيها التوازن ، فما يقابل الاهتمام بمنطقة تعتمد إهمال المواصلات في منطقة أخرى ، لكن الملاحظ أن الانجليز في حكمهم للسودان لم يأخذوا خطوات جدية في تنفيذ المقترحات المختلفة الخاصة بتسهيل المواصلات بين مصر والسودان عن طريق حلفا ، ولم يبالوا بما في ذلك من أضرار تمس مصالح المديريات الشمالية من

(١) راجع كتاب نهر النيل ، تأليف الدكتور محمد عوض محمد ، صفحتي (١٦ و ١٧) .

السودان ، فالمعروف مثلا أن "بربر" التي كانت مركزا تجاريا في الماضي ، و "الدامر" التي كانت مركزا دينيا هاما و "شندى" وغيرها ، كل هذه المدن فقدت أهميتها ، وضعف مركزها ، ولم يعد كثير منها إلا شبحا يرمز لما كانت عليه في الماضي من أهمية ونشاط ، وذلك في رأى (برثس) أحد رجال حكومة السودان الانجليز ، مرجعه الى :

"تركيز تجارة الصادرات من السودان في الخرطوم وأم درمان وبورسودان ، وتحويل طرقه التجارية عن وادى النيل الى البحر الأحمر" (١) .

ويمكننا أن نقرر — على ضوء هذه المناقشة السابقة — أن الحدود الفاصلة بين الأراضى المصرية والأراضى السودانية لا يمكن أن تكون إلا حدودا صورية أو اتفاقات إدارية ، إذ أن الأسس الجغرافية للحدود الصحيحة لا يتوافر منها أساس واحد يمكن أن يستند اليه ، فليس هنالك تضاريس تستدعى هذا الفصل ، وليس هنالك انتقال طبيعي بغضى يمكن أن نبرر به هذا التحديد ، وإنما تؤيد العوامل الطبيعية كلها الاتصال والاندماج ، سيما وأن هذه الحدود القائمة إنما تقسم أراضى القبيلة الواحدة بمراعيها وآبارها ، فتترك جزءا منها داخل حدود مصر وتترك الجزء الآخر منها في حدود السودان ، وستتضح هذه الحقيقة من دراسة توزيع جماعات "البشاريين" الذين تفرق بطونهم دون مبرر ، وتفكك وحدتهم دون داع ، وتخلق المشاكل بينهم بسبب تقسيم الآبار ومناطق الرعى التي تعودوا أن يستفيدوا منها فائدة مشتركة ، وجرى العرف بينهم على أن تكون مصادر الماء ومواضع الرعى ملكا مشاعا للجميع ، هذا مع ملاحظة أن مثل هذه الجماعات إنما هى وحدات ترتبط بروابط الدم واللغة بباقي قبائل "البيجاه" الأخرى التي تسكن شمالها في مصر وجنوبها في السودان .

الأسس الأثنوجرافية :

إن الدراسة الأثنوجرافية لسكان وادى النيل على أساس علمى صحيح ، وتوضيح ما بين هؤلاء السكان من روابط جنسية قوية ، وبيان العناصر المشتركة التي تدخل في تكوين مختلف الجماعات في الشمال والجنوب ، كل ذلك يتطلب تأكيد بعض الحقائق العامة التي لاغنى عنها لفهم هذه الناحية العامة من نواحى مقومات الوحدة بين مصر والسودان :

١ — إن الكلام في وحدة الجنس لا يفهم منه الآن اشتراك جميع السكان في مميزات جنسية خاصة ، وانتفاء وجود مجموعات بين السكان تشذ في بعض مميزاتهما عن هذا الطابع الجنسى الذى نتصوره ، لأن معنى هذا التسليم بنقاوة الأجناس وهو أمر ينكره البحث العلمى الحديث ، ويتعارض مع تلك الحركات البشرية المستمرة التي عدلت في كثير من الصفات الأساسية للجماعات التي أثرت فيها ، تعدى لا يختلف قوة وضعفا باختلاف الظروف الطبيعية والبشرية التي تحيط

(١) راجع صفحة ١٦٧ من كتاب :

بكل جماعة من الجماعات ، إنما تفهم وحدة الجنس على أساس "التغليب" والاشتراك في الأصول الجنسية الأولى ، وعدم وجود تلك الفوارق المنفرة التي تجعل الاختلاط أو التزاوج أمرا متعذرا ومستحيلا . ولو أنا أخذنا بفكرة نقاوة الأجناس وتمسكنا باعتبارها أساسا للوحدات القومية متوافرا لنا هذا في غير تلك الجماعات الصغيرة المنعزلة التي حصنتها ظروفها الطبيعية من وصول الموجات الخارجية إليها ، أو التي تعيش في بيئات فقيرة ليس فيها ما يغري تلك الموجات بها .

٢ — إن الخطوط التي يرسمها بعض الكتاب للفصل بين المجموعات الجنسية المختلفة إنما هي خطوط تقريبية عامة لا يقصد بها التحديد بقدر ما يقصد التبسيط وتقريب الصورة للأذهان . فالملاحظ أن هنالك أقاليم انتقالية تتداخل فيها الجماعات ، وتختلط فيها الأجناس ، ويصعب في الواقع أن نحدد الطابع الجنسي لسكان مثل هذه الأقاليم ، ومن هنا كان الانتقال من إقليم جنسي إلى إقليم جنسي آخر انتقالا تدريجيا بطيئا لا يحس به بسرعة ، اللهم إلا إذا قامت عقبات طبيعية تجعل الاختلاط أمرا متعذرا ، وتوقف الجماعات عند حدود لا تتعداها ، فهذا يستحيل عليها أن تتزاوج وأن تختلط بما يجاورها من السكان .

٣ — إن تقسيم الجماعات إلى وحدات جنسية إنما يقوم الآن غالبا على أسس ثقافية أكثر مما يقوم على الأسس الجنسية التي تعتمد على الصفات التشريحية البحتة المنحدرة بالوراثة من جيل إلى جيل . ومن هنا تداخلت الأسس اللغوية ومقومات الثقافة الأخرى كثيرا في تقسيم الجماعات ، وأصبحت تلعب الآن دورا رئيسيا في هذه الناحية قد يغلب على الدور الذي تلعبه الأسس الجنسية بمعناها التشريحي المحدود .

٤ — إن وجود مجموعة صغيرة متميزة في صفاتها الجنسية ومميزاتها الثقافية داخل مجموعة كبيرة تختلف عنها في الجنس والثقافة أمر ممكن وحقيقة معروفة لمن يدرس تكوين القوميات في مختلف جهات العالم ، إذ أن هذه الناحية كثيرا ما تخضع للضغوط الاقتصادية والاستراتيجية ، وليس في هذا الاتجاه ما يعيبه إذا توافرت العدالة والمساواة في معاملة مثل هذه الجماعات ، وإذا روعيت مصالحها المختلفة ، ولم تستغل استغلالا سيئا بالجماعات الأخرى التي تكون الغالبية الكبرى من السكان ، والمعروف أن مثل هذه الأقليات الجنسية والثقافية لا تتمرد ولا تطلب الانفصال إلا إذا جاورتها كتلة كبيرة تمت إليها بروابط الجنس والثقافة ، وكان لهذه الكتلة الكبيرة مصلحة في أن تثيرها وسياسة مقررة في تشجيعها على التمرد ضد الغالبية التي تعيش بينها ، أما إذا تركت هذه الجماعات الصغيرة لنفسها فالغالب أنها تعيش هادئة تأخذ نصيبها في الحقوق وتؤدي ما عليها من الالتزامات ، وتندمج في الحياة العامة اندماجا يقضي بالتدرج على ما كانت تعيش فيه من انزلال ، وكثيرا ما تكون مصالحة مثل هذه الأقليات في هذا الاندماج ، إذا كان مستواها الثقافي والحضاري أقل من المستوى العام للوحدة التي تعيش فيها ، إذ أن المصالحة سوف تقضي برفع مستوى تلك الجماعات وتقريبها من المستوى العام بقدر الإمكان .

على ضوء هذه الحقائق الأولية يمكن أن يفهم الوضع الأثنوجرافى لسكان وادى النيل، ويدرك الغرض الذى نقصده ونرمى إليه من إبراز ما بين الجماعات المختلفة التى تسكن حوض النيل من وابط اندم والجنس ... ولعل أول ما يسترعى النظر عندما يتعمن الإنسان فى خريطة طبوغرافية لحوض النيل انعدام الحواجز الطبيعية التى يمكن أن تفصل بين سكانه أو أن تجعل الاختلاط والتزاوج بينهم أمرا متعذرا أو صعبا ، اللهم إلا فى بعض المناطق المحدودة فى جهات السدود ، وعلى ذلك فسنرى أن مثل هذه العقبات لم تحل دون وصول المؤثرات الجنسية والثقافية فيه إلى أشد هذه المناطق انعزالا .

يشغل حوض النيل فى معظم جهاته منبسطة متشابهة وأقاليم طبيعية متداخلة ، لا يحس المتنقل فيها بتغير فجائى ، بل يراها امتدادا طبيعيا للأرض التى دأب فيها ، واتصالا حقيقيا لا يلمس فيه اختلافا أو تغييرا ، ومن هنا كان التداخل الشديد بين الجماعات والقبائل المختلفة ، وكانت عملية المزج المستمرة بين السكان منذ أقدم العصور . ونظرا لملاءمة معظم هذه البيئات لحياة الرعى والانتقال ، وكانت الموجات الأولى التى عمرت معظم أجزاء الرادى لجماعات رعوية ، فقد امتدت حركتها وتعمقت أثرها وعم انتشارها غالبية أراضى حوض النيل ، وكذلك كان الحال مع الجماعات الإسلامية الأخيرة ، التى وصلت إلى مصر مع الفتح الإسلامى ثم تحركت جنوبا فى الصعيد ، وامتد أثرها إلى أراضى السودان التى وجدت فيها بيئة رعوية صالحة لا تخالف عن البيئة الرعوية التى عاش فيها الأجداد فى الجزيرة العربية قبل ظهور الاسلام بوقت طويل .

وإذا كانت بعض هذه الجماعات الرعوية قد استقرت على ضفاف النيل واشتغلت بالزراعة فى السهول الفيضية ، فما تختلف هذه الجماعات فى الواقع عن الجماعات المجاورة التى ظلت تستغل بالرعى وتحيا حياة الانتقال ، وكل ما حدث هو خطوة طبيعية فى طريق الدورة الحضارية ، من المنتظر أن يخطوها — مع الزمن — جماعات أخرى لا تزال حتى الآن ترقى الإبل والماشية بريا عن النهر الذى لا تزوره إلا فى أوقات محدودة من العام .

نحن إذن فى حوض النيل أمام تدرج بطئ لمسناه فى المظاهر الطبيعية بمناخها ونباتها، وسماتها هنا ونحن نتعرض للجماعات المختلفة التى تسكن وادى النيل وتتوزع بين أقاليمه فى الشمال والجنوب ، وسواء أخذنا لون البشرة أو شكل الأنف أو تركيب الشعر فنستظل هذه الحقيقة قائمة ، إذ من المستحيل أن نرى تغيرا فجائيا فى أحدها ونحن ننتقل من منطقة إلى منطقة أخرى مجاورة ، وعلى هذا فإن ذلك الخط الذى يرسمه بعض الكتاب فاصلا بين ما يسمونه أفريقيا الزخية وأفريقيا القوقازية (ممتدا من السنغال إلى جنوبى الخرطوم ثم يحنى جنوبا إلى غرب الهضبة الحبشية ليصل إلى المحيط الهندى عند ممبسة) ، وية يسمون السودان على أساسه إلى السودان شمالى قوقازى وسودان جنوبى زنجى ، هذا الخط ينبغى ألا نألفى فى أهميته العلمية وأن ننظر إليه كمشاهدة من تلك المحاولات التى تقرب بها صور الأشياء إلى أذهان العامة أو صغار التلاميذ ، أما إذا أراد

ذوو الأغراض من رجال السياسة والاستعمار أن يتخذوه نكأة لتحقيق مطامع استعمارية، وأن يتعسفوا فيطالبون — على أساسه — بشطروادى النيل وتمزيق وحدته ، فان من السهل هدم هذا الأساس الذى اعتمدوا عليه دون اعتبار للحقائق العلمية المقررة .

إن التاريخ الجنسى لأفريقيا — شمال مدار السرطان عامة ، والجزء الشرقى منها بوجه خاص — يرتبط كل الارتباط فى أصوله بالعناصر التى جرى عرف العلماء الأنثروپولوجيين على أن يسموه بالعناصر الحامية ، وما يعيننا بالطبع أن ندخل فى مناقشة النظريات التى تعرضت للموطن الأصلي لهؤلاء الحاميين ، فسواء أكان هذا الموطن فى جنوب غربى بلاد العرب أم فى مكان ما يجاور الخليج الفارسى أم فى القرن الإفريقى ، فقد تحركوا فى موجات مختلفة متعددة .

فأما الحركات الشمالية فقد وصلت إلى مصر، وأعطت لسكانها طابعهم الأساسى ، مع دخول تعديلات ثانوية بدرجات مختلفة نتيجة لتأثر جهات القطر المختلفة بما وصل إليها من عناصر أخرى دخيلة ، لكن كل هذه المؤثرات — الحديثة نسبيا — لم تغير تغييرا جوهريا فى الطابع الجنسى الذى تأثر أساسا بالميزات الجثمانية التى حملها إلى مصر الحاميون منذ أقدم العصور .

وهذه المؤثرات الحامية هى التى طبعت سكان النوبة القدماء أيضا بطابعهم الجنسى ، إذ دلت الكشوف الأركيولوجية والأنثروپولوجية التى وصلت إليها بعثة النوبة على أن هذا الإقليم الذى كان يسكنه منذ أقدم عصوره عناصر تتفق فى صفاتها الجثمانية مع تلك العناصر التى سكنت مصر فيما قبل التاريخ . . . ورغم وصول مؤثرات أخرى كثيرة عدلت بعض التعديل فى صفات أهل النوبة ، فإن الطابع القديم ظل محتفظا بغالبية صفاته ، وظل الأثر الحامى هو الأثر الواضح فى صفات السكان .

أما السودان فما ينبغى أن نتجاهل الأثر الحامى القديم فى سكانه ، وما ينبغى أن نخفى النواحي الظاهرة ما يوجد تحتها من أثر حامى عميق ، ذلك لأن الموجات الحامية التى انبثقت من المواطن الأولى للحاميين لا شك فى أن منها ما وصل إلى السودان وساهم مساهمة أساسية فى التكوين الجنسى لسكانه على اختلاف ما يسكنون من أقاليم ، لكن موقع السودان قريبا من موطن الزنوج فى وسط أفريقيا وغربها ، وعدم وجود الحواجز الطبيعية التى تمنع وصول الأثر الزنجى إلى جهات السودان ، واستبعاد قيام قوى تستطيع أن تحول بين هذه الموجات الزنجية وبين انتشارها فى السودان فى بعض العهود ، كل هذا كان من العوامل التى جعلت الأثر الحامى فى هذا الجزء من وادى النيل أقل وضوحا مما هو فى بلاد النوبة وجهات القطر المصرى المختلفة ، ومن هنا تصبح المؤثرات الزنجية أظهر كلما تحركنا جنوبا فى حوض النيل . لكن هذا لا ينفى مطلقا أن العناصر الحامية أساسية فى تكوين الأجداد الأقدم من سكان السودان . وكذلك كان الحال عند ما وصلت المؤثرات الإسلامية ، فهذه أيضا قضت — ولو ظاهريا — على كثير من المؤثرات الحامية العديدة وصبغت السكان بالصبغة السامية التى أصبحت الطابع الغالب للسكان فى كثير من أراضى السودان .

على أن تقدير مدى الأثر الحامى فى جهات السودان المختلفة أمر لا يمكن الجزم به الآن، نظرا لقلّة الحفائر التى عملت فى السودان ، ولا انحصار ماتم منها فى جهات محدودة فى الشمال غالبا ، على عكس ماتم فى إقليم بلاد النوبة مثلا من حفائر كشفت لنا عن نتائج استطعنا أن نكون — على ضوءها — صورة واضحة كاملة للسلاسل المختلفة التى ساهمت فى تكوين سكانه منذ أقدم العصور الى الآن . ومع ذلك فإن الدراسات التى قام بها العلماء فى النواحي الحضارية والاشوجرافية واللغوية تؤكد كلها هذا الأثر الحامى القوى ، وتنفى عن السودان — تبعا لهذا — تبعية أى جزء منه للنطاق الزنجى فى إفريقيا ، وها هو الأستاذ "سليمان" ، أكبر ثقة إنجليزى فى النواحي الاثنولوجية للسودان ، يبرز هذه الحقيقة — التى يتفق معه فيها جميع الثقاة فى الدراسات الافريقية — فى كل كتاباته منذ ١٩١٣ الى أن مات منذ سنوات قليلة . ويكفى أن نقتبس هنا الفقرات التالية من مقال له عن "المشكلة الحامية فى السودان المصرى الإنجليزى" نشر بمجلة المعهد الملكى للعلوم الاثروبولوجية بالجلد (الثالث والثلاثين من صفحة ٥٩٣ الى ٧٠٤) وأن نحيل القارئ الى محاضراته عن "مصر وافريقيا الزنجية" وإلى مؤلفه الضخم عن القبائل الوثنية فى أعالي النيل (١) :

"إن مقارنة المادة التى جمعت قادتني إلى الاعتقاد بأنه فى الأساس الحضارى الذى تقوم عليه الحضارات الحالية لشرق وشمال شرق افريقيا بقايا حضارة تسمى من أوجه الشبه الجوهريّة بحضارة مصر القديمة ما لا يمكن أن يثار معه اعتراض مقبول على أن نعتبرها حامية" . ثم يستطرد الكاتب فيقرر :

"وفكرة وجود أساس من الحضارة الحامية لا يؤخذ بها مرتبطة بالدلائل الطبيعية وحدها ، بل يؤيدها بطريقة بارزة البحوث الحديثة للأستاذ (وستمان) فى لغات (الشوك) وغيرها من اللغات (النيلوتية)" .

وستترك نحن الناحية الثقافية من الأثر الحامى إلى أن يحىء موضعها من الدراسة لتركز على الناحية الجنسية ، ولنتأكد أن هناك من الدلائل ما يثبت وجود هذا الأثر الواضح حتى بين سكان السودان الجنوبي ، مما يتعارض تماما مع إطلاق اسم السودان الزنجى على تلك الأقاليم الجنوبية من وادى النيل . وهنا أيضا يكفى أن نقتبس من (سليمان) فى مقاله السابق الفقرات الآتية :

"وإذا التفتنا الآن الى القبائل شبه الزنجية التى يبدو فيها مظاهر الدم الحامى ، فإن الجماعات (النيلوتية) — وهى التى تسكن أعالي النيل — أول ما يستحق الاعتبار . فليس من شك فى وجود عنصر غربى غير زنجى بين (الشوك) — أشد الجماعات النيلوتية تطرفا نحو الشمال — وعلى الرغم من أن هذا العنصر الغربى لا يظهر بنفس الوضوح فى (الدنكا والنوير) فلا يمكن أن يكون هنالك شك فى وجوده فيهما أيضا ، وإن صلتهم الوثيقة بالشوك فى صفاتهم الجثمانية وفى حضارتهم ، لما قد يبين أن نفس العناصر — وإن كانت بنسب مختلفة نوعا ما — قد تغلغلت فى القبائل الثلاثة كلها" .

(١) راجع بحوث الأستاذ (سليمان C. G. Seligman) :

(أ) Hamitic Problem in Anglo-Egyptian Sudan.

(ب) Egypt and Negro Africa.

(ج) Pagan Tribes of the Nilotic Sudan.

وقد أشار الكاتب الى أن العالم الإيطالي (مونخى) قد لاحظ وجود العنصر الحامى بين جماعات الدنكا وفى الامكان أن نرجع الى الصور الملحقة بمقال (سليجيان) لنرى أن بين السلوك عنصرا يتميز بأن تقاطيع وجهه ملطفة ، يغلب أنه يمثل الارستقراطية ، ومثل هذا العنصر موجود أيضا بين (الأنواك) الذين يسكنون حوض نهر (بيبور) والذين يقربون جدا من (السلوك) ، وفيما يلى اقتباس من خطاب الكاتبين (كومنز) ورد ضمن مقال (سليجيان) :

”لقد استرعى (الأنواك) نظرى لأول وهلة على أنهم شعب خليط جدا ، فهم متفاوتون بدرجة عظيمة فى اللون والتقاطيع : فبعض وجوههم أوروبية تماما سواء فى انتظام التقاطيع أو اتساع الجبهة ، والبعض منهم ذوو أنوف دقيقة جدا مع فتحات ضيقة وشفاه رقيقة“ .

ولا أدل على تعدد العناصر غير الزنجية فى الجماعات النيلوتية من أن دائرة الاختلاف فى المقاسات الجثمانية دائرة متسعة جدا كما تدل الجداول الملحقة بالمقال . ، وإذا نحن أغفلنا المفارقات الشديدة فنسجد مثالا أن النسبة الرأسية للدنكا تتراوح بين ٦٦ و ٨٠ والنسبة الأنفية تتراوح بين ٨٤ و ١٠٢ ، ومثل هذا الاختلاط — الذى أوجد هذه الدائرة الواسعة فى الاختلاف بين سكان هذه المنطقة — لاشك فى أنه يرجع الى تلك العناصر غير الزنجية التى أثرت فى هذه المناطق منذ أقدم العصور .

فليس من شك فى أنه فى فترة بعيدة نسبيا كان هنالك شعب — يمكن أن نطلق عليه اسم السابقين للحاميين — يتحرك أساسا نحو الجنوب والغرب ، فيختلط بسكان أفريقيا الذين سبقوه ، والذين كانوا أغمق منه لونا ، ومن هذا وجدت عدة شعوب تختلف اختلافا كبيرا فى صفاتها الجثمانية ولكنها تتحد فى أن لها تراثا لغويا مشتركا .

ولعل هذا هو الذى دعا إلى أن يطلق الكتاب على سكان هذا الجزء الجنوبى من السودان اسم ”أشباه الزنوج“ ليتحاشوا بهذا الخلط بين سكانه وبين الزنوج الحقيقيين ، لكننا لا نرى ضرورة لهذه التسمية التى تحمل فى ثناياها تغليب الطابع الزنجى ، وتخلق فى عقل غير المتخصص لونا من الخلط أدى إلى أن أصبحنا الآن نرى الساسة من رجال الاستعمار يتخللون من هذا التعديل ليطلقوا على السودان الجنوبى اسم (السودان الزنجى) مع أن سكانه بعيدون عن صفات الزنوج الحقيقيين . . . وإذا كان بعض العلماء قد تحالوا من هذه التسمية فى جماعات تقرب فى صفاتها من صفات سكان جنوب السودان وتتفق فى كثير من تاريخها الجئسى مع هذه الجماعات ، فسموا سكان الهضبة الاستوائية مثالا (أنصاف الحاميين) ، وسموا سكان شرق إفريقيا باسم (البانتو) ، وأبعدوا الاصطلاح الزنجى فلم يجمعوا بينه وبين هذه التسمية الخاصة ، فإن الأوان قد آن للتخلص من إطلاق اسم السودان الزنجى على الجزء الجنوبى من حوض النيل ، سيما وأن هناك مؤثرات أخرى غير زنجية وغير حامية قد وصلت إلى سكان المنطقة ، فعدلت فى صفاتهم ، واطفت تقاطيع وجوههم ، إلى جانب ما أدخلته على حضارتهم وثقافتهم من تغيير وتعديل .

فإذا نحن تركنا جنوب السودان فإن الأثر الحامى قوى جدا فى الجزء الشرقى من وادى النيل ، سيما فى ذلك الجزء الذى يحده من الغرب نهر العطبرة إلى نقطة اتصاله بنهر النيل ، ويحده من الشرق البحر الأحمر ، فهنا تسكن جماعات (البجاء) التى تتوزع قبائلها فى جنوب شرق مصر وشرق السودان ، وتمتد إلى الارتية وحدود الحبشة ، وهى بهذا لا ترتبط فى توزيعها بهذه الحدود التى اصطلح عليها الساسة ، ولم يراعوا فيها ما أكدته الطبيعة وأكده التاريخ من ربط واتصال .

هؤلاء "البجاء" يمثلون الصفات التى عرفت فى مصر منذ عهد ما قبل الأسرات أحسن تمثيل وهم يقسمون إلى أربعة أقسام رئيسية :

(أ) العباددة : الذين يسكنون صحراء مصر الشرقية .

(ب) البشاريون : الذين تقسمهم الحدود الإدارية بين مصر والسودان — كما سبق أن أشرنا — فترك جزءا منهم داخل الحدود المصرية وترك جزءا آخر يسكن إقليما يمتد حوالى ٨٠ ميلا إلى الجنوب .

(ج) الهادندوه : الذين ينتشرون جنوب أرض البشاريين فى منطقة تصل إلى طوكر وخوربركه .

(د) بنو عامر : يسكنون المنطقة جنوب خوربركه ، ممتدين إلى أرض الارتية ، بل وإلى الحبشة نفسها حيث يعرفون باسم آخر .

لكن على الرغم من أن هؤلاء (البجاء) يمثلون — أحسن من غيرهم — العناصر الحامية القديمة ، فإن هناك مؤثرات جنسية وثقافية قد وصلت إليهم ، فليس من شك فى أن الأثر السامى القديم قد أثر فيهم بطريق الموجات التى وصلت إلى شرق أفريقيا عبر البحر الأحمر ومضيق باب المندب ، وليس من شك فى أن بعض المؤثرات التى وصلت إلى مصر عبر شبه جزيرة سيناء قد وصل تأثيرها إلى أرض البجاء ، سيما هذا الأثر السامى الذى حملته القبائل العربية المختلفة التى وصلت إلى مصر منذ الفتح الإسلامى وتحركت جنوبا فى الصعيد ، وكان عليهما أن تحتك بقبائل البجاء الذين كانوا يهددون سكان تلك الجهات ، وقد أدى هذا الاحتكاك إلى أون من الاختلاط والتأثير ، سيما عند ما تحالف العرب والبجاء على إسقاط المماليكة المسيحية فى بلاد النوبة كما سنرى .

ويمكن أن يتلمس الانسان مظاهر هذه المؤثرات السامية فيما طرأ على لغة العباددة مثلا ، فقد كان هؤلاء يتكلمون أولا لغة (البداءة) وهى اللغة التى لا يزال يتكلم بها البشاريون والهادندوه ، لكنهم الآن قد هجروها وأصبحوا يتكلمون اللغة العربية ، وكذلك الحال فى بنى عامر الذين يتكلمون (التيجرى) وهى لغة سامية ... ، والملاحظ أن غالبية (العباددة) قد طبعوا بالطابع المصرى السائد فى الأقاليم القرية منهم ، ومع ذلك فلا تزال هناك جماعات تسكن الجبال المرتفعة المساحلة للبحر الأحمر ، تحتفظ بكثير من مظاهر ثقافتها القديمة وعاداتها السابقة .

فإذا نحن استثنينا أوض (البجاه) في شرق السودان ، وتركنا الأجزاء العليا للنيل التي ناقشنا عناصر سكانها القدماء ، فإن الجزء الباقي من السودان هو هذا الجزء الذي (اعتُرب) وصبغ بالثقافة الإسلامية ، وسنرى أن الجماعات التي تسكنه مما يمكن ربطها بجماعات لا تزال تسكن إلى الآن جهات القطر المصري المختلفة . على أن اصطباغ هذا الجزء الكبير من السكان بالصبغة العربية والثقافة الإسلامية لا ينفي نفيا تاما انعدام الأثر الحامى الذى لا شك فى أنه كان يكون طبقة هامة ، سبقت وصول المؤثرات العربية ، وكانت جزءا متصلا بالطبقة الجنسية التي ربطنا بها السكان الأصليين فى معظم شمال إفريقيا بما فى ذلك سكان النوبة ومصر فى أقدم العصور . . . ولا أدل على وجود هذا الأثر الحامى قويا من أن نشير إلى أن تحليل أسماء القبائل التي يتكون منها (الكبابيش) — وهم أشد سكان السودان تأثرا بالعرب والثقافة الإسلامية — يدل على أن هنالك ٢٤ قسما من ٨٠ تبدأ كلها بالمقطع (آب) ومعناه فى لغة (البداوة) — لغة البجاه — ابن أو سليل ، مع إضافة أن عددا من هذه الأسماء يتشابه مع أسماء شائعة ومعروفة عند (البجاه) فى شرق النيل ، وهذا الأثر الجنسي الذى يمكن أن نرجعه إلى البجاه يتفق مع وجود عدد من العادات والخصائص الحضارية التي تتفق مع عادات البجاه وخصائصهم الحضارية .

والملاحظ فى تحليل ثقافة هؤلاء الكبابيش وحضارتهم أنها غير متأثرة إطلاقا بالمؤثرات الزنجية ، إذ أننا فى الواقع أمام ثلاثة عناصر ثقافية ، أقدمها العنصر الحامى ، يعلوه عنصر يرجع إلى ثقافة العرب فى الجاهلية التي لم يستطع الاسلام أن يحوها محوكليا من تراث العرب الثقافى ، أما أحدث العناصر وأبرزها فهو الطابع الاسلامى . وما نريد أن نقطع برأى فى طريقة وصول المؤثرات الحامية إلى الكبابيش ، لكن يصح أن نشير إلى أنه لا يشترط أن تكون جماعات من البجاه قد هاجرت فعلا إلى أرض الكبابيش ، بل إن التفسير المعقول هو ما يشير إليه (سليجمان) فى مقاله السابق إذ هو يميل إلى ترجيح أن الكبابيش " قد وصلوا بعد أن أقاموا مع بعض القبائل الشرقية التي تنزل على ضفاف النيل ، وهى قبائل توجد بينها أسماء تبدأ بالمقطع (آب) " .

وما يقال عن " الكبابيش " يمكن أن يقال عن الجماعات العربية الأخرى المنتشرة فى ربوع السودان وبخاصة فى جزئه الشمالى ، مع فارق واضح وهو أننا كلما تحركنا جنوبا كلما ظهرت بعض المؤثرات التي يمكن أن تربط بالموطن الزنجى فى وسط أفريقيا وغربها ، وهو أثر لا يمكن إغفاله إذا تذكرنا العلاقات التجارية وغير التجارية التي كانت تربط بين سكان هذه الأقاليم جميعا منذ أقدم العصور .

*
* *

هذا هو الأساس الجنسي الأول الذى اشتركت فيه كل الجماعات التي تسكن حوض النيل ، وهنالك عنصر آخر كان له أثر قوى فى ربط هذه الجماعات برباط الدم إلى جانب تلك الصلات الروحية والثقافية التي ارتبطت بانشار هذا العنصر فى إقليم وادى النيل ، هذا هو العنصر العربى

بخصائصه السامية وثقافته الإسلامية . ومن الضروري — قبل الدخول في تفاصيل هذه الناحية — أن نشير إلى ثلاث نقط عامة لا بد منها لفهم انتشار العرب والإسلام في وادى النيل وأثر هذا الانتشار في تعديل التكوين الجنى للسكان الذين تأثروا بذلك الانتشار :

أولا — إن وصول المؤثرات السامية إلى حوض النيل أقدم بكثير من ظهور الإسلام وانتشاره خارج الجزيرة العربية ، فقد كان هنالك تجار من العرب ينتقلون إلى إفريقيا بحثا عن الذهب والعاج والعبيد والبحار ، وقد عبروا البحر الأحمر وباب المندب وبرزخ السويس منذ عهود بعيدة ونشطت حركتهم بصفة خاصة أيام الرومان والبطالسة ، ولا شك في أن عددا غير قليل من هؤلاء قد استقروا في مصر والسودان ، ولحق بهم عدد كبير من أقاربهم وأهليهم ... كذلك يلاحظ أنه في القرنين السابقين للعصر المسيحى — وفي القرون الأولى لظهور المسيحية — عبر عدد كبير من "الحميريين" — وهم عرب الجنوب — مضيق باب المندب فاستقروا في الحبشة وتحرك عدد آخر متبعا لنيل الأزرق ونهر العطرة ليصلوا عن هذا الطريق إلى بلاد النوبة ، بل لا يبعد أن يكون منهم من اتخذ طريقه غربا إلى كردفان ودارفور ... وعلى هذا ففي الوقت الذى بدأت فيه القبائل العربية الإسلامية حركتها في مصر جنوبا بعد الفتح الإسلامى بعدة قرون ، لم يكن السودان قطرا يحمله العرب كل الجهل ، إذ كان النيل طريقا تجاريا هاما ، عرفه أسلافهم منذ أمد بعيد .

ثانيا — نظرا للتباين في سقوط المطر في جهات السودان المختلفة فإن الملاحظ أن الأقاليم النباتية — التى تؤثر في حياة الحيوان والإنسان — تسير متدرجة في اتجاه من جنوب الجنوب الغربى إلى شمال الشمال الشرقى . ففى أقصى الشمال إقليم صحراوى لا يوجد فيه النبات بصفة دائمة إلا قرب الآبار ، وهو لهذا قليل السكان بشكل واضح . وإلى الجنوب من ذلك منطقة من نوع السهوب التى تقل فيها الشجيرات ويتوافر العشب والمرعى الذى يكفى الإبل والماعز في بعض أشهر السنة ، ولهذا استطاع (الآبالة) من العرب — وهم السكابيش رعاة الإبل — أن يعيشوا بكثرة متنقلين في هذا الإقليم . وتوجد السافانا جنوبى الخرطوم حيث تنمو الحشائش إلى ارتفاع واضح في زمن المطر كما يتناثر بعض الشجر في هذه المناطق ، والمطر هنا كاف لزراعة الذرة والدخن ، ولذلك كان هذا الإقليم صالحا جدا لتربية الماشية وإنتاج الصمغ الذى يلعب دورا هاما في حياة السكان في وسط كردفان ، وهنا يسكن (البقارة) من العرب الذين يربون الماشية ، كما يعيش (الشلوك) الرعاة . وإلى الجنوب من ذلك توجد السافانا المكشوفة التى تنمو بها الحشائش الطويلة ، والتى تتميز بالسهول المكشوفة التى لا تكاد الأشجار تنمو فيها ، وفى هذا الإقليم يعيش (الدنكا) و (النوير) الذين يسكنون أيضا في إقليم السدود الذى يحد إقليم السافانا من الجنوب . وإلى الغرب والجنوب من هذه السهول نجد إقليما تختلط فيه الحشائش بالأشجار ، وإن كانت الأشجار هنا تنمو إلى ارتفاع كبير ، وهنالك ترعى الماشية إلى أن يظهر الذباب المعروف فيجعل حياة الرعى مستحيلة ، وهذا الإقليم الأخير تقوم فيه مملكة (الزاندى) في جنوب بحر الغزال ، أما الغابات الاستوائية فما توجد في السودان إلا على جوانب مجارى المياه في أقصى الجنوب .

هذه الخصائص المناخية لعبت دورا هاما في انتشار القبائل العربية في جهات السودان المختلفة ، فقد رأى العرب في أقاليم الإبل الشمالية بيئة مشابهة للبيئة التي عاشوا فيها في بلادهم بشبه الجزيرة ، لكن انتشارهم في منطقة رعى الماشية سار أبداً إلى أن اعتادوا هذه الحياة الجديدة وتركوا رعى الإبل ليرعوا البقر ، ولعل هذا هو السر في تأخر انتشارهم في أرض (النيلوتين) ، وهي أرض لا تختلف — إلا في الموقع — كثيراً عن المنطقة التي سكنوها واشتغلوا فيها برعى الماشية ، لكن الأمور لو سارت طبيعية ولم تجتد ظروف خارجة لاستمر العرب في انتشارهم إلى الجنوب ، ولصبغوا تلك الأراضي البعيدة بنفس الصبغة العربية الإسلامية التي صبغوا بها الجزء الأكبر من شمال السودان ووسطه ، إذ ليس هنالك من العوائق الطبيعية ما يمكن أن يقف دون انتشارهم ، أو يمنع من توغلهم الذي كان يسير باطراد صوب الجنوب ، فهذه المناطق كلها مناطق رعى ، والعرب أصلاً أهل رعى ، ولم يصعب عليهم في السودان أن يتقنوا من رعى الإبل إلى رعى البقر ، الذي تمتد منطقتهم إلى أن يظهر الذباب المعروف في أقصى أطراف السودان الجنوبية .

ثالثاً — إن من الضروري أن نشير إلى أن الحاميين والساميين سلالات ترتبط في خصائصها الجنسية بالمجموعة القوقازية التي اصطلح على تسميتها بجنس البحر المتوسط ، والتمييز بينهما إذن إنما يقوم أساساً على اختلاف الثقافة ، بما في ذلك اللغة بطبيعة الحال ، وإن كان هذا لا ينفي وجود بعض اختلافات تفرق بين مجموعة وأخرى ، جاءت نتيجة للتأثرات التي خضعت لها كل مجموعة في الوطن الثاني الذي اتخذته لها موطناً . ولعل هذه الفوارق الأخيرة هي التي حدت بكثير من الكتاب إلى أن يميز بينهما من الناحية الجنسية ، وأن يعتبرهما مجموعتين مستقلتين ، تغلب أولاهما في أفريقيا الشمالية وتوزع الأخرى في الجنوب الغربي لقارة آسيا بوجه خاص .

وهذه النقطة هامة في دراسة الأثر الجنسي لدخول القبائل العربية في السودان ، واختلاطها بالعناصر التي سبقتها في سكناه ، فأينما احتكوا بالحاميين وتزاوجوا معهم فإن الأثر البارز لا يكون واضحاً في الصفات الجثمانية — التي رأيناهم يشتركون معهم في الصفات الأساسية منها — وإنما يكون التأثير أقوى وأوضح في اللغة وغيرها من مظاهر الثقافة .

رابعاً — على أن دخول العرب المسلمين إلى السودان بعد فتحهم لمصر لم يكن أمراً ميسراً أول الأمر ، إذ حالت بين العرب وبين السودان (مملكة النوبة المسيحية) التي كانت (دنقلة) عاصمتها ، والتي كانت تمتد إلى أرض الجزيرة الحالية ... وهذه المملكة المسيحية قامت على أنقاض (الأسرات المروية) منذ عام ٦٠٠ م ، عندما تم تحويل سكانها إلى هذه الديانة على يد قديس أرسلته (ثيودورا) زوجة (چستنيان) . والغريب أن هذه المملكة المسيحية قد تقسمت إلى قسمين ، في ظروف غامضة ولأسباب لم يكشف عنها إلى الآن ، مملكة (علوة) في الجنوب ومملكة (مقره) في الشمال ، وكانت بلدة (أبو حمد) هي الحد الفاصل بين القسمين ، وقد قاومت مملكة (مقره) التوغل الإسلامي جنوباً إلى أن انهارت في القرن الثالث عشر ، كما غلبت مملكة (علوة)

على أمرها بواسطة (الفنچ) الذين تحركوا شمالا من الجنوب، وتحالفوا مع المسلمين ضد المسيحيين. وتاريخ هؤلاء (الفنچ) تاريخ غامض، ومعلوماتنا عن ماضيهم محدودة، وأول الحقائق الثابتة التي وصلتنا عنهم لم تعرف إلا بعد أن كانوا قد دانوا بالاسلام وتكلموا اللغة العربية. وهناك نظريتان في تحديد الأصول التي يرجعون إليها : فسلالة الفنچ أنفسهم يرجعون بأنسابهم إلى بنى أمية، ويذهبون إلى أنهم قد جاءوا من بلاد العرب عبر بلاد الحبشة إلى سنار، وهناك من يرى أن الفنچ يرجعون إلى نفس الأصول التي يرجع إليها (الشلوك)، مع اختلاطهم الكبير بالعرب، وأخذهم بكثير من مظاهر الحضارة والثقافة العربية. وأيضا كانت حقيقة أصولهم فالرأيان متفقان على أن طابع العربية كان هو الطابع الغالب، مع احتمال وصول مؤثرات أخرى اليهم عن طريق التزاوج والاختلاط بالسكان الأصليين أو الجماعات المجاورة.

والثابت أن عملية "التعريب" التي حدثت في السودان قد تمت بطرق سلمية وكان الاختلاط والاندماج والانصهار وسيلتها في غالب الأحيان ... وهذه نقطة يؤكدها (ماكايكل) الذي درس تاريخ العرب في السودان دراسة تفصيلية، إذ يقرر ما يأتي :

"إن كل الدلائل تشير إلى أن النصر — باستثناء أقاليم معينة كإقليم جبال (النوبا) حيث لا يزال العرب يمتلكون السهول، على حين يسكن الزنوج التلال — قد تم غالبا بالاتفاق والتزاوج أكثر مما اكتسب بالقوة والسلاح ... ويمكن أن يقال باختصار إن الظاهرة الأساسية في التاريخ الجنسي لشمال السودان ووسطه — منذ أواخر القرن الثالث عشر — كانت ظاهرة الاندماج التدريجي بين العرب والسود" (١) (!)

وهذه النقطة التي تؤكد الاندماج والانصهار بين العرب ومن سبقوهم في سكنى السودان نقطة منطقية تتفق وتعاليم الاسلام، وتسائر السياسة التي سار عليها المسلمون في جميع الأقطار التي سكنوها، فالاسلام لا يعرف تفرقة بين مسلم ومسلم على أساس من الجنس أو اللون، والمسلمون جميعا أخوة لكل منهم مالاخيه من حقوق، بغض النظر عن مستواه الاجتماعي ودرجته الحضارية، وبغض النظر عن عوامل القومية واختلاف البيئات، ولذا فليس بأظلم للعرب والمسلمين من أن يوصفوا بأنهم يكونون طبقات في مجتمعهم، أو أنهم يعرفون الانعزالية فيما بينهم، وعلى هذا فن التعسف البالغ أن يطعن في وحدة وادي النيل على هذا الأساس الذي لا يستند على أساس تاريخي، ولا يقيم للوقائع الحقيقية في مثل هذه الدعوى وزنا.

وليس هنالك إذن أبلغ في الجرأة والمغالطة مما ورد في نشرة (الفايين) عن السودان عن "الحاجز اللوني" Colour Bar وموقف الأوروبيين وغير الأوروبيين منه، فقد جاء بتملك النشرة التي طبعت أخيرا ما يأتي :

(١) راجع محاضرة :

”... إن السودان لم يكن مطلقاً قطراً موحداً ، وإنما كان جزءاً من إفريقيا ، أزاح العرب الفاتحون — منذ مئات السنين — سكانه الأصليين ، ... ولم تكن حدوده هي الحدود الحالية ، بل كانت هي الحدود الفاصلة بين العرب والسود ، وهي حدود لم يكن ليعبرها أحد إلى الشمال — رجالاً كان أو امرأة — إلا كعبد من الأرقاء ، ... إن ”الحاجز اللوني“ لم يخترعه الأوروبيون ، بل هو متغلغل كذلك في الطبيعة البشرية في الشرق الأوسط بقدر ما يتغلغل في أى جهة أخرى في العالم“ .^(١)

لا أظن أن التحيز في هذا الكلام يحتاج إلى توضيح ، ولا أظن أن المغالطة وقلب الحقائق يمكن أن يصلا إلى أسوأ من ذلك المنطق ، إذ كيف يتفق هذا مع ما نقلناه عن كاتب انجليزى — له بشئون السودان خبرة ليست للفابيين — من أن تعريب السودان لم يكن عن طريق إزاحة العناصر الأصلية وطردهم أمام زحف العرب ، بل كان عن طريق الاختلاط والاندماج ، وكيف يتفق هذا مع ما يشير إليه كل كتاب الانجليز من أن هناك جماعات سودانية تدين بالاسلام وتتكلم العربية وتأخذ من الحضارة الاسلامية والثقافة الاسلامية بنصيب كبير ، ومع ذلك فآثر الاختلاط بين العرب والعناصر الأصلية كبير جداً ، بدرجة أن الميزات الجنسية للعرب تتعدل تعديلاً يكاد يبعدها عن مميزاتها المعروفة ، ويكاد يقربها جداً إلى صفات السكان الأصليين ؟ ؟ لو أن الأمر كان أمر إزاحة هؤلاء السكان أمام زحف العرب لوجدنا هنالك حدوداً جنسية فاصلة ، ولاستطعنا أن نقسم السودان إلى أقاليمه الأثنو جرافية التي يتميز كل منها بطابع لا يتعدى الدائرة المرسومة له ، مع أن هذا في رأى الأثنو بولوجيين الانجليز أنفسهم أمر مستحيل ! وفيما يلي ما كتبه الأستاذ (افترتشارد) — رئيس المدرسة الانثرو بولوجية با كسفورد الآن والذي عاش بين سكان السودان وخبرهم — نثبته هنا على علته لندحض به منطق الفابيين ومغالطاتهم :

”... إننا لن نقوم بأى مجهود لتقسيم سكان القطر (السودان) إلى أقسام جنسية فرعية ، فالاختلاط كان مستمراً منذ زمن طويل جداً ، ويندر أن نصادف شيئاً يقرب من العناصر النقية ، وكثير ممن يسمون (عرباً) متأثرون قطعاً بالزواج ، كما هو الحال في قبائل (البقارة) والشعوب الاسلامية في دارفور ، على حين أنه بين الشعوب السوداء قد يتصادف وجود أفراد يبدون تقاطيع قوقازية كما هو الحال في (الشلوك) ، لهذا وجب أن ننظر إلى شعب السودان على أنه ”تشكيلات مختلفة“ .

”إن العادة لم تجر على أن نتكلم عن سكان السودان الجنوبي السود على أنهم زنوج ، بل يشار إليهم على أنهم متأثرون بالزواج“ .^(٢)

(١) راجع نشرة (الفابيين) عن السودان (صفحة ٩) :

The Sudan; The Road Ahead, (Report to the Fabian Colonial Bureau) Fabian Research Series, No. 99, 1945.

(٢) راجع مقال الأستاذ (برتشارد) صفحة ٨٠ من كتاب :

The Anglo-Egyptian Sudan from Within.

فإذا نحن تجاوزنا عن بعض ما جاء في كلام الأستاذ (برتشارد) من مغالاة ومغالطة — يتضح الآن على ضوء مناقشة الموضوع — فإنا نرى الكاتب يناقض (الفابيين) على خط مستقيم ، ويوضح — بامتداد بطبيعة الحال — أن سكان السودان إنما كانوا في الواقع في طريق الانصهار الجنسي ، وكان في الامكان أن يتكوّن لكل سكان السودان طابع جنسي خاص بهم جميعا ، لو تركت عملية التعمير والانتشار والخلط تسير على النحو الذي بدأت به ، ولم يحل الانجليز دون اتصال سكان الشمال بسكان الجنوب حيلولة لا هودة فيها ولا تساهل ... إن ما حدث في الشمال إنما كان في الواقع الحلقة الأولى في تكوين شخصية السكان الجنسية ووحدةهم الانثوجرافية ، وكان من الواجب لمصلحة السودانيين أن تترك الأمور تجري في مجراها الطبيعي ، فيتقارب سكان الجنوب وسكان الشمال ، وهو الوضع الطبيعي لمن يدرس ظروف السودان ومقوماته دراسة عادلة موضوعية .

أما موضوع "الحاجز اللوني" الذي أثاره (الفابيون) واتهموا العرب به في شرعهم ، واتخذوه أساسا لتمزيق وحدة السودان وتقسيم أجزائه ، فإننا نحب أن نناقشه في النواحي الآتية :

أولا — تبين من دراسة تاريخ العرب في جميع البلاد التي نشروا الإسلام فيها أنهم لم يقيموا بينهم وبين باقي الشعب الذي نزلوا بينه حواجز ، تحرم التزاوج معه ، أو تمنع الاختلاط به ، ولعل هذا من أكبر العوامل التي ساعدت على انتشار الإسلام والثقافة الإسلامية ، إذ أن الدخول في هذا الدين كان يضمن للشخص المساواة في الحقوق والواجبات ، ويزيل من طريقه كل ما كان يفرق بينه وبين المسلمين قبل أن يعتنق دينهم ... وإذا كان قد حدث شيء من هذا التفريق في أول عهود الفتح فذلك لأن العرب كانوا لا يزالون في شبه "تجنيد عام" لإتمام رسالتهم في نشر الإسلام ، وكان من المنطقي إذن ألا يرتبطوا في ذلك الدور بما يقيدهم بأرض معينة أو يحدد لهم روابط خاصة ، وهذا هو الذي حدث أيضا في ذلك الدور من منع العرب الفاتحين من امتلاك الأرض أو الاشتغال بالزراعة ، فإن ذلك لم يكن — كما قد يبدو — ليقصد به خلق طبقة أرستقراطية منهم ترتفع عن مستوى الشعب ، وتقيم بينها وبينه حجابا . وإنما كان القصد من ذلك الاحتفاظ بهم لشئون الجندية ، مما يتطلب تحللهم من الارتباط بالأرض ويستدعي عدم اشتغالهم بالزراعة ، فإذا قدم العهد بهم ، واستتب الأمر لهم ، صرف النظر عن كل هذا ، وتحلوا من هذه القيود ، فاختلطوا بالسكان وتزاوجوا معهم ، واشتبكت أنسابهم وأصولهم بأنساب الجماعات التي عاشوا بينها ، وإن كان منهم من ظل يمسك بالصلة الرمزية بقبيلة من قبائل قريش التي منها بيت رسول الله .

(ثانيا) لسنا بحاجة إلى أن نسهب هنا في أصول النظرية العنصرية ، التي نبتت في أوروبا ، واستمدت قوتها من فلسفة فكرية نادى بها بعض الكتاب الأوربيين ، ولازمت الحركة الاستعمارية في كل الأراضي التي وصل إليها نفوذ دول أوروبا المستعمرة ، باعتبار أنها الأساس النظري الذي يبرر

ما ارتكبه المستعمرون من مساوئ وسط الجماعات البدائية التي استعبدوها في أوروبا وأمريكا ، وباعتبار أن التفريق بين ما يتوارث من الخصائص العقلية والمواهب الفكرية بين الشعوب هو الذى يحلل لهم الاحتفاظ لأنفسهم في المستعمرات بمرکز السادة والزعماء ، مع وضع العناصر الوطنية في مرتبة العبيد الذين ينبغي أن يتفانوا في خدمة السادة الزعماء . فإذا بذلت جهود لتعليم هذه الجماعات الوطنية أو رفع مستواها ، فما كان المقصود في الواقع مصلحتها هي وإنما كان ذلك وسيلة لزيادة قوة الأهالي الانتاجية والشرائية ، فيزداد هذا نفع المستعمرين منهم ، كمستغلين يسخروهم في استخراج كنوز بلادهم ، وكمستهلكين يبيعون لهم السلع التي يصنعون . ومن هنا كانت تلك الصفحات السود التي تلتخ تاريخ الاستعمار الأوروبي بامتصاص دم الشعوب البدائية ، واستنزاف حيويتها بكل الوسائل غير المشروعة ، ومثل هذا التاريخ الأسود لا تعرفه الامبراطورية الاسلامية في علاقتها بالشعوب التي دخلت فيها وحكمتها طوال عصور ازدهار الاسلام ، مهما كان مستوى تلك الشعوب ، ومهما بلغت بلادهم من الثروة والغنى . ولعل من الضروري أن نشير هنا الى أن المسيحية لم تستطع أن تفضي على هذه الظاهرة ، فدخلت تلك الجماعات في دين المسيح لم يكن ليغير من مرتبتها في المجتمع أو ليقربها من السادة المستعمرين ، وعلى هذا كانت رسالة المبشرين رسالة منفصلة عن مهمة الحكام والمستغلين ، ووصل الأمر الى أن يفرق بين الناس في العبادة ، فلم يسمح للوطنيين المسيحيين بأن يصلوا في الكنائس التي يصلح فيها سادتهم ، ومن يدري فقد يكون هنالك اله للسادة واله للعبيد ! وعلى عكس هذا تماما كان الاسلام كما أشرنا ، فالمسلم للمسلم كالبنيان يشد بعضه بعضا ، وإن أكرمكم عند الله أتقاكم ، ولا فضل لأرنب على أعجمي إلا بالتقوى ، وغير ذلك من الأحاديث التي تؤكد المساواة التامة بين المسلمين رغم اختلاف اللون والجنس والقومية ، وكانت وظيفة الدعاة الى الاسلام ووظيفة الحكام ووظيفة واحدة ، والفكرة التي قام عليها الفتح الاسلامي ليست قائمة على الاستغلال والاستعمار ، بل كانت قائمة على نشر تعاليم الاسلام وإخراج الناس من الظلمات الى النور .

على ضوء تاريخ الاستعمار والفكرة العنصرية — التي لا تزال مهيمنة على أفكار الأوروبيين عامة والانجلوسكسونيين بوجه خاص — نستطيع أن نرد على (الفابيين) بأن فكرة الحابز اللوني لم تنبت في بلاد الشرق ، وإنما نبتت في أوروبا وسارت استعمار الأوروبيين في جميع مراحلها ومختلف جهاتها ، وسن من القوانين في بلاد كجنوب أفريقيا وغيره ما يجعلها أمرا شرعيا تقره القوانين والدساتير هناك ، بل لقد سخر من العلماء من كتبوا في ضرورة هذه الحواجز وأهميتها لسيادة الجنس الأبيض ، باعتبار أن الاختلاط بين هذا الجنس وغيره من الأجناس السوداء أو المولدة مما يضعف في مواهب هذا الجنس الأبيض ويخط بسلامته ، وبهذا تنكب الحضارة الأوروبية ويتراجع العالم في مدينته الى الوراء !! ومثل هذا الكلام ليس في الواقع إلا تبريرا لإبقاء هذه العناصر المستعمرة والشعوب المستغلة في عزلتها ، حتى لا تتفتح أعينها الى حقوقها ، وحتى لا تطالب بالتخلص من هذا الاستعباد الذي فرض عليها وهوى بها الى الخضيض ، وإذا فهم ”الحابز اللوني“

في ناحية الاختلاط الجنسي على أنه ضرورة فسيولوجية يمكن أن يتعسف في تفسيرها بمغالطات في علم الوراثة ومقاييس الذكاء، فما حكمة هذا الحاجز اللوني في منع الشعوب غير البيضاء من أن ترتاد ما يرتاده البيض من الخدائى ودور التسلية، ومن أن تركب نفس العربات التى يركبها البيض أو أن تنزل نفس الفنادق أو تسكن نفس الأحياء؟ قد يكون أساس هذا أن مثل هذه العناصر لا تخرج من صدورهم هواء وإنما تخرج غازات خائفة لا تقوى على احتمالها صدور البيض، وقد يلجئها السماح لتلك العناصر بأن تقترب منها إلى استخدام (الكمامات) التى لم يعرفوها إلا وقت الحروب !!

والانجليز — أكثر من غيرهم — أكبر دعاة الحاجز اللوني، وأشدّهم تمسكاً به ومغالة في تطبيقه، وهم أشدّ المستعمرين ترفعا عن الشعوب التى يستعمرونها. لا يمتحنون بهم ولا يعاشرونهم، ولا يسمحون بالتزاوج حتى مع الشعوب السمرى إلا في حالات وظروف شاذة، وهم مع ذلك يعتبرون هذا خروجاً على تقاليدهم وينظرون إليه نظرة كلها منخط وازدراء، فأين من هذا موقف الجماعات العربية التى سكنت السودان، وعلى أى أساس تقوم دعوى (الفابيين) بإتهام العرب والمسلمين بصفة امترجت بدماء الانجليز، وتقطعة تعتبر من أشدّ النقط سواداً في صفحة الانجليز الاستعمارية؟ وعلى أى أساس أيضاً يرتب (الفابيون) على هذا المنطق الخاطئ مذهبوا إليه من تقسيم حوض النيل إلى ثلاثة أقسام: قسم في مصر ينظر سكانه إلى سكان القسم الثانى — وهو شمال السودان — نظرة الاحترار والازدراء وما يعتبرونهم إلا عبيداً: "اند كان الاسم الذى يطلق في شمال السودان — لوقت قريب — على العبد هو (سودانى) ومعناه الرجل الأسود في اللغة العربية".

"وكذلك الحال في سكان شمال السودان، فهم لا ينظرون إلى سكان الجنوب — في رأى الفابيين — إلا على أنهم رقيق لا يستحقون أن يعاملوا معاملة الأدهيين !!" (١)

(ثالثاً) والظاهر أن هذا الموقف الذى حمل مثل هؤلاء الكتاب المغرضين على مسخ العلاقة بين سكان الوادى، إنما يعتمد على ما كان موجوداً فيما مضى من تجارة الرقيق وبيع الزوج في بعض الأسواق الشرقية. ونحن من جانبنا لا نود أن ننكر أن مثل هذه التجارة كانت قائمة، وأن العرب قد اشتركوا فيها، لكننا نود أن نؤكد أن دول العالم المتقدمين (!) كان لها أيضاً ضلع كبير فيها، وكان نشاط كثير من الدول الأوروبية أعظم من نشاط العرب، كما يشير إلى ذلك كتاب الانجليز أنفسهم (٢) كما يجب أن نؤكد أن نظام الرق هذا كان أمراً مرتبطاً بالنظام الاجتماعى الذى عرفته الجماعات الرعوية، ولم يكن ليقتصد به استعباد طائفة من الناس وتسخيرهم لمصلحة طائفة أخرى، وإنما اعترف هؤلاء الرقيق بحقوق كثيرة في ظل هذه المنظمة، على عكس ما تعرض له الرقيق الذين تسخرهم البيض

(١) تراجع صفحة (٩) من النشرة التى سبقت الإشارة إليها .

(٢) تراجع صفحة ٤٣٧ من كتاب :

في المزارع المدارية والاستوائية ، واستعبدهم استعباداً لم يتروا لهم فيه بأى حق ، ولم يعاملوهم معاملة إنسانية في كثير من الأحيان . ويكفى أن تذكر المتحاملين بمأساة سكان (الكنغو) البلجيكية ، تلك المأساة التي أثارَت نائرة العالم كله ، لكن بعد أن ذهب ضحيتها ملايين من سكان تلك البلاد ، ومع ذلك لانجد صوتاً يرتفع مطالباً هذه الدول بترك مستعمراتها على أساس هذا التاريخ القديم ، وعلى أساس أنها التجرت في الرقيق وأساءت إليهم في قرون ماضية . . . ان تجارة الرقيق كانت عملاً لا تنكره القيم التي كانت قائمة وقتئذ بنفس الشدة التي تنكره بها في العصر الحديث ، ولم توصف وقتئذ بهذا الوصف الاجرائي ، بل إن (نابليون بونابرت) في حملته إلى مصر ، وكان قريب العهد بالثورة الفرنسية ، وبما أذاعته من مبادئ الحرية والاخاء والمساواة ، لم يرف تجارة الرقيق يومئذ أمراً غريباً ، بدليل أن العبيد كانوا من الهدايا التي طلبها لنفسه من حكام بعض الإمارات السودانية ، وكان يتشوق إلى أن تصل إليه على جناح السرعة . وفيما يلي خطاب من خطابه نقلناه عن كتاب " تاريخ السودان " لنعوم بك شقير :

" بسم الله الرحمن الرحيم لا إله إلا الله . إلى السلطان عبد الرحمن سلطان دارفور تناولت كتابكم وفهمت فحواه واعلموا أن قافلةكم قد وصلت في حين كنت متغيياً في بلاد الشام أعاقب أعداءنا وأدبرهم . والآن صلي إليكم أن ترسلوا إلى مع أول قافلة ألقى عبد من العبيد الأشداء المتجاوزين السنة السادسة عشرة من العمر ، إذ مرادى أن أبتاعهم لنفسى والأمل أن توغزوا إلى القافلة بسرعة القيام وواصله السير الحثيث وها أنا أمرت من يلزم بحمايتها ووقايتها حيث تكون " .

(الامضاء) بونابرت القائد العام للجيش الفرنسي (١)

ولم يكن الرقيق هو أقيح مظاهر العلاقات بين الشعوب البدائية ومن اتصل بها من الشعوب الأخرى . ويكفى أن نشير مجرد إشارة إلى أن الدول الأوروبية المستعمرة قد صوبت في كثير من جهات العالم أسلحتها المختلفة لإبادة هذه الشعوب البدائية ، كطريقة سهلة للتخلص منها وإفساح المجال للمستعمرين ، حدث هذا في تسمانيا وأستراليا وجزائر المحيط الهادى . . كما حدث في جنوب افريقيا وفي بعض جهات أمريكا ، وكان للانجليز دورهم الخطر في هذا ونشاطهم الكبير في حركة الاستئصال وعملية الإبادة . . . لكنهم قد نسوا كل هذا التاريخ الحافل ، ولم يجدوا في تسوىء حكم العرب والمسلمين للسودان ، وفي إثارة عواطف الرأى العام ضد مطالب المصريين العادلة بوحدة وادى النيل ، إلا أن يتبشوا في قبور الماضى ليصورونا بالنخاسين وليصفوا هذه الوحدة المطلوبة بأنها لن تكون إلا من نوع ما كان جارياً في الماضى من تحكم الأحرار في رقاب العبيد . وقد نسوا أن مصر كانت أولى الأمم التي حاربت هذه التجارة ، وكانت لها جهود موفقة في ذلك الاتجاه . ولعل من أنصع حسنات الحكم المصرى في السودان أنه خلص أهله من

(١) راجع كتاب تاريخ السودان ، لنعوم بك شقير ، المجلد الثانى ، صفحة ١٢٣ .

هذا الرباء الذى كان يجتاحهم وأنه ضرب على أيدي تجار الرقيق بيد من حديد^(١). وقد يكون من الضروري أن نذبه هنا إلى خطأ شائع في أذهان الغربيين الذين يربطون كثيرا بين الاسلام والرق مع أن الواقع أن روح الاسلام كانت دائما تعارض الرق وتشجع فك الرقاب ، وإذا لم تجبى تعاليم الاسلام صريحة بتحريم الرقيق فذلك لأنه كان ظاهرة متعمقة في حياة العرب عند ظهور الاسلام، متأصلة في تقاليدهم، فكان من الحكمة إذن أن يتدرج في تحريمه ، وأن يزين للناس حسن التخلص من العبيد، وأن يتخذ ذلك كفارة عن الذنوب وزلفى إلى الله، هذا إلى جانب تلك الحقوق التي كفلها الإسلام للرقيق حتى لقد قرر له حق الميراث والمملكية ... وأغلب الظن أن ثورة الحضارة على الرق وتجارته، واعتبار هذا أمرا مكروها، إنما يرجع إلى هذا الاتجاه الذى اتجهت إليه تعاليم الاسلام، وإلى تلك النزعة الانسانية التى نزع إليها هذا الدين في عصر لم يعرف العالم فيه إلا التحكم والاستعباد.

الأسس الثقافية :

فإذا انتقلنا إلى الناحية الثقافية ، فنحن أمام روابط قوية لا ترجع إلى مؤثرات حديثة ، بل تعود إلى صلات متناهية في القدم، وما يقف أمرها عند تلك الأقاليم القريبة من مصر، بل يمتد إلى أبعد جهات الوادى في الجنوب ... وليس في هذا غرابة ، فقد رأينا الطبيعة نفسها تساعد على هذا الاتصال ، ورأينا الارتباط بين المجموعات المختلفة التى تعمّر الوادى مستمرا والاختلاط بينها دائما ... ودراسة هذا الاتصال الثقافى في مختلف عهود التاريخ يبين بوضوح أن مصر كانت دائما المصدر الذى انبثقت عنه كل تلك التيارات الثقافية في أشكالها المختلفة ، وأنها كانت عامل التحضير الذى أعطى لحضارات الوادى وثقافته مقوماتها المادية والروحية ، وأن من الصعب أن نرد كثيرا من هذه المقومات إلى غير حضارة مصر وثقافة الجزء الأدنى لحوض النيل . وإذا كانت هنالك مدرسة من علماء الحضارة تتعصب لمصر ، باعتبارها المركز الذى انبثقت منه كل نواحي الحضارة ، وانتشرت عنه كل ألوان الثقافة ، فأولى بمصر أن تبث بحضارتها إلى تلك الأقاليم التى تربط بها برابطة الحوار ، وأن تشر ألوان ثقافتها بين مختلف الشعوب التى يصل بينها هذا النهر العظيم . بل إننا نستطيع أن نذهب إلى أبعد من ذلك فنقرر أن نواحي الحضارة المصرية التى وصلت إلى غربى أفريقيا ووسطها إنما اتخذت طريقها إلى تلك البلاد البعيدة عبر الأقاليم السودانية فى الوسط والجنوب، ومن هنا صدق قول الكاتب الانجليزى الذى أشار إلى أن "تاريخ السودان كان دائما مرتبطا بتاريخ مصر".

أما شمال السودان قديما فقد ارتبط تاريخه وحضارته ارتباطا تاما بتاريخ مصر وحضارتها القديمة ، وكانت النوبة وما يتصل بها من الأقاليم السودانية جزءا لا يكاد ينفصل عن مصر طوال التاريخ — بل وفيما قبل التاريخ — . فالوثائق القديمة تشير دائما إلى كثرة القوافل التجارية التى كانت تسير بين مصر والسودان، وهى قوافل وصلت جنوبا — أيام الدولة الوسطى — حتى (كرمة)

(١) نجيل القارى إلى صفحة ٣٩٥ وما بعدها من كتاب (جوليان هكسلى) عن أفريقيا ، ليكرز نفسه صورة عن فظائع الاستعمار فى كثير من المستعمرات ، وهى فظائع لا تقارن بها فظائع تجارة الرقيق .

وأدت العلاقات في عهد الدولة الحديثة إلى ما عبر عنه (أديسون) في استعراضه للنواحي الأركيولوجية في السودان بأنه "... تمصير تام للمنطقة التي تُضم الآن إلى مديريتي حلفا ودنقلا" (١)، بل إن هنالك ما يؤكد وصول مثل هذه القوافل التجارية المستمرة إلى كردفان من ناحية وإلى حدود الحبشة وشمال منطقة السدود في الجنوب من ناحية أخرى. وإذا كان ذكر القوافل التجارية قد ارتبط دائماً بالحمولات الحربية، فمن الضروري أن نتذكر أن مثل هذا كان أمراً لازماً لتأمين التجار وهم يقطعون الصحارى الشاسعة بما معهم من سلع ومتاجر.

ولسنا بحاجة إلى أن ندخل في تفاصيل أثر مصري في "تحضير" الأقسام الشمالية للسودان، فهذا أمر أسهب فيه الأركيولوجيون والمؤرخون وكشفت عنه الحفائر والبحوث، وإنما يكفي أن نشير إلى أن مصر في صلاتها بهذه المناطق كانت ترمي — ضمن ما ترمي إليه — إلى أن تؤدي رسالة ثقافية، استطاعت في عهد الدولة الوسطى أن تخلق حضارة مصرية معدلة بطابع النوبة المحلي في الفترة حوالي (٢٠٠٠ و ١٦٠٠ ق. م)، وأن تصبغ (أثيوبيا) — وكانت تمتد في وادي النيل جنوب مصر إلى الخرطوم وإلى شرق النيل حتى حدود الحبشة الحالية — بالصبغة الحضارية المصرية حوالي (١١٠٠ و ١٠٩٠ ق. م)، وقد كان لهذا الأثر من القوة ما أدى إلى قيام الدولة الأثيوبية (٧٥٠ — ٣٠٠ ق. م)، وما مكّنها من أن تسترد الجزء الشمالي في عهد "بعيخي" وغيره من ملوك الجنوب. وفي الامكان أن ننظر إلى ظهور تلك القوة في الجنوب على أنه لون من البعث القومي، تزعمه إقليم — كان بحكم موقعه المتطرف — بعيداً عن عوامل الضعف والانحلال التي أصابت حكومة مصر المركزية وقتئذ، وإذن فهي ظاهرة من تلك الظواهر التي ارتبط بها البعث القومي في مصر بعد عهود الاضمحلال، وقد كان يتم غالباً بزعماء إقليم متطرف، كما حدث في زعماء (طيبة) أحياناً وغربي الدلتا أحياناً أخرى.

والواقع أن هذه الفترة لا يمكن أن نعتبرها من الناحية الحضارية منمنصلة — بحال من الأحوال — عن الحضارة المصرية، إذ أنه لا يبدو فيها أى مظهر لحضارة محلية أو ثقافية قومية، فقد كان الطابع المصرى غالباً منذ مدة طويلة، وقد أصبح ملوك (أثيوبيا) في عهد ازدهار دولتهم فراغنة لمصر، فاستطاعوا أن يفيدوا من رجال الفن والبناء فائدة كبيرة، ولهذا تميز عهدهم بتدفق المؤثرات الثقافية واتجاه التيارات الحضارية من الشمال إلى الجنوب. وليس أدل على هذا الارتباط القوى بين حضارة مصر وحضارة شمال السودان، من أنه بعد تراجع ملوك (أثيوبيا) وردهم إلى بلادهم حوالي ٦٦١ ق. م، وما أدى إليه ذلك من قطع الصلة بين مصر وأثيوبيا، أصيب الجنوب بالانحلال تدريجياً في نواحي حضارته التي كان يغذيها ويقويها حضارة مصر وثقافتها، وقد عاد الأثر الشمالي فظهرت قوته أيام البطالسة والرومان، وبدأ الطابع الخاص بثقافتهم يبرز في (الفترة المروية) التي تبعث (الفترة الأثيوبية) إلى دخول المسيحية في القرن السادس للميلاد. والملاحظ أنه

(١) يراجع مقال (أديسون) صفحة ٢١ من كتاب : The Anglo-Egyptian Sudan from Within.

عندما حاول سكان هذه الأقاليم اختراع كتابة خاصة بهم — بعد أن ضعفت اللغة المصرية والكتابة المصرية نتيجة لحكم الأثيوبيين — لم يستطيعوا أن يتخلصوا من الأثر الشمالى أو يتخللوا تماما من الطابع المصرى، بل اضطروا الى أن يقتبسوا من الكتابة الهيروغليفية ، وأن يأخذوا منها كثيرا .

هذا عن شمال السودان، فما أثر الحضارة المصرية وثقافة أهل الشمال فى حضارة أعلى النيل وثقافة أهل الجنوب ؟؟ لقد أشرنا ونحن نستعرض الروابط الجنسية لسكان وادى النيل إلى أن الحضارة الحالية فى شمال شرق أفريقيا وشمالها إنما تركز على أساس حضارى مشترك ، يمت بصلة قوية جدا إلى حضارة مصر القديمة، وهذا الأساس المشترك هو الذى يميل غالبية الانثروپولوجيين إلى أن يطلقوا عليه اسم "الثقافة الحامية"، وهى ثقافة ربطناها بتلك العناصر الجنسية التى عمرت كل هذا الجزء من أفريقيا فى أدوار التعمير الأولى .

لقد أثار هذا الموضوع بشكل قوى الأستاذ (سليمان) — المجة العالمى فى أنثروجرافية الشعوب الأفريقية عامة وشعوب حوض النيل بوجه خاص — فبدأ بما كتبه عن (المشكلة الحامية) فى ١٩١٣ ، ثم عاد فتوسع فى الموضوع فى محاضرة له ألقاها فى ١٩١٥ ، ورجع فأكد نظريته فى محاضرته التى ألقاها فى ١٩٣٣ عن "مصر وأفريقيا الزنجية". وقد استطاع هذا الكاتب أن يصنف نواحى التشابه بين حضارة مصر القديمة وحضارة ما يسمى تجاوزا أفريقيا الزنجية الحالية (يدخل فى هذا جماعات أعلى النيل ، وقد فندنا إطلاق هذه التسمية عليهم فى مناقشتنا السابقة) تحت واحد وستين قسما ، يمكن أن نهمل عددا منها لكن "...هنالك عددا من الوقائع التى توحى بذلك ، فإذا أضيف إليها طبائع وعادات مشتركة فى مصر القديمة وأفريقيا الزنجية ، أصبح هنالك عدد كبير من الشواهد التى تشير بكل تأكيد إلى أثر مصرى".

"...وعندما ندرس الشواهد الانثولوجية ، فلن يكون فى إمكاننا إلا أن ننتهى إلى أن الأفكار المصرية ، والوسائل الفنية المصرية قد وصلت إلى أفريقيا الاستوائية وأفريقيا الغربية، وربما كان الجدل أقل فى الجانب الفنى ، كما هو الحال مثلا فى الأدوات الموسيقية وغيرها" (١) وفى موضع آخر من محاضرته يشير صراحة إلى تأثير قبائل وادى النيل وجماعاته الجنوبية بالثقافة المصرية القديمة إذ يقرر :

"إن من الصعب علينا أن نشك فى أن عددا من مظاهر الحضارة المشتركة بين مصر القديمة والمنطقة الشرقية (من إفريقيا) قد ظهر فى مصر ، ثم انتقل إلى القبائل شبه الزنجية التى تسكن النيل ، وإلى القبائل الزنجية التى تعيش فى الكنفو" (٢)

(١) تراجع صفحة ٩ من محاضرة الأستاذ (سليمان) : Egypt and Negro Africa

(٢) تراجع صفحة ٦٣ من المحاضرة السابقة .

وما يتفرد الأستاذ (سليمان) بتقرير هذه الحقائق ، فهناك علماء آخرون لا يقلون عنه تحمسا لهذا الرأي ، ويكفى أن نذكر بصفة خاصة (سير هارى جونسون) ، الذى عاش فى إفريقيا زمنا طويلا ، والذى كتب عدة مؤلفات فى الموضوعات الإفريقية ، وإن تقتبس بعض فقرات من كتابه "تاريخ استعمار إفريقيا بأجناس أجنبية" كمنهج توضح لنا فكرته فى هذه الناحية .. لقد أشار هذا الكاتب إلى أن نشر المصريين القدماء لثقافتهم عن طريق البحر كان محدودا ، فلم يتعدوا خليج عدن فى الجنوب ، لكن أثرهم الحضارى فى أفريقيا الزنجية كان رغم هذا عظيما :

"لقد كانت تجارة مصر — منذ ٣٠٠٠ أو ٤٠٠٠ ق.م تنوغل بطريق النوبة إما إلى كردفان ودارفور وبورنو وتبسى وأغادس والنيجر ، وإما إلى بحر الغزال وأقاليم النيل المرتفعة حيث يعيش الأقزام

"لقد ظهر المخاطرون المصريون فى أراضى الزنوج المتوحشين قرب منابع النيل ، وكان ينظر إليهم كأنهم (أنصاف آلهة) ، ولا يزال يطلق على سلالتهم الحالية — بما تبديه من صفات كمصافات الفراعنة الجثمانية — اسم "أرواح" أو "آلهة" .

"وقد أتوا معهم من مصر بالحيوانات المستأنسة والنباتات المزروعة ، بالإضافة إلى صناعة المعادن .

"إن من المحقق بوجه عام أن أفريقيا الزنجية كلها قد حصلت على أول حيواناتها الرئيسية المستأنسة من مصر ، ومن مصر وحدها (١) .

لا جدال إذن فى أثر مصر فى تحضير شعوب وادى النيل منذ أقدم العصور ، ولا شك فى أن أسس الثقافة المنتشرة فى أرجاء الوادى إنما هى مستمدة أصلا من هذا المصدر الشمالى الذى سنراه مستمرا فى امدادها وتغذيتها فى أدوار التطور الحضارى التالية ، بل وسرى أن التقدم الحضارى للجماعات التى تعيش فى أعالي النيل لن يتحقق بشكل جدى سريع على أيدي الأوروبين الذين تفصل بينهم وبينها هوة عميقة جدا لا يمكن معها تفاهم أو تفاعل .

وقد كان لمصر الفضل فى دخول المسيحية إلى الحبشة والسودان ، أما الحبشة فما يعيننا أمرها فى هذا البحث ، لكن يكفى — للدلالة على هذا الارتباط الدينى القوي بينها وبين مصر — أن الكنيسة الحبشية تتبع الكنيسة القبطية فى مصر ، وأن مسيحي الحبشة يتجهون فى زعامتهم الروحية إلى بطارقة مصر ورجال الكنيسة فيها . ولم يجد فى إضماع هذه الصلة بين القطرين ما قام به الإيطاليون أثناء احتلالهم الأخير للحبشة من جهود ، كان هدفها فصل الكنيسة الحبشية عن الكنيسة المصرية ،

(١) تراجع صفحاتنا ٢٠ و ٢١ من كتاب :

Sir Harry H. Johnston — A History of the Colonization of Africa by Alien Races.

وإزاله معالم الزعامة الروحية التي تتمتع بها مصر بين الأحباش ، بتعيين رئيس ديني مستقل لا يعينه بطريق الأقباط ولا يستمد سلطته منه .

أما السودان فقد دخلته المسيحية من مصر ، عن طريق مبشرين من النصارى ، بدأوا دعوتهم في حوالى منتصف القرن السادس ، وتم لهم تنصير بلاد النوبة كلها في حوالى سنة ٦٠٠ للميلاد . وتاريخ هذه الفترة يكتنفه شيء من الغموض ، فلنستأثرنا نعرف مثلاً كيف ومتى تقسمت النوبة الى قسميها ، النوبة السفلى وكانت (للقره) والنوبة العليا وكانت فيها مملكة (علوه) التي امتدت من الشلال الرابع الى أعلى سنار . لكن كتابات المؤرخين من العرب تشير الى أن مسيحيي النوبة كانوا يتجهون في زعامتهم الروحية الى الكنيسة المصرية ، فكان (مطارنة) النوبة يرسلون اليها من قبل بطريق الأقباط الى أن زالت النصرانية منها ، والمقريري في كلامه عن اليعاقبة في مصر في خلافة هشام ابن عبد الملك (٧١٤-٧٤٣ م) يقول :

”وبعث إليهم أهل النوبة في طلب أساقفة فبعثوا إليهم من أساقفة اليعاقبة فصارت النوبة من ذلك الوقت يعاقبة“ . والغالب أن لغة كنائس النوبة بقسميها كانت كلغة الكنائس في مصر ، القبطية واليونانية .

ولم يخلف العهد المسيحي في شمال السودان حضارة مادية متميزة ، إذ لا يرجع إليه إلا بعض آثار لكانس وأديرة ، معظمها في الواقع من بقايا العهد السابق للمسيحية ثم حوله أهل النوبة — بعد اعتناقهم للمسيحية — إلى كنائس ، وطلوا النقوش الهيروغليفية والنقوش القديمة بالطين ورسموا على الطلاء صور المسيح والقديسين .

ومع هذا استطاعت النوبة أن تصمد أمام المسلمين في الشمال قروناً طويلة كما قدمنا ، لكن لم يمنع ذلك من تسرب المسلمين وثقافتهم إلى النوبة وأهلها ، فالمعروف أن عدداً كبيراً من العرب المسلمين قد أخذوا يهاجرون منذ الفتح إلى بلاد النوبة ، وكان أكثرهم من جبهة بنى العباس ، إلى أن كانت الغلبة للمسلمين ، فضعف طابع النوبة واصطبغت البلاد وسكانها بالصبغة العربية الإسلامية ، فكان هذا إيذاناً بانقلاب ثقافي ، ستره يربط السودان بالعالم العربي وثقافته الإسلامية ، وسنراه ينزع السودان وأهله من طابع الثقافة الإفريقي إلى هذا الطابع الآسيوي ، لكنه سيظل يولى وجهه في زعامته الثقافية والروحية إلى نفس القبلة الشمالية التي اتجه إليها دائماً باعتبار أن هذا هو المدخل الطبيعي لتلك المؤثرات ، وباعتبار أن مصر الآن زعيمة العالم العربي كله ، والمركز الذي يشع منه نور الثقافة الإسلامية إلى الشعوب الإسلامية جميعاً .

دخل الإسلام أفريقيا مع الفتح العربي لمصر في القرن السابع الميلادي، وأصبحت مصر القاعدة التي ارتكز عليها المسلمون في نشر الدعوة الإسلامية في الشمال والجنوب، وقد رأينا كيف تسربت الجماعات الإسلامية إلى بلاد النوبة منذ دخول المسلمين مصر، ثم كيف تدفقت القبائل العربية إلى السودان منذ القرن الثالث عشر، حاملة معها ثقافتها وحضارتها التي أصبحت بمرور الوقت حضارة الغالبية الكبرى من السكان وثقافة الجزء الأكبر من أقاليم السودان، كما يظهر في اللغة التي يتكلمون بها والدين الذي يعتنقون، وكما يبدو في نواح كثيرة من مظاهر حياتهم الروحية والمادية.

والكتاب كلهم مجمعون على أن شمال السودان وحدة ثقافية منسجمة تتصل اتصالاً تاماً بالعالم الإسلامي وثقافته، وتكون جزءاً لا يتجزأ من هذه الكتلة الحضارية التي تجاورها في شمال أفريقيا وغربيها وفي الغرب والجنوب الغربي للأقاليم الآسيوية: فالأستاذ (نادر) — وهو من موظفي الحكومة السودانية — يشير إلى شمال السودان وإلى ما قد يلمس فيه من بعض الاختلافات بين سكانه، لكنه يعقب على هذا بقوله:

”... لكن هذه اختلافات سطحية في معظمها، فقد صهر الشمال في كُـلِّ واحد، وأساس مشترك من جنس عربي (!) ومن لغة ومن دين هو الإسلام، مع ما ترتب على ذلك من وحدة في الأفكار الاجتماعية والسياسية.

”وعلى الرغم من أن شمال السودان واقع في أفريقيا، فإن في الامكان أن ننظر إليه من الناحية الثقافية على أنه جزء من آسيا، فالسكان تظهر فيهم نسبة غالبية من دم آسيوي، يتكلمون لساناً آسيوياً، ويدينون بعقيدة سامية، وهم يتصلون بالعالم الحديث عن طريق الكتابة والصحافة في مصر وسوريا والعراق“ (١).

والاستاذ (پرتشارد) — الذي أشرنا إليه في سياق المناقشة — يشير إلى شمال السودان على أنه وحدة ثقافية منسجمة، ”تتكلم العربية، وتدين بالإسلام، ولهذا كانت — لحد كبير — منسجمة من الناحية الثقافية. ذلك لأن الإسلام ثقافة كما هو عقيدة“ (٢).

لكن ما الحد الجنوبي لهذه الوحدة الثقافية المنسجمة، وإلى أي مدى أثر الإسلام وحضارة المسلمين بين الجماعات التي تسكن أعالي النيل؟؟ لقد بينا — عند الكلام على انتشار الجماعات العربية في السودان — أنها سكنت غالب السودان الغربي والسودان الشرق (مع استثناء أرض البجاه المحدودة على ساحل البحر الأحمر) كما استقرت على جانبي النيل حتى أرض (النيلوتين)

(١) تراجع صفحتا ٩٥ و ٩٦ من كتاب:

The Anglo-Egyptian Sudan from Within.

(٢) تراجع صفحة ٨٢ من الكتاب السابق.

التي تبدأ من أعلى النيل الأبيض . وهذا التوزيع للأثر الجنسي للعرب يرينا أن تقسيم السودان إلى شمالي وجنوبي فيه لون من التعمية المكشوفة والمغالطة المقصودة ، لأن الدائرة التي لم يصل إليها الأثر العربي دائرة لا تشغل إلا جزءا محدودا من جنوب السودان ، ومن التعسف إذن أن ننظر إلى السودان والسودانيين على أنهم مقسمون مناصفة بين المؤثرات العربية والمؤثرات غير العربية .

بل إن انتشار الثقافة الإسلامية في جنوب السودان إنما يتجاوز الحد الذي وصل إليه الأثر الجنسي للقبائل العربية ، فالاتصال مستمر في الناحية الطبيعية ، ووصول التجار وغيرهم من أهل الشمال إلى أقصى الجنوب قد حمل معه دين الشمال ولغة الشمال وحضارة الشمال ، كما أن الاتصال المستمر بين جماعات رعوية كالشلوك وغيرهم من سكان أعالي النيل ، وجماعات رعوية أخرى كالبقارة في غربي النيل أو الفنج في شرقي النيل لا بد وأن يؤدي إلى مؤثرات إسلامية في الثقافات القائمة في أقصى جنوب وادي النيل ، حتى أن بعض الكتاب الحديثين ليرى أن هذه العملية استمرت تحت الإدارة الحالية في السودان " حيث انتشرت الثقافة الإسلامية ببطء — لكنه كان انتشارا مؤكدا — وكانت واسطة ذلك الموظفين والتجار " (١) .

والواقع أن عملية صبغ السودان بالثقافة الإسلامية كانت عملية مستمرة ، وكان وصول مؤثراتها إلى الجنوب يسير منتظما ومطردا ، وما كان يقيدته إلا عامل الزمن الذي كان وحده يعين الحد الذي يستطيع أن يصل إليه الإسلام في انتشاره ، ما دمنا قد أكدنا انعدام الحواجز الطبيعية التي كان يمكن أن تلعب دورا في وقف تقدم المسلمين ، ووضع حدود لا يستطيعون أن يتعدوها جنوبا مهما طال بهم السنين .

وهذا الذي نقرره هنا ، يمكن أن نحققه على ضوء انتشار المسلمين في كل شمال أفريقيا ، وتحركهم جنوبا من سواحل البحر المتوسط إلى إقليم الغابات ، إذ لم يحل بينهم وبين الانتشار إلا هذه النقبة التي لا تعرف الجماعات الرعوية كيف تتغلب عليها ، نظرا لصعوبة انتقال الإبل والماشية في الأقاليم التي تتكاثر أشجارها وتنشر فيها المستنقعات وما يعيش فيها من حشرات ويتسبب عنها من أمراض ، وأينما خفت كثافة هذه الأشجار — لطروف محلية خاصة — استطاع المسلمون أن يأخذوا طريقهم عبر الغابات متبعين هذه (الدهاليز) التي هيأتها الطبيعة ، ومتفادين المناطق الأخرى المجاورة ، وأمثلة هذا واضحة في غربي أفريقيا ، حيث استطاع الأثر الإسلامي أن يتجاوز الصحراء جنوبا ليصل إلى ساحل غانة عبر إقليم الغابات .

وإذا كنا نرى أن هذه الحركة الطبيعية لانتشار الإسلام بين باقي الجماعات السودانية التي لم تدن به قد ضعفت ووقفت ، فمرجع هذا إلى تلك السياسة التي تتبعها إنجلترا في حكمها المفرد في السودان ، توطئة لإبقاء أقلية شاذة في ثقافتها ، تستطيع أن تشجع باسمها تقسيم السودان

(١) تراجع صفحة ٩٣ من الكتاب السابق .

وتقطيع أوصال وحدته ، باسم حماية الأقليات ، والمحافظة على حقوق الجماعات ، وقد ينتهى بها الأمر قريبا فتمان هذه الخطة المستترة ، وتمسك بمبدأ تقرير المصير لما يحلو لها أن تسميه السودان الزنجي ، وما ذلك المصير إلا ما تعمل له بكافة الطرق من خلق ذلة أفريقية (زنجية !؟!) ، تضم إليها ما تشاء من أراض ، ومن تريد من شعوب الله ، الذين قد لا يرتبطون بالعناصر الزنجية إلا في عقول هؤلاء السادة المستعمرين من الإنجليز !! لا لأن لهذه الجماعات مصالحة في ذلك ، ولا لأن هنالك من الدواعي ما يبرر اتباع هذه الخطة (وستعرض لهذا فيما بعد) ، بل لحاجة في نفس الإنجليز يمكن أن يتيقنوا الإنسان دون كبير عناء .

أما مظاهر هذه الخطة المقررة في أذهان السياسة الإنجليز لمنع وصول المؤثرات الشمالية الإسلامية إلى الجماعات التي تعيش في مديريات أعالي النيل فواضحة في :

(أ) تلك القيود الشديدة التي تقيد بها الحركة والانتقال بين الشمال والجنوب ، وهذه العقبات التي تقام في طريق السودانيين أنفسهم إذا ما طلبوا حتى مجرد زيارة هذه الأقاليم الجنوبية من بلادهم . وليس لهذا من داع اقتصادي أو صحي أو اجتماعي ، وإنما الدافع إليه الرغبة في عزل هذه الجماعات الجنوبية عزلا ينسحب صلاتها بالشمال ، ويقضى بمرور الوقت على هذا القدر من الثقافة الإسلامية الذي استطاع أن ينفذ إلى الجنوب قبل أن تتقرر هذه السياسة الانفصالية الكريمة .

(ب) عدم السماح بنشر الدعوة الإسلامية بين سكان الجنوب مع تشجيع الحركة التبشيرية المسيحية بينهم ، بل إن حكام الجنوب لا يسمحون للجاليات الإسلامية هنالك بحرية العبادة ، إذ هم يقيدونهم حتى في طريقة الآذان (!) ، ويعملون ما استطاعوا على الحيلولة دون أن تتعدى دعوتهم تلك الدائرة الضيقة التي يعيشون داخلها ، ذلك أنهم يعلمون — كما سنرى — كيف تستهوى الدعوة الإسلامية قلوب السكان ، وكيف يتذوقون تعاليمها ويستسيغون بآذانها ، ويسارعون — حتى بمد تنصيرهم — إلى الذين يستطيعون الاتصال بهم من رجال الدين المسلمين .

(ج) التباطؤ الشديد في تسهيل سبل الاتصال ، وعدم إنشاء الطرق والخطوط الحديدية ، لتضعف بهذا الصلة بين سكان الوادي ، ويستحيل تحقيق الانصهار بين الجماعات المختلفة ، ولو أن الإنجليز عنوا بالمواصلات هنا عنايتهم بها في بعض جهات شرق السودان إذن لحدث في الجنوب لون من الانقلاب في أفكارهم وثقافتهم ، ولقربت حضارات الجماعات النيلية من حضارة باقي السودان ، ولأصبحنا الآن أمام وحدة منسجمة تماما ، تتكلم لغة واحدة وتدين بدين واحد ، لكنها السياسة الانجليزية المقررة ، كان همها إبقاء هذا الفصل وتشجيعه ، دون أن تهتم بما يتبع هذا من ضرر محقق بمصالح السودان الحيوية مادية كانت أم روحية .

لكن الغريب أن الانجليز يبررون سياستهم هذه بمبررات يتسحجون بها في المصلحة العامة ، والمحافظة على كيان السودان الجنوبي (!) ويقضون على هذا الفضل الكبير لمصر التي حققت بفتحها وحدة السودان لأول مرة في التاريخ ... إذ علام يعارض الانجليز في أن يصل الإسلام إلى هذه الجماعات الوثنية ليعلمها مبادئ دين هو أحد الأديان الثلاثة التي لا مرء في أنها رفعت قيم الحضارة وسمت بالناس فوق ما كانوا يعيشون فيه من جهل وضلالة ! ... وما نريد نحن أن نصور المدى الذي كان يمكن أن يصل إليه السكان الوثنيون من تقدم لو أن الإسلام قد بلغهم ، وإنما نكتفى بأن ننقل هنا ما كتبه (سير هاري جونسون) وكرره في مؤلفاته الكثيرة ، عن أثر الإسلام في رفع مستوى الشعوب الإفريقية التي انتشر فيها ، وعن فضل المسلمين على العالم كله بما تركوه من أثر كبير في الأقطار الإفريقية التي فتحوها :

”لقد كان الاستعمار الاسلامي لافريقيا هو الحادث الأول الذي أوصل ذلك الجزء من القارة — فيما وراء الصحراء ومصر العليا — إلى علم العالم ذى الحضارة والتاريخ ...

”لقد نشر العرب في ثلث القارة الشمالى لغة مشتركة — هى اللغة العربية — ... وعلموا القرآن ، وهو ما أدخل الشعوب البربرية والزنجية في دائرة تلك الأمم المتحضرة التي بنت آمالها وثقافتها وفلسفتها على الكتب الدينية السامية ...

”كان العرب هم الوسطة في زيادة الموارد الغذائية، وترقية وسائل النقل بين الزنوج والجماعات المتأثرة بهم ... كما وسعوا دائرة الحيوانات المستأنسة في أفريقيا الزنجية كالحصان والحمار والماعز والغنم والدواجن ... الخ“ (١) .

والواقع أن مصلحة السودان عامة — والجماعات الجنوبية من سكانه بوجه خاص — هى في أن يعمم الاسلام فيه ، وأن يترك هذا الجزء من أعلى النيل ليصبغ بالصبغة الاسلامية، وأمام الجماعات التبشيرية المسيحية ملايين عديدة من الوثنيين في أفريقيا وآسيا وأمريكا يمكن أن تركز جهودها فيها بعيدا عن هذا الجزء الوثني المحدود من السودان، إلى جانب هذه الملايين من الأوروبيين والأمريكيين الذين تشكو الكنيسة المسيحية من ضعف عقيدتهم وإهمالهم شعائر الدين ... وإذا كان هنالك رأى في تقسيم أفريقيا إلى مناطق نفوذ يختص بكل منطقة منها مذهب من المذاهب المسيحية ، فإذا يمنع من أن يترك للإسلام منطقة نفوذ تشمل هذا الجزء من الأراضى السودانية، فيحرم التبشير المسيحي فيها كما يحرم في بعض جهات في أفريقيا الغربية ؟؟ إننا ندعو إلى هذا لأن المصلحة تقتضيه ، ولأن هنالك أسبابا قوية تدعو إليه، ويكفى أن تقتصر من هذه الأسباب الكثيرة على ما يأتى :

(١) تراجع صفحتا ٧٤ و ٧٥ من كتاب (سرهاري جونسون) :

أولاً — إن الاتجاه المنطقي هو إلى أن نعمل على توفير الانسجام الثقافي من الناحيتين اللغوية والدينية بين سكان الوحدات السياسية المختلفة ، كضمان لحسن التفاهم وقوة التعاون ، وكوسيلة لإزالة ما قد يسبب الاحتكاك والتنافر إذا قامت أقلية — أو أقليات — تشذ في لغتها وثقافتها عن الغالبية الكبرى للسكان . وما دمننا قد رأينا أن المقومات الطبيعية والعوامل الجغرافية توحى كلها بوحدة وادى النيل ، وكانت الأغلبية العظمى من السكان تتكلم العربية وتدين بالاسلام ، فالأمر الطبيعي هو توجيه الجهود إلى تقريب ثقافة الجنوب من ثقافة الشمال ، وإلى أن يكون الاتجاه نحو إتمام عملية التعريب ، التي بدأت منذ القرن الثالث عشر في شمال السودان ، لتعم الشمال والجنوب ، سيما وأن حضارة الجنوب لا يمكن أن يكتفى بها ، أو يترك الناس عند مستواها ، بل لابد من عملية بعث ثقافي تخلص سكان أعالي النيل من كثير من عاداتهم ومعتقداتهم ، وترفعهم إلى مستوى يستطيعون معه أن يسايروا العالم في اتجاهاته وأفكاره .

ثانياً — ان الجماعات التي تعيش في أقصى الجنوب لا تكون بأى حال من الأحوال وحدة ثقافية ، يمكن أن نغذيها ونلقحها ، ونحافظ على خصائصها ، بل إنها على العكس من ذلك جماعات تتميز بأنها لا تنسجم مطلقاً في ثقافتها ، ولا يتفق بعضها مع بعض في كثير من خصائص تلك الثقافات . وها هو الأستاذ (برتشارد) يؤكد هذه الحقيقة تأكيداً قائماً على دراساته الاثنولوجية العميقة في جنوب السودان ، فهو يصرح بأنه من الصعب جداً في الوقت الحاضر أن نضع تقسيماً مقبولاً لحضارات السودان الوثني . ثم هو يقسم هذا السودان الوثني إلى المجموعات الرئيسية الآتية :

- (١) النيليون ويضمون أربعة أقسام فرعية .
- (ب) الحاميون النيليون ويضمون خمسة أقسام فرعية .
- (ج) قبائل تسكن الهضبة وتضم سبعة أقسام فرعية .
- (د) الزاندي .
- (هـ) الجماعات الوثنية في كردفان وتضم عشرة أقسام فرعية .
- (و) دارفنج وتضم ستة أقسام فرعية .

ولكنه يلفت الأنظار إلى أن أسس التقسيم فيها متباينة ، فما هي دائماً بالثقافية ولا الجنسية ولا اللغوية^(١) .

فاذا كان هذا هو الموقف ، وكان هذا هو التعقد الثقافي في تلك المنطقة المحدودة ، فكيف يمكن أن يرتفع المستوى الثقافي أو يوجد الانسجام الفكري ، الذي لابد منه لجماعات تريد أن تعيش

(١) تراجع صفحات ٨٥ — ٨٧ من مقال الأستاذ (برتشارد) ضمن فصول كتاب :

متجاورة متعاونة؟؟ لابد إذن من وسيلة مشتركة ، توحد بين هذه الجماعات المختلفة ، وتكون هي العامل الموحد بينها ، ولسنا نقول هذا لنخدم به وجهة نظر معينة لنا ، بل إن كل الذين درسوا هذه الناحية يشيرون هذه المشكلة ويعتبرونها نقطة على جانب كبير من الأهمية ، وفيما يلي ما كتبه (نادر) الذي أشرنا إليه سابقا :

”.. لن يكون هناك تقدم مادامت هذه اللغات المتعددة قائمة تجعل التفاهم أمرا مستحيلا . إن من الواجب وجود لغة مشتركة ، كالغة السواحلي التي أصبحت لغة عامة في الشرق الأوسط بقارة أفريقيا^(١)“ .

ومثل هذه المشكلة واجهت العرب في انتشارهم في أفريقيا ، وفي بث تعاليم الدين والثقافة الاسلامية بين سكانها ، فقد كانت هنالك لغات متعددة، وكان لابد من وجود لغة مشتركة تكون لغة الثقافة بين الجميع ، وقد أدت العربية هذه المهمة على أحسن وجه ، وكانت الوسيلة في اخراج الشعوب الافريقية من عزلتها وتحقيق اتصالها بالعالم الخارجي ، فلم لا تكون العربية هي اللغة المشتركة التي توحد بين هذه الجماعات الجنوبية من الناحية الثقافية، فتكون هذه خطوة أولى لرفع مستواهم ، والقضاء على ركودهم الفكري وتأخرهم في نواحي الحضارة ، سيما وأن اللغة العربية ليست بمجھولة تماما في الجنوب ، بل إن هنالك لونا من اللغة العربية الدارجة هي بمثابة اللغة المشتركة في جنوب السودان .

وإذن فمن الواجب أن تنتشر هنالك ، وأن تكون أساس التعليم في كل جهات السودان الجنوبي ، سيما وأن التقدم الاقتصادي لهذه الأقاليم مرتبط — كما سنرى — بالأقاليم الشمالية ، وسيحتاج التبادل التجاري إلى مثل هذه اللغة المشتركة بين سكان السودان جميعا .

ثالثا — إن الدين الاسلامي والثقافة الاسلامية ، كانا دائما أقرب إلى عقاية الجماعات البدائية ، وأسهل انتشارا بينها من الديانات والثقافات الأخرى . وليس الأمر هنا أمر تفضيل أو تحيز ، بل الأمر أمر تقارب وتباعد بين الثقافات التي تتقابل وتتفاعل ، فالمعروف أن العقائد الاسلامية عقائد غاية في البساطة ، والذين يدعون اليها عناصر لا تحترف التبشير ، ولا تحاول أن تدخل في تفاصيل معنوية عميقة يستحيل على كثير من الناس أن يهضموها ، . ومن هنا كان سر انتشار الاسلام السريع وسبب قوته في التأثير على الجماعات البدائية والشعوب البسيطة . وهذا أيضا ليس رأى المسلمين حتى لا يفسر بالتحيز والتعصب ، وإنما هو رأى كثير من الغربيين فيما يشيرون (هكسلي) في كتابه عن أفريقيا :

(١) تراجع صفحة ١٠٤ من الكتاب السابق .

”... هنالك عدد كبير من الناس يعتقدون أن الإسلام هو أحسن الأديان للرجل الأفريقي، لأنه يشجع على استقرار أعظم، ويغرس فيه احتراماً أكثر لنفسه وللسلطة الحاكمة، كما أنه لا يشجع على القلق والمراعاة بقدر ما يشجع التحول إلى المسيحية (١).“

وإذا كان (هكسلي) لا يوافق على وجهة النظر هذه موافقة تامة، فهو يسلم بها لحد كبير، ثم يتعرض لبعض نواحي الإسلام تعرضاً لا يدل على أنه يدرك روح هذا الدين، أو يفهمه على وجهه الصحيح.

إن المسيحية تستطيع أن تؤدي رسالة جليلة بين هذه الشعوب البدائية الأفريقية، لكن بشكل آخر غير الشكل الذي يذم به الآن، والذي يجعلها أبطأ في الانتشار وأقل زيوعاً بين هذه الشعوب، ولسنا هنا ننظر بين دينين عظيمين نقدرهما ونحترم تعاليمهما، بل كل ما في الأمر أننا ندرس الموقف في جماعات أعلى النيل، على ضوء الظروف المحيطة، والملايسات القائمة، وكلها تشير إلى أن الاحتمال في نجاح نشر الثقافة الإسلامية أقوى في هذه البيئة بالذات، لتلك العوامل الكثيرة التي أشرنا إلى أهمها في إيجاز.

رابعا — وربما اتصل بهذه النقطة السابقة، كل ما يثار ضد التبشير المسيحي بالشكل الذي يمارس به الآن، وبالطريقة التي يدعى بها إلى تعاليم السيد المسيح، وكل هذه المآخذ التي يأخذها الكتاب عليه لا نعرف أنها ارتبطت بنشر الدعوة الإسلامية وإذاعة ثقافة الإسلام، وما يعيننا أن ندخل في تفاصيل هذا، بل يكفي أن نشير إلى الفصل المتع الذي كتبه (هكسلي) في كتابه السابق (صفحات ٣١٩، ٣٤٦) عن ”المبشرين والحياة في أفريقيا“، فهو يثير ناحية الاحتراف في التبشير وما يؤدي إليه هذا الاحتراف من ضعف في تمسك عدد كبير من المبشرين، وهو يثير هذا الصراع القائم بين المذاهب والكنائس المسيحية وما يرتبط بهذا من صراع محلي، كثيراً ما يكون له رد فعل سيئ على تلك الشعوب البدائية، وهو يتناول كيف يعمل المبشرون غالباً بعيدين عن مطالب البيئة التي يبشرون فيها، غير مكترئين بما تؤدي إليه تعاليمهم من نزع الأفراد من بين المجتمعات التي يعيشون فيها، وتحللهم من التقاليد التي تربطهم ببنى جندهم، دون أن يستطيعوا الوصول إلى ذلك المستوى الذي يجعل الحضارة المسيحية ناجحة تسمو بالفرد وترقى بالمجتمعات، وهو كذلك يشير — ضمن ما يشير إليه — إلى هذه الانعزالية التي يعيش فيها عدد كبير من المبشرين؛ انعزالية عن الحكام الإداريين الذين لا يرون في أعمال المبشرين ما يساير روح العصر، وانعزالية عن الأهالي الوطنيين، لأن الذين ينصرون لا يرتفعون إلى هذا المستوى الذي يتساوون فيه مع المسيحيين المستعمرين، بل إن المبشرين أنفسهم ليتخذون ممن يعملونهم خدماً وأشباه عبيد، يعملون لهم، وينقطعون لخدمتهم، وفي هذا ما فيه من تناقض مع رسالة المسيح الذي دعا أول ما دعا إلى الحب والمساواة والاخاء في الله (٢).

(١) تراجع صفحات ٣٤١ و ٣٤٢ من كتاب هكسلي : Africa View

(٢) تراجع صفحات ٣١٩ — ٣٤٦ من الكتاب السابق .

وقد سبق أن أشرنا الى أن أكبر ما يميز بين المسيحية والاسلام في علاقتهما بالشعوب ، أن الاسلام — نظريا وعمليا — لا يعرف النعمة الجفسية ولا يبيح النظرة العنصرية ، والمسلمون في تاريخهم الطويل واحتكاكهم بالجماعات البدائية لم يعرفوا الفارق اللون ولا نظام الطبقات ، وكانت الشعوب التي يغزوها المسلمون ويفتحون ديارها تسارع الى الدخول في دين الاسلام ، لتضمن بذلك المساواة مع هؤلاء الفاتحين ، ولتقضى على كل الفوارق الاجتماعية وغير الاجتماعية التي تحول بين غير المسلم وبين الاندماج في الأسرة الاسلامية الكبرى .

خامسا — ثم يبقى أن نبرز هنا نقطة على جانب كبير من الخطورة في مستقبل هذه الجماعات الوثنية التي تعيش في أعلى النيل ، إن نجحت إنجلترا في أن تفصل شمال السودان عن جنوبه ، وتمكنت من أن تضم بعض أراضيها الى الكتلة الزنجية التي تريد أن تخلقها في جنوب افريقيا ووسطها ، تحقيقا لأغراض استعمارية تجمع بين الاسترايجية والاستغلال . . .

إن هنالك اتجاها قويا بين كثير من حكام المستعمرات وبعض الاثروبولوجيين ، يرمى الى التشكيك في قيمة الحضارة الغربية للشعوب البدائية ، وينادى بأن هذه القيم التي تقوم عليها حضارة الغرب وثقافته ليست قيما صالحة لهذه الجماعات المختلفة في تاريخها وتراثها وعقليتها (!!) ولهذا فهم يذهبون الى ضرورة (تحضير) هذه الجماعات البدائية بقدر . حتى لا تنتزع "روحهم" وحتى لا تهدم نظمهم وتضعف تقاليدهم . . . ولقد رأينا بعض المغالين في هذه الناحية يندب حظ الافريق الذي بدأ يستخدم الملابس ويقيد نفسه بمصايفات الحضارة بعد أن كان حرا طليقا متحررا حتى من أبسط القيود !!

والذي نخشاه أن تكون هذه الدعوة دعوة غير خالصة ، لا يقصد بها مصلحة الافريقيين بقدر ما يقصد بها مصلحة المستعمر المستغل ، ذلك لأن هذه السياسة إن صلتحت فانما تصلح في تلك الجماعات التي بلغت في سلم الحضارة والرقى مرتبة مقبولة ، يمكن أن تساعد على استغلال بيئتها والاستفادة المعقولة من مواردها ، ويمكن أن تجارى بها روح العصر ومفاهيم الحال الى حد مقبول ، لكن ما معنى هذا الاتجاه إن أريد الأخذ به في مثل حالة تلك الجماعات الوثنية في أعلى النيل؟! إنه لن يؤدي إلا الى لون من الركود الذي يبقى هذه الجماعات في عزلتها ، ولن يفعل أكثر من أن يمكن لتلك العوامل المعطلة من أن تنشط في عرقلة سير المجتمع والوقوف به عند هذا المستوى المنحط الذي يتردى فيه منذ أمد بعيد ، وسيثبت أقدام هذا النظام القبلي الذي لا يؤدي الى وحدة ، ولا يخلق تعاونا ، وستظل تلك الجماعات تعيش مفككة ، يتحكم فيها شيوخها الذين لا يتسع لهم أفق ، ولا يرجي على أيديهم إصلاح جوهرى في شؤون الحياة . . . ولو أن العالم قد سار على هذه السياسة في أدوار تطوره المختلفة ، ما رأينا هذا التقدم الذي نلمسه ، وما استفادت المجتمعات بعضها من بعض ، ولظلت حضارات العالم وثقافته منعزلة لا تأخذ إحداها عن الأخرى ، ولا تعتمد واحدة منها على التراث الاجتماعي الذي لم تعرفه هي من قبل .

إن روح العصر الحاضر - بما فيه من سرعة الاتصال وتشابك المصالح - لا يلائمها هذا الاتجاه الذى يدعو إليه بعض المستعمرين ، ولا يتفق معها أن نحتفظ فى العالم "بتلك المتاحف الاثنوجرافية" التى يريد بعض الأوروبيين الاحتفاظ بها بين الجماعات الأفريقية (!) . ولنا نفهم لم يندفع الأوروبيون فى الأخذ بكل ما وصلت إليه حضارة الغرب وتقدمه العلمى عندما يكون هنالك استغلال للموارد واستنزاف للثروة من مجاهل إفريقيا ، فإذا هم واجهوا الناحية الروحية والاجتماعية نادوا بأن الشرق شرق والغرب غرب فما يلتقيان !! . . ان الدراسة العلمية الصحيحة لا تقر هذا التفريق بين الجانب المادى والجانب الروحى فى الحضارة ، بل تراهما متفاعلين متداخلين ، بحيث يصعب الفصل بينهما أو تجاهل أحدهما دون حدوث كثير من الفوضى والارتباك ، وهو ما نتوقعه ان نجحت إنجلترا فى فصل جنوب السودان ، واستمرت فى تطبيق هذه السياسة الخطيرة على الجماعات السودانية التى تعيش فيه .

حقيقة إن فرض حضارة غريبة كل الغرابة على مجتمع آخر لا يتصل بها بسبب من الأسباب ، لن يؤدى إلا إلى زلزلة أركان المجتمع ، ولن ينتج عنه إلا الفوضى الاجتماعية ، ولهذا فإن خير ألوان "التحضر" والتقدم ما يأتى على يد جماعات لا تتباين فى حضارتها وتقدمها تباينا تاما عن حضارة المجتمع الذى نريد أن نؤثر فيه ، وكانت أنجح السياسات فى هذا ما اعتمدت على عناصر تمت حضارتها وثقافتها بصلة إلى الحضارة التى نبغى أحداث شئ من التعديل والتحويل فى مفرداتها ، وفى هذا ما يضيف قوة إلى مذهبنا إليه من أن تثقيف جنوب السودان وتحضير الجماعات التى تعيش فيه ، لا يمكن أن يتم بطريقة ناجحة سليمة ، وبشكل لا يشيع الفوضى الاجتماعية بين السكان ، ان ترك الأمر فيه لدولة كإنجلترا ، لم تتصل حضارتها فى وقت من الأوقات بحضارة هذه الجماعات ، ولم ترتبط ثقافتها بالثقافات السودانية أدنى ارتباط . انما يقضى المنطق السليم بأن يكون (عملاء) الثقافة (ووسطاء) الحضارة هم السودانيون أنفسهم ، متعاونين مع اخوانهم سكان الشمال ، فهذا تصل التيارات الثقافية المختلفة معدلة محورة ، ويستفيد جنوب الوادى من الاتجاهات الخارجية ، دون أن يصيب كيانه تصدع لا يرجى له التئام . . هذا مع ملاحظة أن مصر قد استطاعت أن تسير روح العصر ، وان تأخذ عن الغرب كثيرا من نواحي رقيه وتقدمه ، وتمكنت عندما ضمت السودان إليها أن تنقل إلى سكانه - ضمن ما نقلت إليهم - كثيرا من نواحي الحضارة الغربية معدلة تعديلا يجعلها ملائمة لسكان السودان ملائمة تامة ، وتستطيع أحسن من غيرها أن تقوم بهذه المهمة مستقبلا على خير الوجوه .

الخلاصة من كل هذا أن الروابط الثقافية ظلت مستمرة بين سكان حوض النيل كله طوال عهود التاريخ ، وأن هنالك أسسا كثيرة مشتركة فى التراث الحضارى لهذه الوحدة الطبيعية ، وأن مصر كانت دائما العامل المحضر لأقسام الحوض المختلفة ، وأن الجزء الذى يشذ عن هذا الانسجام الثقافى محدود فى أقصى أعالي النيل ، ومع ذلك فهو فى شذوذه لم يخلص تماما من

مؤثرات الشمال وثقافته حامية كانت أم سامية ، وأخيرا فإن مصلحة هذا الجزء الشاذ المحدود في أن يصطبغ بنفس الصبغة التي اصطبغ بها غالبية سكان الوادى من حيث اللغة والدين ، وقد كان هذا هو الاتجاه الطبيعي الذى يتجه إليه لولا تلك العوامل الطارئة التى لا تريد هذا الاتصال ، ولولا ما جرت عليه سياسة إنجلترا الاستعمارية من وضع الصعوبات وإقامة العراقيل بين شمال السودان وجنوبه ، ومن دعواها بأنها تحتفظ للجنوب بطابعه وتبقى لأهله شخصيتهم ، والله يعلم أنها لا ترمى من وراء هذا كله إلا إلى التفرقة بين السكان وهدم وحدة وادى النيل .

الأسس الاقتصادية :

والآن وقد انتهينا من دراسة المقومات الطبيعية والأثنو جرافية والثقافية لوحدة وادى النيل ، ينبغي أن ندرس الأسس الاقتصادية لهذه الوحدة ، لنرى كيف تتداخل مصالح شطرى الوادى تداخلا شديدا ، ولنلمس الضرورة القصوى لتوحيد الجهود فيهما ، توحيدا يوجه الاقتصاد القومى فى كل منهما نحو غاية مشتركة ، هى رفاهية السكان ورفع مستواهم المعيشى . وسيظهر لنا بوضوح أن تضارب المصالح الاقتصادية ، والافراد برسم سياسة محلية فى حدود ضيقة ، والتحلل من سياسة التعاون التام التى توحى بها ظروف البيئة ، كل هذا لن يؤدى إلا الى عرقلة الجهود ، وتأخير الإصلاح ، وانتقال كاهل الجماهير بتكاليف وأعباء قد لا يستطيعون تحملها طويلا ، وإذن فالخير كل الخير فى أن تضم القطرين وحدة اقتصادية مندمجة ، تدرس الموارد ، وترسم الخطة المثلى لاستغلالها ، وتستفيد من القوى الكامنة ، فبهذا وحده يستطيع وادى النيل أن يرتفع بمستوى سكانه ، وأن يتخلص من هذا الاستغلال الاقتصادى الشنيع الذى يعانى به الآن .

وسنعالج هذه الناحية الهامة من دراسة وحدة وادى النيل بالشكل الآتى :

(أولا) الناحية الزراعية والثروة الحيوانية :

(ثانيا) الناحية الصناعية والتجارية .

(ثالثا) المصالح المشتركة فى ماء النيل .

أولا — الناحية الزراعية :

إن امتداد حوض النيل من حوالى خط عرض ٤° شمالا إلى حوالى خط عرض ٣١° شمالا يؤدى إلى لون من التباين فى الظروف المناخية والأحوال النباتية ، ويوجد هذا التنوع الكبير فى الغلات والمحاصيل ... وكذلك تختلف النظم الاقتصادية والمستوى الإنتاجى الذى وصل إليه سكان هذه الأقاليم المتباينة ، فكانت هنالك جماعات تعيش على الزراعة البدائية ، بينما تعيش جماعات أخرى على نوع من الزراعة الكثيفة التى ارتقت طرقها وتقدمت أساليبها تقدما

ملموسا ... كما كانت هنالك قبائل تعيش على رعى الإبل ، بينما تعيش قبائل أخرى على رعى الماشية ... وكل هذا يجعل من أقاليم وادي النيل وحدات يكمل بعضها بعضا في الإنتاج الزراعي ، كما هي وحدة متكاملة في نواح الإنتاج الأخرى .

كذلك يلاحظ أن المستوى الفنى في الإنتاج الزراعى مختلف اختلافا بينا في جهات الوادى المختلفة ، وعلى الرغم من أن مصر لم تبلغ بعد أقصى ما تستطيع أن تبلغه في استثمار مواردها الزراعية ، فإنها خبطت في ذلك خطوات كبيرة جدا ، ولا يزال أمام السودان — في كل جهاته تقريبا — أن يبذل جهودا هائلة إلى أن يصل إلى ما وصلت إليه مصر في تطورها الزراعى الطويل ... ولا بد لى يصل السودان إلى هذا ، ولكى يستثمر موارده الزراعية استثمارا كاملا ، من أن يتغلب على عدة عقبات سنرى أنه لا غنى له عن مساعدة مصر فيها ، وأهم هذه العقبات ما يأتى :

١ — الأيدى العاملة : فالمعروف أن كثافة السكان في جهات السودان المختلفة كثافة قليلة ، ولا بد من مرور وقت طويل إلى أن ينتقل عدد كبير من الجماعات الرعوية إلى حياة الزراعة والاستقرار . فالملاحظ أن غالبية السكان تمارس حياة الرعى إذا نحن ابتعدنا عن النهر وروافده ، بل ان من تلك الجماعات التى تعيش على ضفاف النهر ، ما لم يتخذ الزراعة حتى الآن حرفة رئيسية يعتمد عليها كل الاعتماد .. ولو أن السودان ظل بهذه الكثافة المحدودة — والدلائل كلها تدل على أن نمو السكان فيه لا يسير بتلك السرعة التى يمكن أن يواجهها حاجات الاستغلال — لظل انتاجه الزراعى قليلا ، ولعطلت كثير من موارده الطبيعية التى لا تزال بكرة . وعلى عكس هذا يكتظ الجزء الأدنى من الوادى اكتظاظا شديدا ، ويتكاثف السكان في غالبية جهات القطر المصرى تكاثفا لا نراه في أشد جهات العالم ازدحاما بالسكان ، والأمل قليل في أن تستطيع مصر التخفيف عن أراضيها باستصلاح أراض كافية ينقلون إليها ويتوزعون فيها ، ومن هنا كان تقسيم الملكية الزراعية الى تلك الأقسام ” القزمية “ ، وكان هذا الدخل المحدود الذى هوى بمستوى المعيشة بين الفلاحين الى الحضيض . وما نظن أن هنالك بلادا مستعدة لقبول هذه الملايين المتريدة من سكان مصر ، كما لا نظن أن الفلاح المصرى نفسه مستعد لأن يهاجر إلى تلك الأقطار البعيدة ان كان لها وجود ... كل هذا يوضح المصلحة المشتركة في هذه الناحية بالذات ، ويبين كيف أن فى الامكان تنظيم هجرة المصريين الى السودان بشكل لا تضجى فيه مصلحة جانب لحساب الجانب الآخر .

حقيقة إن الاتفاقيات القائمة لاتقيد هجرة المصريين الى السودان ، وأنه قد نص صراحة في معاهدة (١٩٣٦) على أن للمصريين أن يدخلوا السودان من غير حاجة إلى أن يحصلوا على تصريح خاص بذلك ، لكن الواقع أن هنالك من المضايقات الإدارية ما يصد كثيرين من راغبي الهجرة ويذهبهم في الانتقال ، كما أن الأمر ليس أمر نصوص ومواد ، فهجرة الأعداد الكبيرة تحتاج إلى تنظيم كبير وخطة مرسومة ، منها ما هو مرتبط بالنقل ، ومنها ما هو مرتبط باعداد المساكن وتهيئة

الأرض تهيئة مبدئية ، وإمداد المهاجرين برءوس أموال في الفترات الأولى للاستغلال . . . ، وكل هذا لا يمكن أن يتم إلا في جو من التفاهم الكامل بين شطرى الوادى ، وتحت ظل الوحدة التى تنظر الى المصلحة العامة لسكان الوادى على أنهم جميعا متساوون فى الحقوق والواجبات . . . ويصح هنا أن ننفى عن الفلاح المصرى كراهيته الطبيعية للهجرة كما يذهب بعض الكتاب السطحيين ، ذلك أن تلك الظاهرة إنما ترجع الى أسباب طارئة ترتبط كلها بسوء الحالة فى المناطق التى أريد إلى الفلاحين أن ينتقلوا إليها ، وبعدم توافر أسباب الراحة أو ضمان أرباح معقولة فى هذه البيئة الجديدة ، فإذا روعيت هذه الأمور فى رسم خطة تعمير بعض جهات السودان بعدد من المصريين ، وتذكرنا أنه ليس هنالك فوارق لغوية أو دينية تفرق بين السودانيين والمصريين ، فإن نجاح هذه الخطة أمر مؤكد ، وفائدة الطرفين من ذلك فائدة محققة .

٢ — المهارة الفنية : فتجارب السودانيين فى الزراعة تجارب محدودة ، ووسائلهم فيها وسائل بدائية ، ولم يبلغوا — حتى فى أراضى الجزيرة — مستوى يرتاح إليه ، وسيكون الفلاحون المصريون بتقاليدهم العريقة فى الزراعة وباندماجهم اندماجا تاما فى اخوانهم السودانيين خير العناصر التى يمكن أن ترتفع بمستوى الانتاج فى السودان ، وسيأخذ الفلاح السودانى عنهم كثيرا مما لا يستطيع الارشاد النظرى أن يبتث فيه ، وسيخلق هؤلاء المهاجرون فى هذا القطر الجديد بيئة زراعية ناجحة ، تتسع دائرتها بالتدرج الى أن تعم الأقاليم السودانية كلها وما يمكن أن يقال هنا إن مهارة الفلاح المصرى لا تزال أقل مما ينبغى ، لأن الارتفاع بالمستوى الانتاجى للفلاح فى السودان سوف يتم تدريجيا ، حتى اذا بلغ مستوى الفلاح المصرى أمكن عندئذ أن يؤدى التعليم ، ونشر الثقافة الزراعية ، والافادة من البحوث العلمية ، الى تحقيق ما نطمح فيه من أهداف بعيدة .

٣ — رأس المال : فاستغلال الموارد ، ونقل المهاجرين ، وإعداد الأرض للزراعة ، كل هذا سيتطلب صرف أموال طائلة ، واقامة منشآت ومشروعات كثيرة ، منها ما يتصل بالرى ومنها ما يرتبط بالمواصلات والبناء ، والسودان فقير جدا فى هذا ، ولا غنى له عن رأس المال الخارجى ، وفى مصر أموال كثيرة غير مستغلة ، واستعداد كبير من جانب أصحابها الى أن يوجهوا جهودهم الى السودان باعتباره قطرا بكرا ، وقد خرج المصريون عن تقاليدهم القديمة ، وشجعهم نجاح المشروعات التى قاموا بها على أن يخاطروا بأموالهم وعلى أن يكتسبوا بسخاء فى أسهم الشركات المختلفة ، وستكون للمشروعات العمرانية فى السودان — فى ظل الوحدة — أسبة على كثير من المشروعات الأخرى . . . وإذا كانت مصر قد قدمت — عن طيب خاطر — كل ما احتاج إليه السودان من أموال ، وسدت برضاها كل عجز فى ميزانيته ، وأنفقت بسخاء على كل نواحى النعمير فيه ، فستكون فى وحدتها معه أكثر استعدادا لهذا ، وسيكون السودان منها بمثابة الوجه البحرى أو الوجه القبلى ، إن لم يقدم فى بعض المشروعات على كثير من المشروعات اللازمة للأراضى المصرية بعناها المحدود . ونحن — على خلاف الكتاب الانجليز — نرى السودان قطرا غنى الموارد الزراعية ، وما ننظر إليه تلك النظرة الاستغلالية التى ينظر بها أصحاب الاسهم الى المشروعات التى يستخدمون أموالهم فيها ،

ولن يكون استثمارنا لموارده الزراعية بتلك الطريقة التي تراعى مصالح أصحاب الأسهم ودا تأتى مصلحة الناس إلا في المرتبة الثانوية ، بل سيكون الهدف الأساسى خلق طبقة من صغار الملاك — سواء من السودانيين أم من المصريين المهاجرين — تقدم إليهم كل المساعدات التي تمكنهم من أن ينهضوا بأنفسهم وأن يعيشوا في مستوى اقتصادى معقول ، وغالب الظن أن السياسة التي ستببع في ذلك هي نفس السياسة التي أخذت بها الحكومة المصرية أخيراً في تعمير أراضي شمال الدلتا ، عن طريق نقل عائلات معدمة من المناطق المكتظة ، بعد تهئية جميع الوسائل التي تشجع على البقاء والاستقرار .

وإذا كان الانجليز يدعون أنهم قد أخذوا خطوات في هذا الاتجاه ، بما زرعوا في أرض الجزيرة من آلاف الأفدنة ، فانا نكتفى في بيان الفرق بين الحالتين بأن نقتبس الفقرات التالية من إحدى النشرات التي أصدرها قسم البحوث لحزب العمال في ١٩٢٨ بعنوان (الاستثمار البريطانى في مصر ، للؤلفة "الينور برنز") ، وهي فقرات سبقتها إشارات طويلة الى استخدام رءوس الأموال الانجليزية في السودان ثم انتهت بما يأتى :

"إن حكومة السودان قد سُخرت في كل هذه المشروعات لتجعل أرباح رءوس الأموال البريطانية أسهل وأضمن ، ... لكن أوضح مثل لهذا هو النقابة الزراعية التي تستغل أرض الجزيرة"

"لقد استطاعت هذه النقابة أن تنظم استغلال إقليم الجزيرة في ضوء التجارب التي عملت في أراضي المستعمرات الأخرى ، ... وكانت مطالبها واضحة صريحة هي :

أولاً — امتلاك الأرض .

ثانياً — ضمان الأيدى العاملة الرخيصة .

ثالثاً — الحصول على رأس مال بفائدة منخفضة .

وقد ضمنت الشركة كل هذا عن طريق حكومة السودان . (١) "

فالأمر هنا أمر استغلال من ذلك النوع المعروف في المزارع التي تدار بالعمال الوطنيين لمصلحة رءوس الأموال الأجنبية ، وهو استغلال تنتزع فيه أراضي الملاك منهم رغم إرادتهم ، ويفرض عليهم نظام خاص لا يراعى فيه إلا زيادة أرباح المساهمين ، بغض النظر عما يصيب المساك الوطنيين من ظلم ، وما ينقلهم من نظام الانتاج المحلى ، إلى نظام إنتاج يربطهم بأسواق العالم وتذبذباتها ، وهو أمر لم يعدوا لمواجهة مفاجآته ، ولم يعرفوا بعد كيف يحمون مصالحهم إذا طرأ

(١) تراجع صفحات ٤١ — ٤٣ من كتاب : Elinor Burns—British Imperialism in Egypt .

ما يهددها ، وعلى الرغم من عناية الشركة بزيادة أرباحها ، فالمعروف أنها فاشلة ، وأن غلة الفدان من القطن منخفضة ، وأنه لا يرجى للزراعة في ظل سياستها مستقبل كبير في هذه المنطقة . وقد يتساءل الانسان عن مدى التوسع الزراعى الذى يستطيع السودان أن يصل اليه في ظل الوحدة مع مصر ؟ والاجابة الدقيقة على هذا غير ممكنة الآن - نظرا لأن البحوث التى تمت لاتزال محدودة ، وهناك أراض يمكن الاستفادة منها كثيرا لو نفذت المشروعات وتغلب القطران (مصر والسودان) متعاونين على الصعوبات التى أشرنا اليها - ولكن يكفى أن نشير بإيجاز إلى أهم المناطق التى تقوم بها الزراعة فعلا ، والتى يمكن التوسع في المساحة المزروعة منها إذا هيئت لذلك الأسباب . (اعتمدنا في هذا على دراسة لجنة السودان الدائمة ضمن تقرير مصلحة التجارة ١٩٣٨ صفحات ٣٣١ الى ٣٣٣) .

(١) مديرية الشمال : وتشمل الأراضى الواقعة حول العطبرة وبربرودنقلة ووادى حلفا ، وهى واقعة على ضفتى النيل ، وتروى بالآلات الرافعة ، وأهم حاصلاتها الحبوب والفواكه وتشغل زراعة القطن فيه مساحات ضيقة .

(ب) منطقة الخرطوم : وتتميز بحقولها التجريبية ، ويجود فيها زرع أصناف القطن المصرى بأنواعه ، وكذلك القطن الأمريكى ، وقد لوحظ ازدهار زراعة هذا النوع الأخير (٧ قناطر للفدان على الأقل) ، أما الفواكه فلا تعطى إنتاجا على الوجه المرغوب فيه نظرا لشدة الحرارة التى تعمل على سرعة إنضاجها وما يترتب على هذا من مرارة ، على أن هذه المنطقة صالحة لزراعة الموز الجيد ، بشرط أن تتبع الوسائل العلمية المستخدمة في مصر لمكافحة الآفات .

(ج) أرض الجزيرة : لاتقل مساحة أراضيها عن أربعة ملايين فداناً ، منها ثلاثة ملايين قابلة للزراعة ، إلا أنه قد لوحظ أن الأراضى المزروعة منها لاتتجاوز ١٧٦,٠٠٠ فدان يزرع أكثرها قطناً ، وإذا كانت الاتفاقيات قد حددت المساحة التى يمكن أن تزرع من هذه المساحة الكبيرة ، فإننا نعتقد أن وحدة القطرين ستزيل كل مواضع الخوف من تهديد مصالح مصر في ماء النيل (كما سنرى فيما بعد) ، وسيكون في الإمكان التوسع في مشروعات الري توسعا يؤدي الى زيادة المساحة المزروعة من أرض الجزيرة ، سيما وأن العوامل المعطلة لن يكون لها وقتئذ وجود اذا سارت خطوات الإصلاح في طريقها المرسوم .

(د) منطقة الجاش : تبلغ المساحة القابلة للزراعة هنا حوالى ربع مليون فداناً ، يزرع منها فطنا حوالى ٥٠,٠٠٠ فدان ينتج الفدان بين قنطارين وأربعة قناطير ، وهذا محصول قليل بالنسبة إلى جودة التربة المزروعة ، وترجع قلة الانتاج إلى طريقة الري المتبعة هنالك وإلى التقلبات الجوية وقلة الايدى العاملة ، أما صغر المساحة المزروعة فيرجع إلى أن نهر الجاش يغير مجراه سنوياً ، ولا يمكن أن يزرع الآن غير الأراضى الواقعة على ضفتيه .

(هـ) منطقة طوكر : وهذه أرض تقدر مساحتها بحوالى ٣٥٠,٠٠٠ فدان لا يزرع منها أكثر من ٦٠,٠٠٠ فدان ، يرويها (خور بركه) الذى يفيض في شهرى يوليه وأغسطس ، ويزرع فيها القطن الذى تنراوح غلة الفدان منه بين قنطارين وثلاثة قناطير .

(و) منطقة النيل الأبيض وبحر الغزال : وهذه هى الأراضى التى تكثرت فيها زراعة السمسم والفول السودانى والدخن ، لكن مساحتها المزروعة أو القابلة للزراعة لا تعرف على وجه الدقة .

وظاهر من هذا كله أن هنالك مجالا متسعاً لنشر الزراعة وتنمية مواردها ، إذا أمكن التغلب على الصعوبات المختلفة ، وهى صعوبات عجز الانجليز مدة انفرادهم بالحكم عن أن يتغلبوا عليها ، ولم يبذلوا فى الواقع جهوداً تذكر فى هذا الاتجاه ، اللهم إلا فى تلك الأراضى المحدودة التى تزرع قطناً لحساب المساهمين الانجليز ، دون أن يعود على الزراع السودانيين ربح يعادل ما يبذلون من جهود . على أن أشد جهات السودان المهملة هى أقاليمه الجنوبية التى يمكن أن يتوسع فى زراعة أراضيها حبراً وقطناً وبنياً ، إلى جانب ما يمكن الانتفاع به من الثروة الغابية التى لا تستغل الآن إلا فى نطاق ضيق جداً لا يتجاوز مطالب الحكومة المحدودة ، . ويكفى للدلالة على اهمال هذا الجزء الجنوبي فى الانتاج الزراعى اهمالاً واضحاً أن نقتبس هنا من نشرة القابيين (صفحة ٢٠) الفقرات الآتية :

” ان السودان الجنوبي — رغم عظم خصوبته فى بعض الجهات — قد بقى دون تقدم فى الناحية الاقتصادية ، ... حتى تتجاوز المصروفات الادارية ما يحصل هناك من ايرادات “ ولن يخلى المسئولين من تبعات هذا التقصير ما تورده النشرة تبريراً لهذه الحالة :

” لقد كان عدم التقدم الاقتصادى ميزة من بعض النواحي ، لأن خطورة تعرية التربة — التى تتبع التعجل فى الاستغلال — هنا ، تشبه خطورتها فى كينيا وأوغنده “ .

إذ أن مهمة الحكومة الصالحة أن تنمى الإنتاج وتستغل الموارد ، مع أخذ جميع الخطوات التى تضمن المحافظة على الخصوبة ، وتقلل من إزالة التربة بقدر الامكان .

ومن الضروري أن نضيف إلى الإنتاج الزراعي ، وارتباط مصالح شطرى الوادى فيه ، تلك الثروة الحيوانية التى تعتمد على الحالة النباتية اعتمادا تاما : أما مصر فالمعروف أن انتاجها من الثروة الحيوانية محدود ، لا يكتفى حاجة سكانها ، رغم تلك الجهود التى تبذلها الهيئات المختلفة فى تنمية هذه الثروة . . . ولذا فهى تستورد من الخارج كميات من الحيوانات ، وسيزداد هذا الاستيراد مع زيادة عدد السكان وارتفاع مستوى المعيشة لهم عاما بعد عام . . . وأما السودان فستقبل الثروة الحيوانية فيه مستقبل عظيم ، وإذا كان جزء كبير من واردات مصر من الحيوانات يأتى من السودان نفسه ، فإن فى الإمكان أن ننمى هذا المورد فى جهات السودان المختلفة تنمية تسد الجزء الأكبر من حاجة مصر ، وتغنيها بهذا عن أن تنجبه إلى مصادر الانتاج الأخرى ... فهناك :

أولا — الاقليم شبه الصحراوى فى شمال السودان ، وهو اقليم ان لم يصبه من المطر ما يكتفى للزراعة ، فان فيه الكفاية لنمو الحشائش التى تنمو كذلك فى بطون الجارى فى مواسم المطر القليل ، والتى يمكن أن تستفيد من ماء الآبار فى فصول الجفاف (وهنا تعيش الجماعات الرعوية التى تربي الابل بشكل خاص) .

ثانيا — أما فى المنطقة الوسطى من السودان ، فانا نرى الجماعات المستقرة فيها تعيش فى الشمال ، وتمتلك قطعانا كبيرة من الغنم والماعز والابل ، كما نرى (عرب البقارة) منتشرين بين النيل الأبيض وبين كردفان ودارفور ، وهذه فى الواقع هى منطقة الإنتاج الحيوانى الذى يتجر فيه على نطاق واسع .

ثالثا — فاذا انتقلنا إلى الجنوب فنحن نقرب من منطقة الذباب فتصبح تربية الحيوانات أمرا صعبا فى كثير من أجزائها ، لكن هناك مع ذلك قطعانا كبيرة جدا من الماشية ، تمتلكها القبائل التى تعيش فى شمال بحر الغزال وفى مديريات أعلى النيل...، وإذا كانت القيمة الاقتصادية لهذه القطعان محدودة — نظرا لأن القبائل التى تمتلكها تنظر إليها كأنها المنبع الوحيد للثروة التى يرتبط بها المركز الاجتماعى للسكان ، واذن فهى لا تبيعها — فان فى الامكان أن تتغير هذه النظرة بالتدريج ، وأن يصبح لتلك الحيوانات قيمتها فى تجارة هذا الجزء من السودان .

ومثل هذا الاستعراض السريع للإنتاج الحيوانى فى أقاليم السودان المختلفة ، يرينا كيف يمكن الاستفادة منه فى تموين شمال الوادى ، وكيف يمكن أن يستفيد القطر منه استفادة مشتركة لو كانت هناك سياسة مرسومة ، تهدف إلى تنمية وسائل الإنتاج ، وتحسين أصناف الحيوانات ووقايتها مما يفتك بها من أمراض ، فليس هنالك سوق مجاور يحتاج إلى تلك الحيوانات السودانية غير السوق المصرى ، وما يحتاج الأمر — إلى جانب العناية باثثار الانتاج وتحسين نوعه — إلا إلى تسهيل وسائل المواصلات بين القطرين ، وهى ناحية كان اهمالها مسئولا عن تأخير استغلال موارد السودان ، وتيسير حركة المبادلة بينه وبين الشمال .

ثانياً — التجارة والصناعة :

تشير المكاتبات الانجليزية كلها الى فقر السودان في كثير من المواد الأولية اللازمة لقيام الصناعة ، والى عدم وجود ثروة معدنية يمكن أن تستغل بطريقة اقتصادية مثمرة ، والى أن الوقود سيظل معتمداً على مصادر الأخشاب المحدودة . ويستخلصون من هذا كله أن مستقبل السودان سيستمر معتمداً على الزراعة التي يتصدر القطن حاصلاتها ، ثم يأتي في المرتبة الثانوية غلات كالصمغ العربي والسمن والدخن والفلفل والفول وما الى ذلك . وعلى الرغم مما قد يكون هناك من أساس لهذا التفكير إلا أن من الضروري أن نتذكر أن السودان لم يسمح بعد مسحا جيولوجيا دقيقا حتى يمكن القطع بقيمة ثروته المعدنية ، ولم تجر في أرضه كل التجارب حتى يمكن الجزم بمدى فقره في انتاج المواد الأولية اللازمة للصناعة ، ولم يعد يفهم من الصناعة أن يكون انتاجها مما يقصده حتما التصدير ، إذ أصبح الانتاج الصناعي لسد الحاجة المحلية ضرورة تقتضيها الأوضاع الاقتصادية السليمة ، سيما في تلك الأقطار التي يتزايد سكانها ، ويرتفع بينهم مستوى الحياة . . . والكلام في موضوع الصناعة والتجارة كحاجة مرتبطة بوحدة وادى النيل يجب أن يفهم على ضوء ما يمكن أن تحققه تلك الوحدة من تنشيط الإنتاج الصناعي والتبادل التجاري بين القطرين ، تنشيطا لا يمكن أن يتحقق في ظل الانفصال وتوجيه الاقتصاد القومي في كل من مصر والسودان توجيهها محليا ضيقا .

وقد اختلف موقف الانجليز عن موقف المصريين اختلافا بينا ، فالسياسة الانجليزية تعمل جادة على تشجيع الشركات الانجليزية في شتى المشروعات السودانية ، وعلى اخضاع الاقتصاد السودانى لمطالب الصناعة البريطانية (كما هو واضح من التوسع في زراعة القطن ، وتركيز كل الاهتمام فيه) ، وفي الوقت نفسه تتخذ من السودان سوقا لبضائعها ، وما تتورع مطلقا عن أن تضحي بمصلحة مصر الاقتصادية التي كان ينبغي أن تنظر اليها نظرة خاصة وهي تحكم السودان نيابة عن المصريين !! أما مصر فكان موقفها دائما أن المصالح الاقتصادية للقطرين واحدة ، وأن تأخر الإنتاج — أيا كان نوعه — في واحد منهما إنما يؤدي حتما إلى المساس برفاهية السكان جميعا . وقد روعيت هذه الرابطة المشتركة عند ما وضعت اتفاقية (١٨٩٩) ، ونظمت وقتئذ العلاقات التجارية بين مصر والسودان ، إذ نص في المادة السابعة على ما يأتي :

” لا تحصل رسوم الوارد عن البضائع الواردة من القطر المصرى عند دخولها الى السودان ، ومع ذلك فيجوز تقرير رسوم الوارد على البضائع الواردة من غير الأراضي المصرية ، ولكن في حالة دخول البضائع الى السودان من طريق أى ميناء آخر من موانى البحر الأحمر فلا يجوز أن تحصل عليها رسوم أكثر مما هو مقرر الآن بالقطر المصرى على البضائع الواردة اليه من الخارج . والبضائع المصدرة من السودان يجوز أن تحصل عليها الرسوم من واقع الفئات التي تقرر من وقت لآخر “ .

وظاهر من روح هذه المادة — رغم ما فيها من بعض الغموض — أن المقصود مراعاة المصلحة المصرية والسودانية على السواء ، فما تجبى ضرائب على ما يدخل السودان عن طريق مصر حتى لا يؤدي هذا إلى ارتفاع الأسعار وإرهاق المستهلك الفقير ، ولن يضير السودان هذا ما دام انتاجه لإنتاجا زراعيا ، وما لم تقم به صناعة تحتاج إلى شيء من الحماية ... كذلك كان المقصود ألا تتخذ موانئ السودان سبيلا إلى دخول البضائع الأجنبية دون أن يحصل عليها نفس الضريبة التي تفرضها مصر على ما يدخل عن طريق موانئها من سلع مماثلة ، وكان المفروض بالطبع أن تراعى حكومة السودان تغيير القيم التي تفرض على الوارد بطريق البحر الأحمر لتساير التطور الجمركي في مصر ، وتحقيق الغرض الذي يقصد إليه من وضع المادة السابعة من الاتفاقية . لكن سوء النية كان واضحا من تمسك حكومة السودان بحرفية ما جاء في المادة من أنه " لا يجوز أن تحصل رسوم أكثر مما هو مقرر الآن بالقطر المصري " ، وعدم مجازاة التغيير الذي حدث في التعريفات الجمركية المصرية في سنة ١٩٣٠ ، عند ما عدلت مصر عن نظام الرسم النوعي بما يتفق مع صالح الإنتاج الأهلى وتدعيمه ... " وبقي النظام القديم في السودان على حاله فنشأ عن ذلك تفاوت كبير في الرسوم الجمركية وقواعد تحصيلها ، وبقيت الرسوم في السودان على الواردات الأجنبية — وأخصها المنسوجات والأحذية — مخفضة إلى درجة جعلت البضائع اليابانية الرخيصة تغمر السوق ولا تترك مجالا للنتجات المصرية هناك ... بل إن هذا التفاوت في الرسوم الجمركية في البلدين مع عدم تحصيل رسوم على البضائع المتداولة بينهما ترتب عليه أن أصبح الكثير من البضائع الأجنبية يتسرب إلى مصر عن طريق السودان ، دون تحصيل رسوم جمركية مماثلة للرسوم المفروضة في مصر عند دخولها السودان ... وكان من نتيجة ذلك تهديد المنتجات المصرية في مصر نفسها بمنافستها بمثلاتها الأجنبية الواردة من الخارج عن طريق السودان تهريبا ... ومن هذا يتبين مبلغ الأضرار التي حاققت بالتجارة المتبادلة بين شطرى الوادى بسبب التفرقة في النظام الجمركي المتبع فيهما ، واعتبارهما منفصلين دون أى مبرر اللهم إلا السياسة " (١) .

وسنحاول الآن أن نعطي شيئا من التفصيلات والاحصاءات التي تؤيد الحقائق السابقة ، وكلها مستمد من تقارير وزارة التجارة والصناعة ومن تقرير الخبير الاقتصادى المصرى الأول فى السودان فى السنوات السابقة للحرب الأخيرة :

١ — الأسمت : زاد المستورد من الأسمت المصرى بما قيمته ١٥٩,٥ جنيه ، فأصبح ٢١,٤١٥ جنيه فى سنة ١٩٣٩ ، وبالرغم من هذه الزيادة فإن نصيب مصر بالنسبة إلى جملة واردات الأسمت أصبح ٣٦,٧٪ وكان ٣٩,٨٪ فى عام ١٩٣٨ ، ويرجع هذا النقص إلى زيادة

(١) تراجع بحوث المؤتمر الاقتصادى الأول بالقاهرة عام ١٩٤٦ فى موضوع (الروابط الاقتصادية بالسودان) .

المستورد من الأسمنت من البلاد الأخرى بنسبة أكبر من نسبة الزيادة التي طرأت على نصيب مصر، وسبب هذا في الواقع رخص الوارد من البلاد الأجنبية رخصا لا يستطيع الأسمنت المصري معه أن يزاحمه .

٢ — الدقيق : استورد السودان في سنة ١٩٣٦ ما قيمته ١٠٤,٨٦٧ جنيها خص مصر منها ٦٩٨ جنيها ، وهي قيمة لا تذكري بجانب قيمة ما يستورده السودان من المحال كالأخرى . وسبب هذا أن الدقيق الاسترالي يزاحم الدقيق المصري مزاحمة قاتلة ، فقد استوردت منه حكومة السودان في تلك السنة ما قيمته ٧٠,٢٧١ جنيها لرخص أسعاره .

٣ — الأحذية : استورد السودان في سنة ١٩٣٥ ما قيمته ٥٠,٩٤٠ جنيها كان نصيب مصر منها ٣,٤٧٦ جنيها فقط وهي قيمة ضئيلة تسترعى الأنظار ، وكان سر هذا في الواقع هو مزاحمة الأصناف اليابانية الرخيصة التي اسمرت تغرق السوق السودانية حتى سنة ١٩٤٠ .

٤ — الصابون : انخفض مقدار الصابون المصدر من مصر الى السودان في سنة ١٩٣٩ انخفاضاً ملموساً ، فبلغ ٨١١ طناً قيمتها ١٥,٠٨٤ جنيها بنقص قدره ٣٩٥ طناً قيمتها ٣,٧٦٦ جنيهاً ، ويرجع هذا الى منافسة الصابون الفرنسي منافسة شديدة ، تعزى الى أنه يصنع من بعض أنواع الزيوت المنخفضة الدرجة التي لم تعد المصانع المصرية على استعمالها في هذه الصناعة ، كما يلاحظ أن مصانع الصابون الفرنسية كانت تمنع في تخفيض الأسعار كلما لاحظت شيئاً من قدرة الصابون المصري على المنافسة .

*
* *

كذلك كان الحال في معظم الصادرات من الانتاج المصري الى السودان ، الذي أصبح يواجه منافسة خطيرة ، وطريقاً مرسوماً الى تضيق دائرته حتى اتجه نصيب مصر من تجارة الوارد الى السودان نحو الهبوط ، وأصبح الميزان التجاري في غير مصلحة مصر ، كما يتبين من دراسة جداول الصادرات والواردات .

على أننا نود — قبل أن نترك موضوع صادرات مصر الى السودان — أن نلفت النظر الى نقطتين هامتين متصلتين بموضوع الميزان التجاري وأثر السياسة القائمة في اختلاله :

الأولى : إن جزءاً كبيراً من البضائع التي تصدرها مصر الى السودان (٧٠٠,٠٠٠ جنيه من ١,٧٠٠,٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٣٩) ما هو إلا بضائع أجنبية تقتصر مهمة مصر على مجرد تمريرها الى السودان .

الثانية : إن من بين ما يرسل الى السودان ويعتبر من البضائع المصرية (ما قيمته ٩٠٠,٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٣٩) من السجائر والسكر ، ولما كان جزء كبير من خام السكر ومن الدخان لم يزرع في مصر وإنما استورد من الخارج ، فقد اقتضت مهمة مصر على مجرد لف الأول وتكرير الثاني .

فإذا أخرجنا هذا من الحساب ، تبين بوضوح أن نصيب المنتجات المصرية التي أرسلت إلى السودان كان ضئيلا ، لا يتعدى أنواعا معينة من المنسوجات التي لم تتمكن اليابان من القضاء عليها ، لأنها تتمتع بطابع خاص يجعل لها ميزة على سائر الواردات المماثلة ، وفي هذا إضرار واضح بالصناعة المصرية الناشئة التي لا بد لها من أن تعتمد على أقرب الأسواق إليها ، وهو أمر لا يمكن أن يتحقق في غير ظل الوحدة التي تحسب لمثل هذا التداخل في المصالح حسابها ، والتي تكيف السياسة الجمركية للقطنين تكييفاً يلائم مقتضيات التطور الاقتصادي الذي يمر به شعب وادي النيل .

ويمكن أن نصيف إلى هذا ملاحظة توضح تماماً كيف يستحيل مراعاة تلك المصالح إذا نجح الانجليز في سياستهم الانفصالية ، . ذلك أنه فيما يختص بمشتريات حكومة السودان — حتى في ظل الحكم الثنائي — فإن أولى الأمر هنالك قد دأبوا على طلب معظم حاجيات الحكومة من إنجلترا مباشرة ، حيث كان للحكومة السودانية وكيل هناك يقوم بنشر العطاءات أو بالمشتري في كثير من الأحيان بغير مناقصات ، ولا شك أنه كان من مصلحة السودان وصالح الخزينة العامة أن يعطى المنتجون في مصر فرصة التقدم بعطاءاتهم ، وبذلك كان في المستطاع تحقيق كثير من الاقتصاد إذا وجه الالتفات إلى شراء المنتجات المصرية ^(١) .

على أن هذه الأضرار التي لحقت بمصالح مصر الاقتصادية في السودان وأضعفت مركزها كدولة مصدرة إليه ، لا يجب أن ننظر إليها من وجهة النظر المصرية وحدها ، بل من الضروري أن نناقش ما كان لهذه السياسة من أثر سئ في مصلحة السودانيين أنفسهم ... إن مصر سوق هام لإنتاج السودان ، بحكم الجوار من جهة ، واختلاف الحاصلات في جزء كبير منها من جهة أخرى ، ولو أننا استبعدنا القطن والصمغ العربي من بين السلع التي يصدرها السودان ، — باعتبار أن هنالك ظروفا خاصة تحيط بزراعة القطن ، وباعتبار أنه في الواقع إنتاج مفروض على السودان لمصلحة شركات استغلالية خاصة — لكادت مصر تكون — في الظروف العادية طبعاً — هي السوق الوحيدة لتصريف كل منتجاته وحاصلاته الأخرى ، فقد بلغت حصة مصر في كثير من السنوات ٧٥٪ من جملة تلك الصادرات ، كالأغنام والماشية وما تنتج من سمن ، وكالأسماك الملحة والذرة المويجة والسمسم والفول السوداني والفاصوليا والحمص والبسلة والتمر واللب والبلح والشطة و ... الخ . وكان إجماع الرأي أن العلاقات الاقتصادية بين مصر والسودان لا تنطوي على تبادل تجارى بين مملكتين مختلفتين تسمى كل منهما إلى زيادة صادراتها للآخرى والإقلال من وارداتها منها ، وتنظر كل منهما لصالح ميزانها التجارى دون تقيد بمصلحة الأخرى ، وإنما يعتبر القطنان وحدة اقتصادية لا تفصلهما حواجز جمركية بحكم الموقع والطبيعة الجغرافية ^(٢) .

(١) يراجع موضوع (الروابط الاقتصادية بالسودان) في بحوث المؤتمر الاقتصادي الأول عام ١٩٤٦ .

(٢) تراجع محاضرة الخبير الاقتصادي المصري الأول عن (العلاقات الاقتصادية بين مصر والسودان) .

لكن هذا الاتجاه من جانب الحكومة السودانية إلى الاضرار بالمصالح المصرية ، قد أدى — لسوء الحظ — إلى شيء من الأناية وتغليب المصلحة المصرية ، وتوجيه الاقتصاد المصري توجيهاً أضر بعض الشيء بواردات مصر من السودان ، بزيادة انتاجها من السلع التي كانت تعتمد فيها على السودان في معظم الحالات ، أو بفرض رسم عن بعض السلع السودانية التي كانت معفاة منها فيما مضى . . . ، وفيما يلي استعراض سريع يوضح هذه الظاهرة ، ويبين بجلاء مدى ما يمكن أن يصيب الانتاج السوداني من ركود ، ان سارت الأمور على النحو الذي يريده الإنجليز من اضعاف الروابط بين مصر والسودان .

١ — السمسم : نقصت واردات السمسم السوداني إلى مصر بمقدار ٥,٤٠٩ أطنان قيمتها ٥٣,١١٥ جنيهاً ، وبذا أصبحت ١٠,٦١٩ طناً قيمتها ١٢٤,٢٧٠ جنيهاً في ١٩٣٩ مقابل ١٦,٠٢٨ طناً قيمتها ١٧٧,٢٨٥ جنيهاً في عام ١٩٣٨ . . . ويعزى هذا النقص إلى أن مصر قد استعاضت عن بعض ما كانت تستورده من السودان بالانتاج المحلي .

٢ — الفول السوداني : استوردت مصر من السودان ٤,١٣٩ طناً قيمتها ٢١,٢٣٣ جنيهاً في سنة ١٩٣٩ مقابل ٥,٧٠١ طناً قيمتها ٤٢,٦٩١ جنيهاً عام ١٩٣٨ . . . ويعزى النقص الذي أصاب نصيب مصر من صادرات السودان من الفول السوداني إلى أن مصر قد استعاضت عن بعض ما كانت تستورده من السودان بالانتاج المحلي .

٣ — الذرة العويجة : نقص المستورد إلى مصر من الأذرة العويجة في عام ١٩٣٩ نقصاً كبيراً ، فقد أصبح ثمنه ٢٧,٥٤٧ جنيهاً مقابل ١٨٤,٧٥٤ جنيهاً عام ١٩٣٨ ، وسبب هذا ما عمدت إليه مصر من زيادة انتاجها من الذرة زيادة أغنتها عن جزء كبير من الذرة المستوردة من السودان .

٤ — البن : يدفع البن الأجنبي عن كل طن ثلاثة جنيهاً كرسوم جمركية وخمسة وثلاثين جنيهاً ضريبة انتاج ، بينما كان البن السوداني معفى من الضريبتين ، فعدلت الحكومة هذا النظام ، وأشركت البن السوداني في دفع ضريبة الإنتاج ، وبذلك لم يعد يتميز عن البن الأجنبي بغير إعفائه من الرسوم الجمركية ، وهو أمر كان موضع شكوى من الغرفة التجارية بالخرطوم .

لكن رغم هذا لم تتوان مصر مطلقاً عن تقديم كل مساعدة ممكنة ، من مد السودان بحاجاته ، وتسهيل تصدير منتجاته ، وقد اتضح هذا أثناء الحرب العالمية الأخيرة : فعلى الرغم مما استوجبته تلك الحرب من تشريعات قاسية خاصة بالتصدير والاستيراد ، فإن صادرات مصر إلى السودان ظلت كما كانت في الظروف العادية لا يحدها تشريع ولا يقيد بها قانون ، لا شيء إلا ما تشعر به مصر من وحدة المصاحبة وما تحس به من روابط تستدعي كل هذه التضحية ، في وقت عن فيه توافر كثير من السلع التي كنا نصدرها إلى السودان . ويمكنني لبيان ذلك أن تشير إلى سلعتين كالأرز والسكر مثلاً : أما الأرز ، فقد استورد السودان أرزاً مصرية عام ١٩٣٨ بما قيمته ٤,٥٦٩ جنيهاً ، ثم ارتفع هذا الرقم إلى ١٠,٧٦٥ في عام ١٩٣٩ أي أن هنالك زيادة تفوق كثيراً الزيادة التي حدثت

في إجمالى واردات الأرز إلى السودان في سنة ١٩٣٩ وهى ٣,٣٦٥ جنيها فقط ، . . ومن هذا يتضح كيف ولى السودان وجهه شطر مصر إثر قيام الحرب للحصول على حاجاته من الأرز إذ بلغت واردات الأرز المصرى في المدة ما بين سبتمبر وديسمبر ١٩٣٩ ما يقدر بمبلغ ٨,٩١٩ جنيها أى بزيادة ٦,٥٩١ جنيها عن نظيرتها عام ١٩٣٨ . . وأما السكر فقد بلغت قيمة ما استورده السودان من السكر المصرى ٨٠١,١٩٢ جنيها في سنة ١٩٣٩ بزيادة قدرها ١٦٤,٨٤٢ جنيها عن سنة ١٩٣٨ كما زادت واردات السكر المصرى إلى السودان في الأربعة أشهر الأولى للحرب عن نظيرتها في نفس المدة من عام ١٩٣٨ بمقدار ٨٣,٣٠٣ جنيها . . وظلت شركة السكر المصرية وحدها تقريبا تمون السودان بالسكر اللازم لاستهلاكه طوال مدة الحرب ، رغم ما قاساه المستهلك المصرى من صعوبة الحصول على حاجته من هذه السلعة بالذات .

وعلى حين كانت مصر تقوم بكل هذه الخدمات ، وتسهل على السودانيين أمور تموينهم ، "كانت حكومة السودان تتبع سياسة تقييد تجاه صادرات السودان إلى مصر ، كانت تصل إلى حد المنع والخطر في كثير من الأحيان ، فضلا عن حصرها حركة التصدير في يد هيئة بريطانية معينة (١) تنفيذاً لسياستها التي ترتب عليها صعوبات شديدة في التموين في مصر ، إذ حرمت البلاد من حقها في أولوية الحصول على الفائض عن حاجات السودان من منتجاتها ومحصولاته ، بد أن كان الاعتماد عليها اعتماداً كلياً في تصريفها ، وكانت تلك الهيئة المحتكرة تشتري حاصلات السودان بأسعار مخفضة ثم تبيعها في مصر بأضعاف ما اشترت ، وكان هذا التصرف محل تضرر السودانيين والمصريين على السواء (٢) " .

لقد أثبتت الحرب الماضية ، ودراسة جداول الصادرات والوارد ، وملابسات الإنتاج في مختلف نواحيه ، اشتباك المصالح الاقتصادية بين شطرى الوادى وتداخلها تداخلاً لا يمكن فصله أو المساس به دون تهديد لها ، ولن يستطيع الاقتصادى المحايد أن يجادل في أن كلا منهما مكمل للآخر ، باعتبار أن السودان منطقة زراعية بحتة ، ومصر إلى جانب صفقتها الزراعية الممتازة تتجه اتجاهاً سريعاً نحو الصناعة . وإذا دلت المقدمات على النتائج فإن الشوط الذى قطعه مصر في السنوات الأخيرة في ناحية الاتجاه نحو الصناعة — (وهو اتجاه أصبحت حاجات مصر الاقتصادية وضرورة مواجهة مطالب عدد السكان المتزايدين الذين لا تستطيع موارد الزراعة مهما اتسعت وارتفعت مستواها أن تفي بحاجاتهم) — يبعث على الاعتقاد بأنها في مدى العشر السنوات المقبلة ستقطع شوطاً أبعد مدى في التقدم الصناعى وزيادة إنتاجه ، ولا بد من العمل على إيجاد أسواق جديدة ، وتوسيع نطاق التوزيع لتلك المنتجات في البلاد المجاورة وفي مقدمتها أسواق السودان ، كما أن ذلك التطور الصناعى سيتطلب بطبيعة الحال توسعاً في استهلاك المواد الخام الزراعية التى يمكن أن يركن إلى السودان

(١) هذه الهيئة هى ال (U.K.C.C.) :

United Kingdom Corporation Company

(٢) تراجع بحوث المؤتمر الاقتصادى الأول عام ١٩٤٦ عن (الروابط الاقتصادية بالسودان) .

في توين صناعة مصر بالكثير منها، كالصمغ العربي والكاوتشوك الخام والدوم والجلود والأخشاب والسمسم والفول وورق البردى وغيرها (١).

وإذا كان (مستر كريج) — قوميسير الحكومة المصرية للجمارك — في بحث له عن "برامج مصر الاقتصادية لبعده الحرب" يلفت النظر الى احتمال تصدير المنسوجات القطنية للخلول محل البضائع القطنية الرخيصة التي كانت تصدرها اليابان قبل الحرب الى أفريقيا الشرقية ، فانا نرى هذا الاحتمال أقوى جدا في السودان، لا في حالة المنسوجات القطنية الرخيصة وحدها بل في غير هذا من المنتجات المصرية الصناعية . وليس هذا لأن السودان كان ولا يزال يعتمد على مصر في تصريف أغلب منتجاته ، بل لأن الانتاج المصرى بلغ حدا من المثانة والاتقان ومراعاة الأذواق المحلية في كثير من الصناعات (٢).

ولسنا وحدنا الذين نقول بالتوجيه الاقتصادى للسودان نحو الشمال ، وارتباط مصالحه الاقتصادية ببلاد الشرق الأدنى ، فالقايون في نشرتهم عن السودان يؤكدون هذه الحقيقة إذ يقررون ما يأتى :

"ويظهر أن المستقبل الطبيعى للسودان هو أن يكون قطرا زراعيًا مكملًا لهذا الشرق الأدنى الذى يتقدم كثيرا في الصناعة ، إذا أمكن تصريف منتجاته هناك" (٣).

ولو أنصف القايون لأنابوا عن هذا الارتباط الوثيق بمصر بصفة خاصة ، على اعتبار أنها أشد جهات الشرق الأدنى اتجاها نحو الصناعة ، وأسواقها كانت دائما المجال الطبيعى الوحيد لتصريف أغلب حاصلات السودان كما وضعنا ذلك بالتفصيل .

أما (ديفيز) ففى مقال له عن "اقتصاديات السودان وتجارتها" يقرر "أن السودان يحد من الشمال بمصر، ويحد بالاريترية والحبشة والبحر الأحمر من الشرق، أما من الجنوب فتحده كينيا وأوغنده والكنغو البلجيكية ، على حين أن أفريقيا الاستوائية تحده من الغرب ، وكل هذه الأقاليم — فيما عدا مصر — يقتصر انتاجها على خامات تشبه في كثير تلك الخامات التى ينتجها السودان، ولهذا كان هنالك مجال ضيق للتجارة معها ، مع استثناء الوارد من بن الحبشة . وفوق هذا فليس هناك طرق تجارية تعبر الحدود الجنوبية والغربية لتربط السودان بأسواق بعيدة، وعلى ذلك فتوجيه السودان — في مسائل التجارة الخارجية — هو ناحية مصر والبحر الأحمر (٤).

(١) تراجع محاضرة الخبير الاقتصادى المصرى للسودان عن (العلاقات الاقتصادية بين مصر والسودان).

(٢) تراجع صفحة ١٣ من بحث :

J. I. Craig — Egypt in the Post — War World Economy.

(٣) تراجع نشرة (القايين) عن السودان ، صفحة ٢١ .

(٤) راجع مقاله صفحة ٢٩٥ من كتاب السودان المصرى الانجليزى من الداخل .

وإذا كانت مصر قد تنهت الى هذه الحقائق كلها ، وتحبذت كل فرصة لتحقيق هذه الوحدة الاقتصادية ، فإن انفراد الانجليز بحكم السودان كان عقبة كاداء في سبيل كل الجهود ، وكادت السياسة البريطانية منذ سنة ١٩٢٤ تقفل كل أمل في التعاون الاقتصادي ، لولا يقظة المصريين وتنبههم الى خطورة هذا الاتجاه ، ثم كان من آثار النشاط المحمود الذي بدأت الجمعية الزراعية الملكية بتوجيه المغفور له الأمير (عمر طوسون) أن تألفت في سنة ١٩٣٥ بعثة مصرية من المالىين والتجار والزراع ، زارت السودان ودرست أحواله الاقتصادية ، وقد تفرع عن هذه اللجنة لجنة أخرى زراعية ، كانت مهمتها معاينة الأراضى الزراعية في السودان والنظر في أمر شراء بعضها لزراعتها واستغلالها ، وكان من نتائج هذا كله تأليف لجنة دائمة أهلية للسودان ، تهتم بكل ما يقوى العلاقات الاقتصادية ، وينمى الانتاج في وادى النيل ، ومن هنا كانت تلك الجهود التي بذلت لتنفيذ كل ما ينمى عملية التبادل ، ويزيل شكايات المصدرين والمستهلكين ، ويمكن أن نلخص أهم اتجاهات الإصلاح في النقاط الآتية :

أولاً — تسهيل المواصلات ، بربط السكك الحديدية المصرية بالسكك الحديدية السودانية بين الشلال وحلفا ، وبإنشاء طريق السيارات ، مع تخفيض أجور نقل الحاصلات بين مصر والسودان سواء بالنقل البرى أو النقل البحرى .

ثانياً — اتصال السودان بمصر تليفونيا ، مع تخفيض أجور المخابرات التلغرافية والتليفونية .

ثالثاً — العمل على تفضيل المنتجات السودانية في العطاءات الحكومية .

رابعاً — العمل على حماية المنتجات السودانية في السوق المصرية ، بفرض ضرائب عالية على الواردات المصرية المماثلة لها ، وتشجيع المنتجات المصرية تشجيعاً يمكنها من منافسة المنتجات الخارجية في أسواق السودان .

وقد وفقت اللجنة في بعض هذه الجهود ، واستمرت تسعى لتحقيق أهدافها الأخرى ، ثم اتسع نشاطها ، وتعددت نواحي العمل في محيط العلاقات الاقتصادية المصرية السودانية بشكل رؤى معه أن تصبغ بالصبغة الحكومية ليكون لها أثر أقوى ، ولتستطيع تنفيذ كثير من المشروعات دون كبير إبطاء ، وقد تم هذا في ١٩٣٨ ، حيث ضمت اللجنة الى وزارة التجارة والصناعة ، التي أنشئ بها كذلك ادارة خاصة بشؤون السودان .

كل هذا يبين الخطوات الإيجابية الكثيرة التي أخذتها مصر في سبيل تحقيق الوحدة الاقتصادية ، ولكنها في الواقع كانت تصطدم دائماً بسياسة الانجليز المقررة ، ونواياهم المبيتة على عرقلة هذه الجهود وتعطيل تلك الجهود ، وقد استغلوا حكمهم المنفرد في السودان ، فلم يتقيدوا بنصوص المعاهدات (كما كان موقفهم في النظام الجمركى بين مصر والسودان) ، ولم يسهلوا مهمة الخير

الاقتصادى المصرى للسودان — الذى نصت الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة من معاهدة سنة ١٩٣٦ على إنشاء وظيفته ليكون حلقة الاتصال بين القطرين فى الشؤون الاقتصادية، ولمضمن توطيد العلاقات التجارية بينهما على أساس المنفعة المتبادلة والمصالح المتداخلة فى كل نواحى الإنتاج، بل هم على العكس قد جعلوا منها وظيفة معطلة، لم يحقق شاغلوها شيئا كثيرا مما أنشئت هذه الوظيفة لتحقيقه، وسيكون الحال كذلك فى أى خطة ترسم مع وجود الانحياز فى السودان، ولهذا فلا مناص من هذه الوحدة بين القطرين، حتى تستطيع الأمور أن تسير فى مجراها الطبيعى — لمصلحة سكان الوادى جميعا — وأن توضع قواعد تلك السياسة الاقتصادية الموحدة التى يمكن بمقتضاها أن تنتج مصر من الأصناف ما يحتاج إليه السودان، وأن ينتج السودان من الحاصلات ما يلزم لمصر، وأن يتم التبادل بينهما بطريقة سهلة ميسرة، لا تقوم فيها عقبات وصعوبات مفتعلة، لا تتفق مع مصلحة البلدين بحال من الأحوال.

وقد يقتضى هذا التنظيم الموحد تشجيع قيام عدد من الصناعات المحلية التى تتوافر لها عوامل النجاح فى السودان، وستكون كلها فى الغالب صناعات زراعية، أو صناعات تستفيد من التوسع فى تربية الحيوانات، وقد بدأ شئ من صناعة الزيوت وعمل الصابون ودبغ الجلود والنسيج اليدوى وصناعة الفخار، لكن هذه كلها خطوات أولية، لا يربح لها تقدم إلا بمساعدة خارجية، لن تبخل بها مصر فى ظل الوحدة، وستستطيع وقتئذ أن تساهم فى توفير الصناعة اللازمة لإنجاح مثل هذه الصناعات، وفى مقدمة تلك العناصر الخبرة والأيدى العاملة ورءوس الأموال، بل قد يستدعى الأمر إنشاء فروع فى السودان لتلك الصناعة المصرية الناجحة، توفيراً لأجور النقل، واستفادة من الظروف المحلية المهيئة لنجاح مثل هذه الصناعات.

ثالثا — المصالح المشتركة فى مياه النيل :

أشرنا فى مقدمة هذا البحث الى الأهمية الحيوية لنهر النيل بالنسبة للأراضى التى يمر بها، وأكدنا أن أهميته لمصر تفوق بكثير أهميته لأقاليم الحوض الأخرى، ثم بينا كيف أن تحول أراضى مصر من نظام رى الحياض الى نظام الرى الدائم قد زاد فى هذه الأهمية، وجعل أمر الهيمنة على تنظيم تصريف ماء النهر ضرورة ماسة، وأضفنا الى هذا أن مصر قد انتهت تقريبا من اقامة جميع المنشآت التى تمكنها من تنظيم ماء النيل داخل أراضيها، وبدأت تقيم المنشآت المتصلة بهذا التنظيم فى أراضى السودان، وبهذا دخلت علاقاتها بهذا الشطر الجنوبى من وادى النيل فى دور جديد يتطلب

اطمئنانا تاما الى رعاية هذه المصالح الحيوية ، وتمكين مصر من أن تنفذ كل تلك المشروعات الى
يتطلبها تطورها الاقتصادى مستقبلا .

ولا بد لفهم هذه المصالح الحيوية لمصر — من تنفيذ مشروعات النيل — من أن نستعرض استعراضا
سريعا نمو السكان في مصر، ومدى التوسع الزراعى الذى يمكن أن يتم لمواجهة شىء من هذا النمو،
والتغير الذى يمكن أن يطرأ على بعض أسس الفلاحة المصرية ليزيد فى انتاجية الأراضى، وارتباط
هذا كله بضرورة توفير الماء الذى تحتاج اليه كل هذه الاتجاهات .

أما عدد سكان مصر فى التعدادات المختلفة واتجاه نموهم ومتوسط زيادتهم فواضح فى الجدول
الآتى :

سنة التعداد	عدد السكان	الزيادة العددية	الزيادة المئوية	متوسط الزيادة المئوية فى السنة
١٨٨٢	٦,٨٠٤,٠٢١	—	—	—
١٨٩٧	٩,٧١٤,٥٢٥	٢,٩١٠,٥٠٤	٤٢,٧	٢,٩
١٩٠٧	١١,٢٨٧,٣٥٩	١,٥٧٢,٨٣٤	١٦,٢	١,٦
١٩١٧	١٢,٧٥٠,٩١٨	١,٤٦٣,٥٥٩	١٣,٠	١,٣
١٩٢٧	١٤,٢١٧,٨٦٤	١,٤٦٦,٩٤٦	١١,٥	١,٢
١٩٣٧	١٥,٩٣٢,٦٩٤	١,٧١٤,٨٣٠	١٢,١	١,٢
١٩٤٧	١٩,٠٤٠,٤٤٨	٣,١٠٧,٧٥٤	١٩,٥	١,٩ تقريبا

وهذه الأرقام تبين بجلاء كيف يزداد السكان فى مصر زيادة مطردة سريعة، رغم ارتفاع نسبة
الوفيات بشكل لا يعرف فى أقطار العالم الأخرى . وإذا كان من الصعب أن نتنبأ بمستقبل هذه
الزيادة بالدقة ، فإن هنالك تقديرات يمكن أن تعطينا فكرة تقريبية عما ينتظر أن يصل إليه عدد
سكان مصر فى المستقبل القريب .

سنة ١٩٦٠ ٢٠,٥ مليونا
» ١٩٨٠ ٢٦ »
» ٢٠٠٠ ٣٢,٥ »

ونظرا لأن غالبية سكان مصر تعتمد بطريقة ما على الزراعة فإن من المهم أن نركز اهتمامنا في المساحة المزروعة حاليا ومستقبلا ، وأن نربط ذلك بهذا النمو السريع للسكان :

١٩٤٠	١٩٣٧	١٩٢٧	١٩١٧	١٩٠٧	
١٦,٨	١٥,٩	١٤,٢	١٢,٨	١١,٣	عدد السكان (بالمليون)
٨,٥	٨,٥	٨,٦	٧,٨	٧,٣	مساحة الزراعة (ملايين الأفدنة)
٠,٥٠	٠,٥٣	٠,٦١	٠,٦١	٠,٦٧	متوسط ما يخص الفرد (بالفدان)
٥,٢	٥,٣	٥,٥	٥,٣	٥,٤	مساحة الأرض (ملايين الأفدنة)
٠,٣١	٠,٣٣	٠,٣٩	٠,٤١	٠,٤٨	متوسط ما يخص الفرد (بالفدان)

ومن هذا الجدول تبدو ضالة ما يخص الفرد من الأراضي الزراعية ، مع ملاحظة أن الذين يملكون فعلا لا يتجاوز عددهم في الاحصائيات الأخيرة مليونين ونصفا من السكان ، وأن توزيع الأراضي بين هذا العدد المحدود من الملاك ليس فيه شيء من التوازن والتناسب ، إذ تحتكر ملكية غالبية الأرض نسبة ضئيلة جدا من الملاك ، على حين أن الغالبية العظمى من الملاك تقل ملكيتهم عن الفدان .

وقد دعا هذا الموقف إلى التفكير الجدى في أخذ خطوات لتوسيع المساحة المزروعة ، بحيث يتم استصلاح الأراضي التي يمكن أن تستغل استغلالا زراعيا مكسبا ، وإذا نحن اعتمدنا على الأرقام التي وردت بكتاب "حوض النيل" الذى ألفه (هرست وبلاك وسميكة) فى سنة ١٩٤٦ ، فإن أقصى ما تستطيع مصر أن تصل فى توسعها الزراعى إليه فى المستقبل البعيد هو (١) :

المساحة فى سنة ١٩٤٠	أقصى ما يمكن الوصول إليه
٣,٥١٢,٠٠٠ فدان	٤,٦٠٠,٠٠٠ فدان
» ٢,٤٦١,٠٠٠	» ٢,٥٠٠,٠٠٠
(منها ١,٠١٧,٠٠٠ تروى رى حياض)	(تروى كلها ريا دائما)

وقد قدر مؤلفو الكتاب المشار اليه (صفحة ٢٠) أن الوصول إلى زراعة كل هذه المساحة (٧,١٠٠,٠٠٠ فدان) سوف يحتاج إلى المقادير الآتية من الماء :

أول فبراير إلى ٣١ يولييه	٢٨	مليارا عند أسوان
أول أغسطس إلى ٣١ يناير	٣٠	مليارا عند أسوان
الجملة	٥٨	مليارا

وكان تقدير (لجنة النيل Nile Commission) في سنة ١٩٢٠ هو ٦٠ مليارا ، والمؤلفون يرون أن من الضروري — لكفاية حاجة مصر من الماء — إقامة المنشآت وتنفيذ المشروعات التالية ، وهي مشروعات يتفق معهم في معظمها كل من عاجل هذا الموضوع من الاختصاصيين :

١ — خزان جديد في الاقليم بين السطبة ووادي حلفا .

٢ — خزان بحيرة البرت مع تنظيم صرف مياه بحيرة فكتوريا .

٣ — قناة في منطقة السدود .

٤ — خزان بحيرة طانا .

والواقع أن مشروعات الري التي يفكر فيها لا يقصد منها مجرد تحويل أراضي الجياض الى ري دائم ، واستصلاح الأراضي البور التي يمكن زراعتها ، بل إن هنالك من الدواعي الأخرى ما يتطلب زيادة الماء المخزون وتنظيم تصريف النهر في شهور السنة المختلفة ، وربما كان من أهم هذه الدواعي ما يأتي :

(أ) توفير الماء الصيفي اللازم لتوسيع المساحة التي تزرع أرزا كل عام ، إذ أن زراعة الأرز — على الرغم من مسيس الحاجة إلى التوسع فيها — مقيدة بالكمية التي يمكن توفيرها من الماء الصيفي وعرضة لتذبذبات شديدة بين عام وآخر .

(ب) توفير الماء لتقريب المناوبات الصيفية التي يقاسى الفلاحون كثيرا من طول الفترات التي تفصل بين مناوبة وأخرى .

(ج) توفير الماء الذي يكفي للوصول إلى الأراضي الواقعة على نهايات الترعة والتي يصعب ريها في بعض أيام السنة ، نظرا لقلّة الماء واستنفاده في الأراضي التي تمر بها الترعة أولا .

(د) امكان التبكير في زراعة المحاصيل النيلية التي تُضر كثيرا من تأخير زراعتها .

فاذا أضفنا الى كل ماسبق ما يمكن أن تفيدته مصر من بعض هذه المشروعات في اتقاء ضرر الفيضانات العالية التي تهددها بين آونة وأخرى ، أمكن أن ندرك طبيعة المصالح المصرية في السودان ، وأن نلمس توقف التقدم الزراعى في مصر على ضمان حصول مصر على الكميات اللازمة لها من ماء النيل .

والملاحظ أن الكتابات الانجليزية تجمع كلها على حق مصر في الماء وضرورة تمتعها بكل الضمانات التي تؤكد لها هذا الحق ، حتى ليؤخذ عن (لورد كرومر) — فيما يكتب (كرايتس) في كتابه عن السودان — أنه كان ينظر الى النيل على أنه نهر مصر ، وأن السودان في نظره إنما هو مجرد طريق يحمل الى أراضى الدلتا الخصب والحياة . وقد أعلن مستر (رمزى مكدونالد) هذا الحق الذى تتمسك به مصر ادلائنا صريحا في مجلس العموم البريطانى في جلسة ١٠ يولية ١٩٢٤ بتصرّحه الآتى :

”إن على الفلاح المصرى أن يظل مقتنعا تماما بأن استقلال السودان — نتيجة للاتفاقية التى نحن مستعدون لاتمامها — لن يكون معناه أن نصيبه من الماء سوف يقل شيئا عما كان يمكن أن يتمتع به لو كان هو الذى يحكم السودان وينظمه“.

لكن اذا كانت مثل هذه التأكيدات تكفى لطمأنينة الشعوب على أمور تأتى أهميتها فى المرتبة الثانوية فإن من الصعب أن يركن المصريون اليها فى مسألة تتوقف عليها حياة الملايين منهم ، سيما وأنهم يعرفون تماما أن الخلق السياسى لم — ولن — يرتفع مستواه الى الدرجة التى يمكن الاطمئنان اليها كثيرا ، وعند المصريين من الأدلة ومن السوابق ما يجعلهم متمسكين بوحدة وادى النيل ، وحدة تبعد الانجليز عن وادى النيل ، وتكف أيديهم عن التدخل فى أى شأن من شؤونه ، وفى هذا وحده الضمان الأكد لحفظ مصالحهم الحيوية فى السودان ، ولاطمئنانهم الى رعاية حقوقهم الشرعية فى ماء النيل . ويكفينا بيانا لقوة حجة المصريين وسلامة موقفهم فى هذا الأمر الخطير أن نشير الى النقاط الآتية :

١ — إن كتاب الانجليز أنفسهم لم يخفوا أهمية السيطرة على الجزء الجنوبي من وادى النيل للتحكم فى مصر ان دعت الحاجة الى ذلك ، فقد جاء مثلا فى كتاب (فلتين تشيرول) عن المشكلة المصرية (مايلي :

”إن مشروعات تخزين مياه النيل الأزرق والأبيض فى السودان قد أعدت تحت الارشاد الشخصى للورد (كيتشنر) ، الذى كان له اهتمام شديد بها ، لا لأنها فقط تفتح مجالا للحصول على امداد لاحد له من الماء لمصر والسودان ، بل لأنه — فوق ذلك — كان يرى النتائج السياسية الكبيرة التى ترتبط بالتحكم الدائم — من السودان — فى مياه النيل التى تعتمد عليها كل حياة مصر“ (١)

(١) تراجع صفحة ١٠١ من كتاب — Sir Valentine Caird — The Egyptian Problem.

كما جاء في كتاب (سيدنى پيل عن السودان) ما يأتى :

”لا يستطيع أحد أن يُمَكِّنَ لحكمه في مصر إلا إذا سيطر كذلك على وادى النيل..“ وأضاف الكاتب ،
”إن وجود منابع النيل الأبيض في أرض بريطانية بحثة ، ووجود العلم البريطانى في السودان نفسه
يرفرف الى جانب العلم المصرى ، ألما يعطى لمركز بريطانيا في مصر مظهرا أكثر دوا..“^(١).

٢ — إن افراد الانجليز بحكم السودان ، ونجاحهم في تحقيق فصل شطرى الوادى ، أحدهما
عن الآخر ، سوف يمكنهم من أن ينفذوا سياستهم التقليدية التى يرمون بها الى التوسع في زراعة القطن
في أقاليم السودان الشرقية ، خدمة للطامع الاستغلاية التى أشرنا اليها من قبل ، وهى سياسة
بدأت محدودة في أرض الجزيرة ، لكن ليس هنا لك في الواقع ما يحى مصالح مصر منها إلا وحدة
وادى النيل ، وانتهاء تداخل الانجليز في حكم السودان . . . إن (لورد كرومر) عندما انتهى
من دراسة تقرير (سيروليم جارسن) عن مشروعات النيل أشار الى أن الخطة كلها قائمة على
مبدأ انتفاع مصر بمياه (النيل الأبيض) ، وانتفاع السودان بمياه (النيل الأزرق)^(٢) ، وليس
من شك في أن هذه هى النية المستترة التى يخفيها الانجليز في سياستهم لإزاء مشروعات النيل المختلفة ،
وقد تجل هذا في إسراعهم في تنفيذ خزان سنار ، ودفع مصر إلى تنفيذ خزان جبل الأولياء ، فان
شركة الجزيرة كانت تريد أن تكون مطلقة الحرية في الانتفاع من مشروع خزان مكوار الذى كلف
حكومة السودان ما لا يقل عن ثلاثة عشر مليوناً من الجنيهات ، وكانت تريد — هى وحكومة
السودان — أن تزيد الأرض المزروعة زيادة تتكافأ مع ما أنفق من الأموال . . . وقد رأى وقتئذ
أنه لا يمكن تحقيق هذا من غير الحاق أذى بمصالح مصر . . . واذن فبقاء خزان جبل الأولياء
مما يمكن مصر من أن تستغنى عن جزء آخر من حقوقها في مياه النيل الأزرق . . . فاذا صح أن هذا
هو السبب الحقيقى — أو السبب الأكبر — الذى دعا الحكومة الانجليزية إلى تحريض حكومة
مصر وقتئذ على المضى في ذلك المشروع ، فان مصر قد خسرت خسارة مزدوجة :

(١) فهى أولا التى تتحمل كل نفقات المشروع الطائلة ، مع أن شركة استغلال الجزيرة هى التى
تستفيد منه الفائدة الكبرى ، من حيث إنها ستستطيع التوسع في الزراعة ، ومن حيث
إن الأهالى الذين يغمر الخزان أراضيهم سيضطرون الى الهجرة الى أرض الجزيرة وغيرها
بعد أن تدفع الحكومة المصرية من التعويض ما يكفى لنقلهم واعداد المساكن لهم . الخ.

(ب) وعدا هذا فقد كان المقصود من هذا المشروع هو اكتفاء مصر — الى حد ما — بمياه
النيل الأبيض عن مياه النيل الأزرق ، مع أن مياه الأزرق هى التى بنت القطر المصرى
وأوجدته من العدم ، وفقدان شطر منها فقدان للخطر الأكبر من موارد مصر

(١) تراجع صفحات ١١٢ — ١١٤ من كتاب . Sidney Peel — The Binding of the Nile and the

New Sudan.

(٢) تراجع صفحتا ١٩٨ و ١٩٩ من كتاب . Pierre Crabitte — The Winning of the Sudan.

الطبيعية... فاذا قيل ما حاجة مصر الى كل مياه النيل الأزرق في الوقت الذي يذهب أكثرها الى البحر فيفقدون أن ينتفع به أحد ، وما ضر مصر لو أن جزءا من هذه المياه حول الى أرض الجزيرة لينتفع به ؟ هذه حجة قد تبدو لأول وهلة من القوة بحيث لا سبيل الى دحضها ، لكن قليلا من التفكير سيرينا أنها حجة واهية ، فان الوقت الذي تذهب فيه مياه النيل في البحر هو الزمن الذي يعلو فيه مستوى النهر حتى يغمر الحياض في أقصى الصعيد ، فاذا أنقص الفيضان بحيث لا يذهب ماء النهر في البحر هباء فان مستوى النهر ان يرتفع بحيث يمكن رى الحياض في بعض بلاد الصعيد ، وبذلك تضحي مصالح الفلاحين في جزء من الصعيد من أجل صالح شركة الجزيرة .

وما تستطيع حكومة السودان أن تمن علينا بأن تنفيذ خزان جبل الأولياء كان فيه تضحية لمصالح السودانيين ، لأن أرض الجزيرة نظرا لارتفاع مستواها ونظرا لانخفاض مستوى النيل الأبيض لا يمكن لها أن تنتفع من ماء هذا النهر بشئ ، وهذه الحقيقة ظاهرة حتى في كتاب السير مردخ ماكدونالد (صفحة ٩٠ من النسخة الانجليزية) ، فالقطر الوحيد الذي يمكنه أن يستفيد من الماء المخزون في النيل الأبيض هو بحكم الطبيعة القطر المصرى... وعلى هذا فما كان ينبغي أن تسامح مصر في حقوقها في مياه النيل الأزرق بالتوسع في المخزون لها من مياه النيل الأبيض ، وما يجب مطلقا أن تسلم مصر بأى نقص في حصتها ، إلا اذا بنى خزان (طانا) بعد بحث دقيق يثبت أن مصر لن تؤذى به في أى حال من الأحوال ^(١) .

٣ — على أن مخاوف مصر من شطر وادى النيل وفصل شماله عن جنوبه ، وتوطيد السيادة الانجليزية في ربوع السودان ، لا تقوم على مجرد الشكوك والظنون ، فقد بدت السياسة الانجليزية سافرة وقتنا ما ، وصرحت بما كانت تحاول أن تسترة ، وتحملت من قيود المعاهدات التي كانت قائمة بينها وبين مصر على ضمان حقوق مصر في ماء النيل . لقد صرح رئيس الحكومة البريطانية تصريحه ، الذي أشرنا إليه بمجلس العموم في ١٠ يولييه ١٩٢٤ ، وهو الذي يؤكده فيه حرص بريطانيا على حقوق مصر في مياه النيل ، حرصا لا تستطيع مصر أن تقوم بخير منه لو تركت لها مفايد الأمور في السودان (!) ، ثم كانت الحادثة الفردية التي أودت بمياة (سيرلى ستاك) — سردار الجيش — في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٤ (أى بعد خمسة شهور فقط من التصريح) ، فأرسلت بريطانيا إنذارها المشهور الى الحكومة المصرية ، متحالة تماما من القيود التي كانت تقيدتها في زراعة أرض الجزيرة ، ومهددة بإطلاق يدها في التوسع في استغلالها كما تريد ، فقد نص البند السادس من الانذار على أن " حكومة السودان ستريد المساحة التي تروى من أرض الجزيرة ، من ٣٠٠.٠٠٠ فدان إلى رقم غير محدد حسبما تدعو الحاجة ! ! " .

(١) يراجع كتاب (نهر النيل) للدكتور محمد عوض محمد ، صفحات ٢٨٩ — ٢٩٢ .

حقيقة إن حكومة السودان لم تنفذ هذا الاتفاق ، وإن رأى العام قد ثار ضده وعارضه ، لكن هذا قد أكد للمصريين أن مجرد الاتفاق على توزيع ماء النيل لن يطمئن مصر على حقوقها ، ما دام الانجليز مسيطرين على شؤون السودان ، وما دامت وحدة وادى النيل غير محققة .

وقد تجلّى هذا التشكك بمظهر عملي في المعارضة القوية التي وجهتها مصر إلى مشروع جبل الأولياء ، تلك المعارضة التي قامت أساسا على الخوف من أن تستغل إنجلترا وجودها في السودان فتوجه هذا المشروع — الذى أنفقت مصر عليه ملايين الجنيهات — ضد مصالح المصريين . وقد كان هذا واضحا تماما في مذكرة عثمان محرم باشا ومحمد زلول باشا التي نشرت في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٨ والتي تقتطف منها ما يلي :

”الآن وقد ظهر أن بناء خزان جبل الأولياء حسب المشروع المراد تنفيذه يمكن من يتحكم فيه من حجز المياه به لغاية منسوب ٣٨٠ مترا . . . فمن يتسلط على خزان جبل الأولياء وتسول له نفسه أن يضر القطر المصرى ، يمكنه أن يتحكم في إيراد المياه الصيفية الآتية للقطر المصرى من النيل الأبيض الذى عليه المعول مدة التحاريق بإحدى الطريقتين الآتيتين :

الأولى — إذا كان خزان جبل الأولياء قد تم ملؤه مدة الفيضان ، على أن يتسدىء تفريغه من يناير لغاية مارس ، ففي هذه الحالة يمكن قفله وملؤه ثانيا ، بأن تحجز فيه كل المياه الآتية من النيل الأبيض لمدة أربعة شهور من أبريل لغاية يولييه ، لأن مجموع تصرف النهر في الأشهر الأربعة المذكورة أحد عشر مليارا وكسور أى أقل من الاثنى عشر مليارا التي يمكن تخزينها به .

الثانية — إذا تعمد من بيده أمر التحكم في هذا الخزان عدم ملئه مدة الفيضان يمكنه حينئذ أن يقفل هذا الخزان قفلا محكما في أوائل فبراير ويستمر هذا القفل حتى أواخر يولييه وبذلك يتم له حرمان مصر من كل إيرادها الصيفى الآتى من النيل الأبيض“ (١)

وإذا كان خزان جبل الأولياء قد تم ، واستفادت مصر من تخزين المياه خلفه فائدة محققة ، فإن ذلك لا ينفي أن في استطاعة من بيده الأمر في السودان أن يلحق ضررا بليغا بالزراعة المصرية ان تعمد اساءة استعمال هذا الخزان .. وما يقال عن جبل الأولياء يمكن أن يقال عن المشروعات الأخرى التي تقتضى مصلحة مصر أن تقام على جهات مختلفة في أعالي النيل ، ومن هنا أكد الكتاب جميعا — فنيين كانوا أو سياسيين — ضرورة التريث في البدء بها ، حتى تستقر العلاقات السياسية بين مصر والسودان ، وتنتهى تلك الحالة القائمة في وادى النيل إلى نهاية تبعده تلك المصادر التي تثار الشكوك ضدها ، وتزيل تلك المواضع التي يأتى لمصر منها التهديد ، وكان هذا التحذير صريحا في دراسة لحان ما بعد الحرب ، إذ أوصى المختصون ببحث مشروعات الرى مستقبلا ألا تتجاوز

(١) تراجع المذكرة المنشورة بجريدة الأهرام بتاريخ ١٦ نوفمبر عام ١٩٢٨ .

الحكومة المصرية بصرف ما تتطلبه مثل تلك المشروعات من ملايين الجنيهات (خمسين مليوناً في العشرين سنة القادمة)، إلا إذا كان لها كل السلطة في الهيمنة عليها، حتى لا تتعرض حياة مصر الاقتصادية لمفاجآت لا تستطيع لها دفعها .

وقد عبر (سدنى پيل) عن وحدة هذه المصالح أحسن تعبيراً ، إذ قرر " أن الصيغة التي تنادى بأن السودان للسودانيين صيغة ليس هنالك أسخف منها ، لأن قصة ربط النيل تجعل هنالك أمراً واحداً غاية في الوضوح ، هو أن حوض النيل قطر واحد ، وقيام سلطات موزعة فيه أمر مستحيل ، إذ يجب أن تقوم فيه سلطة قوية تسيطر على كل أراضيه " (١) .

*
* *

وما يستطيع منصف ملم بما بذلته مصر من جهود في السودان ، علم بما صرفته فيه من أموال أن يتهم مصر بالأناية لتسكها بحقوقها في السودان ، أو يرميها بأنها تضحي بمصالح السودانيين لتستأثر هي بمياه النيل ، فمصر — كما عبر رئيس وزارتها في مباحث اتفاقية ٧ مايو ١٩٢٩ بينها وبين الانجليز — كانت دائماً شديدة الاهتمام بعمران السودان وستواصل هذه الخطة وهي لذلك مستعدة للاتفاق على زيادة ذلك المقدار (من الماء) بحيث لا تضر تلك الزيادة بحقوق مصر الطبيعية والتاريخية في مياه النيل ، ولا بما تحتاج إليه مصر في توسعها الزراعى ، وبشرط الاستيثاق بكيفية مرضية من المحافظة على المصالح المصرية ... وهي تعلم تمام العلم ألا تضارب بين مصلحة القطرين إن تركت مقاليد الأمور لشبهيهما ، وتخلت تلك القوة الدخيلة التي تسعى للفرقة بينهما ، وتصوير مصالحهما بصورة التعارض والتنافر . . . عندئذ يبدأ الوادى دوراً جديداً من أدوار بعته : يحدد أهدافه وينظم شؤونه ، ويحند كفاءاته ويعين موارده ، ويخلق من سكان وادى النيل أمة فنية موحدة ، تلعب دورها الرئيسى فى العالم الجديد الذى يُحدث الآن عنه ، وتقوم بمهمتها الخطيرة كقوة محصرة للشعوب الافريقية الأخرى .

(١) تراجع صفحتى ١٣٤ و ١٣٥ من كتابه الذى سبقت الإشارة إليه .

أغراض الإنجليز الحقيقية من احتفاظهم بالسودان

هذه هي مقومات وحدة وادى النيل في نواحيها الطبيعية والاثنوجرافية والثقافية والاقتصادية لا يلمس الباحث فيها ضعفا ولا يتبين في منطقتها عوجاً ، فاحجة الإنجليز في استمرار نفوذهم في السودان ، وما غرضهم الذى يسعون إليه من العمل على هدم وحدة الوادى ، وفصل الجنوب عن الشمال ؟ ... إن الإنجليز يتظاهرون بأن رسالتهم في السودان رسالة إنسانية قبل كل شيء ، فما يقصدون في الواقع الا تخضير سكانه ، وتهئية أسباب التقدم لهم ، والسير بهم سريعا نحو الاستقلال . . وهذه دعوى سمعناها من كل مستعمر لم يعرف عن استعمار الا ما يسيء اليه وما يصفه بأشنع التهم وأسوأ ألوان الاستغلال ، ولو أن الأمر كان مجرد رسالة إنسانية ما رأينا كل هذا الحرص على الاحتفاظ بالمستعمرات ، وما كان هنالك ذلك الصراع الشديد بين الدول المختلفة على حكم الشعوب وتوسيع مناطق النفوذ ... الواقع أن للإنجليز مصالح اقتصادية واستراتيجية في هذا الجزء من أفريقيا ، هي العامل الحقيقى في تمسك الإنجليز بحكم السودان ، والافراد بالسلطة فيه ، والسعى الى ابعاد المصريين عنه ابعادا تاما ، وأهم هذه المصالح ما يأتى :

أولا — استغلال السودان من حيث موارده الطبيعية ، والأيدى العاملة الرخيصة ، ومن حيث امكان الاستفادة منه مستقبلا كسوق من الأسواق التى يستقل بها الإنجليز ... وقد رأينا أن العناية تكاد تكون مركزة الآن في انتاج القطن ، الذى تريد المصانع البريطانية أن تضمن الحصول عليه من أراض خاضعة للحكم البريطانى ، ومرتبطة بالاقتصاد البريطانى كل الارتباط .

” كان الدافع الى زراعة القطن في السودان هو الخوف من نقص القطن الذى يمكن لبريطانيا الحصول عليه من مصادر أخرى “ (١) .

ولسنا بحاجة الى أن ندخل في تفاصيل استغلال الإنجليز للسودان عن طريق استخدام رؤوس الأموال الإنجليزية في المشروعات المختلفة ، بل يكفي أن نحيل القارئ الى الفصل الذى كتب عن السودان في الكتاب الذى ألفته (الينور برنز) في ١٩٢٨ عن (الاستعمار البريطانى في مصر) ، ففي هذا الكتاب بيانات عن تغلغل رؤوس الأموال الإنجليزية في السودان واحتكار الشركات البريطانية للشروعات العامة ، نتيجة لمالأة حكومة السودان لها ، وتسخير سلطتها لخدمة مصالح المساهمين في هذه الشركات .

ثانيا — الاستفادة من السودان من الوجهة الحربية ، باعتباره واقعا على طرق مواصلات الامبراطورية في أفريقيا وغيرها ، وعلى أساس أن وجود إنجلترا في بلد كمصر وغيرها من بلاد الشرق الأدنى أمر مؤقت ، لا يربح له بقاء في ظل الحركات القومية العنيفة التى تسود هذه البلاد ،

وتزداد تأججا وعداء للاستعمار الانجليزى عاما بعد عام . وهذه الأهمية الجربية للسودان يصرح بها الكتاب الانجليز فى كثير من الكتابات : ” فالفايون ” فى نشرتهم عن السودان يقررون هذا بصراحة :

” إن البريطانيين يهتمون بالسودان بسبب أهميته الاستراتيجية ، بصفته واقعا على ساحل البحر الأحمر ، وعلى طرق العالم الجوية مستقبلا ، وعلى منابع النيل الخ . . “ (١)

والكاتبة (إلينور برنز) تؤكد هذا أيضا بكل وضوح :

” وإلى جانب الاحتمال الكبير لاستغلال السودان داخليا ، فإن التحكم فى السودان مهم للاستعمار البريطانى لأسباب أخرى ، فساخله يمتد امتدادا طويلا على البحر الأحمر الذى لا يقل أهمية عن قناة السويس كحلقة رئيسية فى مواصلات الامبراطورية “ .

بل إن هذه الكاتبة تصرح بأكثر من هذا ، حين تشير إلى أهداف الانجليز المستقبلية ، وإلى النية المبيتة للسودان وسكانه :

” ان السودان يحده أراضى أوغندة التى لاتقل أهميتها عنه ، ومن المحتمل جدا أن تضمه انجلترا إلى ذلك الاتحاد الذى يفكر فى تكوينه ، ليشمل كل الممالك البريطانية فى شرق أفريقيا ، كشرط لأى تنازل لمصر يسلم به الانجليز مستقبلا “ (٢) .

وإذا كان فى الماضى ما يبرر تمسك الانجليز بالبقاء فى السودان لحماية طرق مواصلات امبراطوريتهم ، فنحن نرى أن ظروف العالم الآن ، ونتائج الحرب الأخيرة ، والاتجاهات الدولية فى تنظيم السلام العالمى ، كل هذا يضعف من حجة الانجليز ، ويجعل بقاءهم فى السودان أمرا لا تبرره المقتضيات الاستراتيجية :

١ — فالدول التى كانت تخشاها انجلترا ، وتخاف تهديدها لمصالحها فى أفريقيا والشرق الأدنى (كإيطاليا وألمانيا واليابان) قد هزمت هزيمة منكرة ، وليس هنالك أمل فى قيامها كقوى يخشى بأسها حتى فى المستقبل البعيد ، وهذا أصبح فى الامكان أن تطمئن انجلترا من هذه الناحية ، وألا تسخر السودان لمصالحها الجربية ، تسخيرا يربطه بعجلة الامبراطورية البريطانية ويباعد بينه وبين الأمم التى تصله بها كل العوامل الطبيعية والبشرية .

٢ — واحتفاظ انجلترا بالسودان — كقاعدة جربية لها — أمر يتنافى مع دستور هيئة الأمم المتحدة الذى لا يقر اتخاذ بعض دول العالم قواعد يمكن أن تهدد السلام العالمى فى ظرف من الظروف ، ومن حق مصر — بصفة خاصة — أن ترى فى وجود الانجليز فى السودان عامل تهديد لسلامتها ،

(١) تراجع صفحة ٣ من نشرة الفاينين .

(٢) تراجع صفحة ٥٤ من كتاب الاستعمار البريطانى فى مصر .

ووسيلة ضغط عليها ، سيما وأن وجود الانجليز في السودان هو في حد ذاته أمر لا يستند على أساس شرعى ، وليس له مبرر من القانون الدولى .

٣ — وإذا كان الانجليز يعارضون في وجود المصريين في السودان ، وينكرون على مصر مطالبتها بأن يكون لها وحدها حق ضمان مصالحها الحيوية فيه ، وسعها إلى تحقيق وحدة وادى النيل ذلك السعى الذى يؤيدها فيه الغالبية العظمى لسكان السودان ، فأولى بهم هم أن ينسحبوا منه ، وسيقبل المصريون عندئذ عن طيب خاطر ما يراه السودانيون في تحديد طبيعة صلتهم بسكان الشمال . أما هذا الاستفتاء الذى يلوحون به الآن — فى ظل تحكمهم ، وتحت تأثير دعايتهم المغرضة ضد مصر والمصريين — فأمر لا يقرهم أحد عليه ، وكثيرا ما كانوا هم أشد المعارضين لنتائج مثل هذه الاستفتاءات التى تم فى جو مصطنع لا يسمح للأهالى بالتعبير عن رغباتهم بحرية وصراحة .

ثالثا — وقد يكون من أهم ما يدفع الإنجليز إلى البقاء فى السودان ، وإلى اتباع سياسة خاصة فى الجزء الجنوبى منه ، إبعاد المؤثرات الشمالية ، والحيولة دون تسرب فكرة القومية والاستقلال إلى هذا الجزء من أفريقيا . انهم يعلمون تماما أن قيام السودان كجزء من وحدة مستقلة لها مكانها القومى ووضعها الذاتى أمر يهدد مطامعهم الاستعمارية فى أفريقيا الوسطى والشرقية ، وهى مناطق مستعدة — استعدادا يتزايد بمرور الوقت — لتقبل التيارات السياسية والأفكار التى تبذر فيهم بذور القومية والوطنية التى يحاربها المستعمرون ويقضون عليها بكل قوة . وما دام الشمال هو الطريق الوحيد الذى يمكن أن تتسرب منه مثل هذه التيارات المهددة ، فالإنجليز حريصون جدا على أن يوطدوا سلطانهم فيه ، وأن يمنعوا انتشار المبادئ التقدمية بين سكانه ، فلما غلبوا على أمرهم فى شمال السودان ، وشعروا باستحالة نجاح سياستهم فيه ، وضعوا كل همهم فى جنوبه ، وأقاموا كل تلك الصعوبات فى سبيل الانتقال إليه ، وتعمدوا إبقاء سكانه على حالتهم المتأخرة ليظل الجنوب " مصدا " يدرأ عنهم الخطر ، و" درعا " يقي استعمارهم التصدع ، ويبقى أهل المستعمرات البريطانية فى عزلتهم السياسية ، وركودهم الثقافى ، وفى هذا مصلحة المستعمر ، وقوة نفوذه ، واستمرار سلطانه فى تلك الأقاليم الغنية الواسعة .

لهذه الاعتبارات وحدها يحارب الإنجليز وحدة وادى النيل ، ويعملون على تقطيع ما أمر الله به أن يوصل ، ويناقضون منطق الاتجاه السياسى الحديد الذى يعارض فكرة القومية فى دائرة محلية ضيقة ، ويشجع التوسع فى تطبيقها ، بحيث تضم أكبر ما يمكن من الوحدات التى تتوافر لها عوامل الاندماج والانسجام .

وإذا كانت دواعى الدفاع ، ومقتضيات التقدم الاقتصادى ، تدفع العالم إلى أن تتوحد دوله الصغرى فى مجموعات كبيرة ، وكان مستقبل البشرية متوقفا على تحقيق هذه الفكرة الجديدة والأخذ بسياسة الاتحاد والاندماج بين الشعوب ، فعلا م إذن يحارب الإنجليز وحدة وادى النيل ، وهى حقيقة تقوم على وحدة الطبيعة والجنس ، والتاريخ والثقافة ، والمصالح المشتركة المتداخلة فى أسس الحياة الاقتصادية جميعا ! ؟

عباس عمار

القسم التاريخي

٣ - مظاهر الوحدة في العصور القديمة

أرسل الله ذلك النهر الكريم من قلب افريقية ، متخذاً طريقه نحو الشمال حتى بلغ بحر الروم ، يحمل الحياة بين يديه إلى تلك الأجيال المتعاقبة من أناس وحيوان وطيور . وشاءت الطبيعة أن تجعل من ذلك النهر وريداً من أوردته الحياة في القارة الافريقية ، جمع بين قلبها في أعالي السودان وأطرافها عند شواطئ بحر الروم ثم ربط بين شقي الوادي مصره وسودانه برباط لا تنفصم عراه ، وهو سيظل كذلك إلى أن يأذن الله فتبدل الأرض غير الأرض . ولقد أسى المؤرخون القدماء سودان الوادي من الشلال إلى الخرطوم اثيوبيا ، وأسماء المصريون أنفسهم الأقاليم الجنوبية ، وفي ذلك ما يشير إلى أنهم عدوها ضمن أقاليم واديهم .

تلك حقيقة أوجدتها طبيعة الخلق والحياة في القارة الافريقية ، وفطن إليها رجال التاريخ الذين كتبوا في تاريخ الوادي وفي مقدمتهم البريطانيون ، فهذا أديسون Addison يقول^(١) :

”ارتبط تاريخ السودان دائماً بتاريخ مصر ارتباطاً قوياً كان أو ضعيفاً“ .

وهذا ريسنر Reisner يقول :

(١) ”ولما كانت مصر تتصل بوسط افريقية عن طريق اثيوبيا فقد أصبح تاريخ هذا الإقليم لا يمكن فصله عن تاريخ مصر ، كما أن ذلك التاريخ لا يمكن فهمه إلا على ضوء تاريخ مصر ، جارة اثيوبيا الكبرى من ناحية الشمال“^(٢) .

(ب) ”منذ أقدم العصور تعارف المؤرخون على اعتبار تاريخ اثيوبيا ملحقا بتاريخ مصر“^(٣) .

ثم انظر إلى قول المؤرخ البريطاني بدج Budge^(٤) :

”والواقع أن السودان اعتبر منذ العصور القديمة امتداداً لمصر“ .

ولقد ساعدت عوامل الطبيعة أهل الشمال منذ قومتهم على بناء الحضارة ، فاندفعوا في ركابها بخطى واسعة سريعة ، بينما بقي أصحاب الجنوب على حالهم من البداوة الأولى^(٥) وغشيتهم الحياة

(١) Archaeological Survey of the Sudan, p. 21, in "The Anglo-Egyptian Sudan from Within, Edited by Hamilton, 1935.

(٢) Reisner, in Sudan Notes and Records, 1918, vol. I., p. 4.

(٣) Reisner op. cit., p. 217.

(٤) Budge, The Egyptian Sudan, vol. I, 1907, p. 526.

(٥) Budge, op. cit., p. 510.

المضطربة أمدا طويلا^(١). ومنذ فجر الإنسانية ونحن نشهد على مرآة حياتها ذلك النشاط العجيب من كفاح المصريين في البحث عن مقومات الحضارة في نواحي الوادى ، حيث وجدوا في شقه الجنوبى كثيرا من الذهب والبخور والعطور والخشب والجلد والماشية والعاج وغير ذلك من محاصيل تلك البقاع الواقعة من وراء الشلال الأول .

وتشير أقدم المخلفات الإنسانية على ضفاف النيل في شق الوادى إلى وجود الصلات بين أهل الشمال وأهل الجنوب ، فقبور المصريين قد وجدت عند دكة من أقاليم النوبة السفلى قبل عام ٣٤٠٠ ق . م . كما عثر على بعض محاصيل السودان في مخلفات المصريين التى وجدت في قبورهم من ذلك العهد^(٢) ، كما دلت الأبحاث التاريخية في عصر فجر التاريخ ، على أن المنطقة التى تقع بين الشلالين الأول والثانى ، قد كانت معمورة بأقوام من جنس المصريين الذين يسكنون شمال الوادى مما يلي أسوان . وكان أهل دنقلة من حول الشلال الرابع من نفس الجنس إلا أنهم اختلطوا بقبائل السودان البعيد التى كانت تتردد على تلك البقاع أو تعيش على بعد قريب منها .

ولما كان بقاء السودانين على حالهم من البداوة الأولى يعرضهم على الدوام إلى إغارة القبائل المتبربرة الضاربة على أطراف الصحراء من الشرق أو من وراء الشلال الرابع ، فتغريهم بالثورة على قوافل التجارة الطارقة من شمال الوادى ، اضطروا المصريون إلى الإكثار من الحملات العسكرية على تلك البقاع ، لتأمين طرق القوافل والمحافظة على سلامة حدود الوادى^(٣) .

فلم تكد مصر تستقبل الصباح من تاريخها حتى حمل عايلها "ميناء" على شمال النوبة وكانت أقاليمه تمتد من وراء الشلال حتى إقليم ادفو — حمل عليها ليخمد الثورة وليؤمن حدودها^(٤) .

وبين اسناد التاريخ ما يشير إلى أن فرعون مصر "زوسر" رأس الأسرة الثالثة ، قد أخضع القبائل الثورية في شمال النوبة ، ثم مد حدود مصر إلى الجنوب فبلغ بها بلدة المحرقة من أقاليم النوبة السفلى ، وهناك استطاع أن يوقف من تلك البقاع أملاكا واسعة على معبد "خنوم" رب الشلال وحامى منابع النيل^(٥) .

ولما عادت بعض القبائل تستأنف نشاطها الثورى من وراء أيام "زوسر" اضطروا خلفه "سنفرو" إلى أن يحمل على تلك البقاع . وكانت حملته موفقة ، عاد منها بكثير من أسرى الزنوج وغنائم الماشية والأنعام ، وكان ذلك في عام ٢٩٠٠ ق . م . وتشير نتائج تلك الحملة إلى أنها لم تكن موجهة على البقاع الواقعة بين الشلالين الأول والثانى فحسب ، وإنما عدت ذلك إلى بقاع دنقلة ، أو ما وراءها

(١) Breasted, History of Egypt, 1946, p. 112.

(٢) Reisner, op. cit., p. 6.

(٣) Reisner, op. cit., p. 13.

(٤) Breasted, op., p. 37; Newberry and Garstang, History, p. 20.

(٥) Breasted, op. cit., p. 112.

من الوديان التي تكثف فيها المراعى والزروع وتنتشر فيها الماشية والأنعام ^(١) . ولن يكون في حملة كهذه ما يشير إلى عمل عدائى ، وإنما كانت رغبة الرجل صادقة في إقرار السلام ونشر الأمن وتوطيد العلاقات بين القطرين . وليس أدل على ذلك من أنه قد زوج أحد أحفاده بأميرة من نساء النوبة كما تشير إلى ذلك رسوم قبره ^(٢) ، وما ندرى على وجه التحديد أكانت تلك الأميرة من إقليم دنقلة أو مما وراءها من بقاع ، فليس يهمننا ذلك في كثير . وإنما الذى يهمننا حقا هو أن العلاقات بين شقى الوادى لم تقم يومئذ على فكرة الاستعمار والإذلال ، وإنما قامت كلها على أسس من الود والقربى . وكانت أغراض المصريين ظاهرة في تأمين سلامة الوادى وتوكيد العلاقات بمختلف الوسائل الإنسانية ، قام فيها أصحاب الشمال بدور الأخ الأكبر الرشيد ، لأن الطبيعة كانت قد مكنت لهم في سبيل الحضارة والتقدم ، وأتاحت لهم من وسائل المدنية ما لم يتح لآخوانهم في جنوب الوادى .

وتستمر العلاقات قائمة بين شقى الوادى كما تشير أكثر الصور والرسوم على آثار الأسرتين الرابعة والخامسة ^(٣) . وعلى الرغم من اضطراب الأحوال السياسية في أوائل أيام الأسرة الخامسة وأواسطها ، لم يفت ملوكها أن يلتفتوا إلى أقاليم الجنوب . يشير إلى ذلك تسجيل اسم فرعون مصر "أوسركاف" على صخور النوبة ^(٤) ، كما أنفذ خلفه "ساحورع" أسطولا إلى بلاد "بنت" عاد منها محملا بمقادير ضخمة من مخلوط الذهب والفضة ، ومن خشب الأبانوس ، والبخور والعطور وكانت من مستلزمات إقامة الطقوس الدينية في المعابد المصرية . ومن المرجح أن المصريين قد كانوا يقومون بمثل تلك الحملات منذ عهود التاريخ الأولى ، لذىوع استعمال البخور عندهم وقتئذ . وجائز أيضا أن تكون مثل تلك المحاصيل قد كانت تنقل إليهم عن طريق رجال القوافل يحملونها إلى مصر من مناطق النيل الأزرق والعطبرة وأعلى النيل . وعلى أى حال كانت بعثة "ساحورع" هذه إلى بلاد "بنت" أول بعثة مصرية إلى تلك البقاع النائية دونت أخبارها على الآثار المصرية ^(٥) . وفى أيامه سجل رجاله أوفى قدر من الخلفات الكتابية والرسوم على صخور النوبة مما يشير إلى كثرة ترددهم على تلك البقاع ^(٦) .

كذلك تشير "متون الأهرام" عند المصريين من الأسرتين الخامسة والسادسة — وهى أقدم ما يعرف من آدابهم الدينية — إلى أنهم قد كانوا يعتبرون النوبة جزءا لا يتجزأ من مصر ، فهم قد جماعوا معبودها "ددون" ضمن معبوداتهم المصرية ^(٧) .

(١) Reisner, op. cit., p. 6 ; Breasted, op. cit., p. 115.

(٢) Reisner, op. cit., p. 7 (Mastaba G4440).

(٣) Reisner, op. cit., pp. 7-8.

(٤) Mariette, Monuments div., 54 e.

(٥) Breasted, op. cit., pp. 127-128.

(٦) Breasted, op. cit., p. 128.

(٧) Budge, op. cit., vol. I, p. 526.

وظاهر أن ملوك الأسرتين الخامسة والسادسة قد اهتموا كثيرا بجنوب الوادي ، فبعثوا إلى أقاليمه بكثير من الحملات التي بلغت الصومال ودارفور والكونغو . ومن المرجح أن كثيرا من القبائل المصرية قد نزلت بقاع السودان ومن بينها "شندى" إلى الشمال من الخرطوم .

ولما كانت أيام الأسرة السادسة ، فكر ملوكها في ارسال بعثات للكشف والتجارة إلى قلب أفريقيا . وقبور الرحالة المصريين من أمثال "خوف حور" ومن إليه ، ما زالت بادية في صحور أسوان عن يمين الوادي ، وأخبار رحلاتهم مسجلة على صفحات تلك القبور ، يتحدثنا عما سلكوا من شعاب وارتادوا من وديان ودروب ، وعما شقوا من طرق ، وما لاقوا في سبيل ذلك من أخطار ، ثم ما حملوا من خيرات تلك البقاع إلى قصر فرعون .

والعل "خوف حور" أن يكون أشهر الرحالة المصريين في ذلك العهد ، بل لعله أن يكون امام رحالة الدنيا جميعا . جاء في أخباره أنه قام بأربع رحلات موفقة إلى قلب أفريقية ، وأنه كان يسلك في كل مرة طريقا غير التي سلكها من قبل ، ليفتح طرقا جديدة وليرى بلادا أخرى . بدأ في رحلته الأخيرة من شاطئ النيل الغربى تجاه أسوان ، وسار يحاذى النيل مصعدا حتى بلغ وادي حلفاء ، ثم سلك الدرب الموصل إلى واحة سليمة ، ومن ثم ركب درب الأربعين المعروف حتى بلغ دارفور ، ثم توغل فبلغ كردفان ثم الكونغو حيث يعيش قبائل الأقزام في غابات الزنوج من قلب أفريقية . ومعروف أن القوافل التي تقطع الطريق بين أسوان ودارفور تتوقف عادة لتستجم على آبار الماء مدة تراوح بين أربعين وثمانين يوما ، ثم تستأنف مسيرها من دارفور إلى الكونغو فتبلغه بعد عشرين يوما . على أن الوقت الذى استغرقته كل رحلة من رحلات "خوف حور" لم يقل عن سبعة أهلة وهى مدة كافية للإقامة المطمئنة في تلك البقاع واستطلاع شؤونها ودراسة أحوال سكانها .

ومن ذلك نرى أن القارة الأفريقية الغامضة كما يسميها علماء الجغرافية ، والتي اتعبت الرحالين من أهل أوروبا في مطلع القرن التاسع عشر ، حينما سلكوها للكشف عن منابع النيل ، لم تكن غامضة على قدماء المصريين ، وأن ما قدر لامثال ثقيفجستون واستانلى وغيرهما أن يروه في صدر القرن التاسع عشر ، قد رآه "خوف حور" وأمثاله من المصريين قبل أربعة آلاف عام . ولا غرابة إذاً في أن يفخر الرجل وأمثاله بأعمالهم هذه وما أصابوا فيها من نجاح وتوفيق ، كما افتخر أهل أوروبا وأمريكا برجالهم وأشادوا ببطولتهم .

ويقدر المؤرخ البريطانى بدج Budge أن رحالتنا المصرى قد بلغ شمال دارفور على النيل الأبيض أو إقليم سنار على النيل الأزرق ، كما يرى ريسنر Reisner أن توغل المصريين على العموم في عهد الدولة القديمة لم يعد إقليم سنار .

ومنذ أيام الدولة القديمة نسمع بسلطان حاكم الجنوب يدير شؤون أقاليمه من ادفو إلى أقصى ما بلغ المصريون من جنوب الوادي ، وكان مقره في جزيرة فيله ، وكان يختار من رجال الدولة

القادرين ، الذين يلهون بلهجات القبائل السودانية ، ليكون بمثابة حلقة الوصل بين أهل الشمال وأهل الجنوب في تدبير كافة شؤون التجارة والادارة والسياسة ، وليجند من عسكر الجنوب من يمثلهم في وحدات الجيش المصرى . وأخذ المصريون بذلك التقليد من استخدام عساكر السودان في كل عهودهم وخصوصا من بين قبائل " المازوى " وكانوا من أمهر الناس في فنون الرمي حتى أصبحت كلمة " مازوى " علما على المحاربين في بعض العصور المصرية . وشبهه بذلك ما جرت عليه الحكومات المصرية في ذلك العصر الحديث من استخدام العساكر السودانية (فرق الهجانة) لحراسة الحدود والمناطق الصحراوية — وإلى جانب ما ذكرنا من أخبار الرحالة وحكام الجنوب ، أخبار أخرى خلفها قواد القوافل التجارية التي ارتادت تلك البقاع ، مما يدل على اتساع مدى النشاط التجارى بين مصر والسودان خلال الألف الثالث ق . م .

من كل أولئك يتضح لنا ، أن العلاقات بين مصر والسودان قد استقرت تماما على عهد الدولة القديمة ، حتى باتت أقاليم السودان من ممتلكات الدولة المصرية كما يقول المؤرخ البريطانى بدج Budge . ولم تقف جهود حكام الجنوب عند أقاليم السودان ، وإنما عدت ذلك إلى العمل على تنمية العلاقات التجارية مع بلاد بنت .

ولما اضطرت أمور مصر في أواخر أيام الدولة القديمة ، وأصبحت بالانحلال السياسى ، أهمل شأن الجنوب ، وكان من جراء ذلك أن أغارت قبائل الزنوج على السودان الشمالى وغلبت أهله على أمرهم . ثم شاء الله أن تنهض مصر من وراء ذلك على يد شيخ من أبناء الصعيد ، ولد في مدينة الكاب من أعمال أقاليم الجنوب ، وكانت أمه من نساء النوبة . وكان الشيخ هو " المنمحات " الأول عاهل الدولة الوسطى الذى أقام أسرته في عام ٢٠٠٠ قبل مولد المسيح ، وولى وجهه شطر الجنوب ، وأخذ يؤمن حدوده ، ويعيد إليه استقراره . وسار ولده " سنوسرت " على نهجه من بعده ، فبعث بمحلات إلى بلاد النوبة ودنقلة ليظهرها من الفتن وليؤمن حدودها من عدوان الغيرين ، وقاد إحداها بنفسه عام ١٩٦٣ ق . م ثم ترك قائده يتحدث الى الدنيا عن أخبار تلك الحملة . إذ يقول « إنه اخترق أقاليم كوش (ما بين الشلالين الثانى والثالث) وسار مصعبا حتى بلغ أقصى حدود الوادى ، فجمع خراج الأقاليم لفرعون ثم كر راجعا في ركابه . هنالك أقام فرعون كثيرا من القلاع والحصون في المواقع الحربية ، وعلى أبواب الدروب الموصلة الى مناجم الذهب في أقاليم النوبة والسودان ، وفي المناطق التى يضيق فيها مجرى النهر مثل سمنه وقمة جنوبى حلفا ، وفي مواقع أخرى هامة مثل كرما في إقليم دنقلة . وأنزلت في تلك الحصون حاميات من عساكر الجيش المصرى ، فأكثر من حولها على مر الزمن . منازل المصريين يقيمون فيها ويحاولون أعمال التجارة والصناعة وفلاحة الأرض وينشر خاصتهم من ألوان الحضارة والثقافة المصريتين بين أهل السودان ما يعرفون . وغدت كرما عاصمة لحاكم الجنوب يدير منها شؤون البلاد وتعيش من حوله كثير من الأسر المصرية . وظل السودان هادئا واستقرت أحواله السياسية أكثر من ثمانين عاما ، إلى أن ثارت بعض القبائل السودانية بمعونة الزنوج . وانتهى أمر ذلك إلى القصر ، فخرج فرعون وهو حينئذ سنوسرت

الثالث على رأس الجيش عام ١٨٧٩، ف ضرب العصاة وطهر البلاد من آثارهم ورد عليها نعمة الهدوء والاستقرار، ونظم الإدارة، فوضع لها قواعد واساليب جديدة، ثم دعم الحصون القائمة وأمر بتشييد غيرها، وشق في صخور الشلال الأول قناة لتيسير مرور السفن بين شطرى الوادى. وترك في الحصون ألواحاً تذكارية دؤن عليها جهوده، وأوصى فيها خلفاءه بالمحافظة على حدود الوادى جاء فيها: «إن امرأ من ولدى، يستطيع أن يحافظ على تلك الحدود هو ابنى من صلبى، انه يشبه أباه ويصون ملك من أنجبته. فأما من قعد عن ذلك، ولم يزد عن حياضى فذلك ليس من ولدى. إن هذا تمثالى أقيمه لكم على الحدود عله أن ينفعكم فنودوا عنه“.

بعده ذلك الفرعون صاحب السودان بحق، فعلى عهده استقرت الأمور وانتشرت المعابد لأرباب البلاد وعلى الأخص “آمون” الذى ظل رب أرباب الوادى زهاء خمسة عشر قرناً، وهنا يقول برستد “تمصرت بلاد النوبة وانطبعت بطابع الحضارة الفرعونية انطبعا لم يمح “^(١).

ثم تدور دورة الفلك وتصاب مصر بنكسة من نكسات الانحلال السياسى فيجتأها الهكسوس، ثم تنهض من وراء ذلك على يد أمراء من إقليم طيبة، استعانوا في جهادهم ضد الهكسوس بعساكر من رجال النوبة، ثم وفق أحدهم وهو أحمس الى إجلاء الهكسوس. وهو لم يكذب يفعل حتى طار نحو الجنوب، ليرد على الوادى وحديثه بعد أن أدرك أن الحياة المصرية تبقى مبتورة عرجاء ولن يتم لها الكمال بغير السودان. وخلفائه من ملوك الأسرتين الثامنة عشرة والتاسعة عشرة جهود جبارة موفقة معاً في المحافظة على كيان الوادى والعمل على رفاهية مصره وسودانه، فأزولوا كثيراً من الأسر المصرية أقاليم السودان كما أكثروا من دور العبادة المصرية وعلى الأخص آمون رب أرباب الوادى الذى أسموه صاحب أقاليم الذهب، كما خلعوا على نائب الملك لقب أمير بلاد الذهب. وليس أدل على اهتمام فراعنة الأسرة الثامنة عشرة بالسودان وتقديرهم لجهود من تقدموهم في العمل على توطيد أركانه من أنهم امرؤا بعبادة سنوسرت الثالث صاحب السودان الأول، كما عبد خلفه رمسيس الكبير في معابد السودان بعد ذلك بقرون.

ومنذ عهد فرعون أمنوفيس الأول (١٥٥٠) ونحن نسمع بسيرة حاكم الجنوب ينوب عن فرعون في إدارة السودان ويحمل لقب “ابن الملك وحاكم السودان” وجعل عرشه في “نباتا” على شاطئ النيل، في المكان المعروف اليوم باسم “جبل بركال” على مقربة من محطة كريمة.

ولقد كان نائب الملك (حاكم السودان) يحج الى مصر في كل عام، فيقصد الى طيبة عاصمة الوادى يومئذ ومن حوله زعماء العشائر ووجهاء السودان لتقديم الخراج والهدايا ولتقديم فروض الولاء لفرعون. ومظاهر تلك المواكب مسجلة على صفحات القبور في طيبة، وهى تشير جميعاً الى مقدار ما أصابت حياة السودان من تقدم في شئون الحياة المختلفة.

(١) Breasted, op. cit., p. 446.

واستطاع الرعامسة أن يحافظوا على كيان الوادى ، وأصبحت حياة السودان على أيامهم أكبر قسط من التقدم، ونزحت كثير من الأسر المصرية إلى السودان، كما نزحت أسر سودانية إلى مصر وبلغ بعض رجالها أرفع مناصب الدولة، كما ساهموا فى وحدات الجيش المصرى يسرون مع إخوانهم من المصريين تحت راية فرعون إلى أقطار الأرض وجزائر البحر، ليقيموا له أول امبراطورية عرفها تاريخ الدنيا. وليس أدل على رفاهية السودان فى ذلك العهد من شهادة المؤرخ برستد، إذ يقول فى حديثه عن رسوم قبر من يدعى "بنو" أحد رجال رمسيس السادس فى أبريم :

"ساد الأمن والرفاهية تلك الربوع تحت إمرة المديرين المصريين الذين حلوا محل الأمراء الوطنيين عند نهاية عهد الأسرة الثامنة عشرة (١)".

والواقع أن السودان قد أصبح فى ذلك الوقت جزءا لا يتجزأ من مصر، وإلى ذلك يشير ريسنر إذ يقول : "وفى عهد الدولة الحديثة أصبح الوادى من الشلال الرابع جزءا أصليا من مصر" (٢).

ولما ضعفت امبراطورية الوادى وأذنت شمسها بمغيب، وسيطرت على مصر أسرة ليلية عند عام ٩٤٠ ق.م ، انقسمت مصر إمارات صغيرة وأخذ الأمراء يكاف بعضهم بعضا، والتجأ كهنة آمون إلى السودان لأنهم أبوا أن يخضعوا لسلطان الليبيين ، وأخذوا ينشرون الحضارة فى ربوع السودان، وأقام كبيرهم فى نباتا ملكا جديدا، وجعل من نفسه وارثا شرعيا لعرش فرعون. وظل ذلك الملك ينتقل من السلف إلى الخلف، حتى آل إلى الملك الشاب بعنخى وتراءى له أن يسترجع بقية الوادى من أيدي الغاصبين ، فسار إلى الشمال على رأس جيش قوى ، وقدر له أن يحل الغاصب عن شمال الوادى، فرد على الوادى وحدته وكان ذلك عام ٧٤٠ ق.م (٣).

وعلى حد قول برستد، يرينا هذا بشكل أوضح من أى وقت آخر الظروف التى كانت تنشأ على الدوام فى مصر كلما انتاب السلطة المركزية أى ضعف . إذ كان ذلك الضعف يوحى للأمراء المحليين باستعادة استقلالهم بل باغتصاب عرش فرعون تدريجيا دون الاستهداف للخاطر (٤). فلم يكن إذن اتخاذ نباتا عاصمة لهذه الدولة الجديدة أكثر من انتقال الملك من أسرة مصرية إلى أخرى وانتقال العاصمة من الشمال إلى الجنوب. ويبدو أنه قد تبين على مضى الزمن، أنه لم يكن من اليسير حكم دولة النيل من عاصمتها الجديدة فى أقصى الجنوب ، فنقل شاباكا (Shabaka) ثالث ملوك الجنوب مقره وعاصمة ملكه إلى طيبة (٥) لتكون مكانا وسطا بين أقصى الشمال وأقصى الجنوب .

(١) Breasted, op. cit., pp. 507-508.

(٢) Reisner, op. cit., p. 237.

(٣) Breasted, op. cit., pp. 35-36.

(٤) Breasted, op. cit., pp. 537 ff.

(٥) Reisner, op. cit., vol. II, p. 48.

وعندما غزت آشور مصر في عهد طهرافا (Taharka) خامس ملوك نباتا ، ولم يستطع هذا الملك صد الزحف الأجنبي عن شمال مملكته ، انسحب جنوبا تاركا الدلتا تحت رحمة الآشوريين (١) . وما كاد آشور حادون (Esarhaddon) ينسحب الى نينشه ، بعد أن أقسم له أمراء الدلتا بيمين الطاعة ، حتى بادر أولئك الأمراء الى الحنث بيمينهم للقاهر الأجنبي ، ودعوة فرعونهم الوطني "طهرافا" لاستعادة سيطرته على الدلتا ، فلم يتوان طهرافا عن الاستجابة الى دعوتهم (٢) . وعندما عاودت آشور فتح مصر للمرة الثانية في عهد طهرافا وكاد يتكرر ثانية ما حدث من قبل ، ألقى القبض على أمراء الدلتا. غير أن الآشوريين لم يلبثوا أن عفوا عن "نخاو" ، أمير سايس ، وأقاموه حاكما على الدلتا وأحاطوه برجال آشوريين ، فحال ذلك دون افلاح طهرافا في استعادة الدلتا ، لكن بقية الوادي جنوبى ذلك استمرت تحت سيطرته (٣) . وعندما نجح تنتمون (Tanutamoni) خليفة طهرافا في غزو الدلتا ونصب نفسه في منف فرعوناً على مصر بجمعها ، أثار عليه ذلك "آشور بانيبال" الذى غزا مصر ثانية عام ٦٦١ ق . م وطارد تنتمون فى الوجه القبلى ، مما حدا به الى الانسحاب الى أقصى الوادى ، فكان ذلك خاتمة سيادة نباتا على شمال الوادى (٤) .

واذا كان منذ ذلك الوقت لم يتح لملوك الدولة المصرية فى الجنوب استعادة الشمال ، فانه لم يتح أيضا لملوك الشمال ، سواء من أبناء البلاد الأصليين كملوك العصر الصاوى (٥) أو من غزاتها الأجانب كالفرس (٦) والبطالمة (٧) والرومان (٨) استعادة الجنوب ، وذلك بالرغم من المحاولات التى بذلها فى هذا السبيل إسماتيك الثانى وقمبيز وبطلميوس الثانى . ولا ريب فى أن هذه المحاولات — بغض النظر عن نتائجها — تنهض دليلا على أن حكام مصر مهما اختلفت أجناسهم والعصور التى تولوا الحكم فيها كانوا يرون أن جنوب الوادى جزء متمم لشماله .

وما دام الجنوب يهم الشمال الى هذا الحد ، فكيف نفسر عدم تحقيق الوحدة السياسية بين شقي الوادى منذ العصر الصاوى حتى نهاية العصر الرومانى ؟ يجب أن يلاحظ أولا ، أنه منذ العصر الصاوى أخذت مصر تولى وجهها شطر البحر الأبيض المتوسط ، بتأثير ما نشأ بين ملوكها والإغريق من علاقات لم يؤد كر السنين وتعاقب الأجيال الا الى توكيدها . وقد كانت لملوك العصر الصاوى صلات وثيقة بالإغريق ، هذا الى أنهم كانوا أضعف من أن يسيطروا على مملكة الجنوب ، بل من أن يصدوا عدوان الفرس عن مملكة الشمال . أما فى العصرين الفارسي والرومانى ، فإن مصر لم تعد عندئذ وحدة سياسية مستقلة تدير شؤونها وترعى مصالحها وتستهدف تدعيم كيانها ، وإنما

(١) Breasted, op. cit., p. 555 ; Reisner, op. cit., p. 49.

(٢) Breasted, op. cit., p. 556 ; Reisner, op. cit., p. 51.

(٣) Breasted, op. cit., pp. 557-8 .

(٤) Breasted, op. cit., pp. 558-60.

(٥) Breasted, op. cit., pp. 561-585.

(٦) Budge, op. cit., vol. II, pp. 91-5.

(٧) Budge, op. cit., pp. 109 ff ; Diod. I, 37 ; Theocritus, Idyll XVII, 86 ff.

(٨) Budge, op. cit., pp. 166 ff.

غدت ولاية في امبراطورية كبيرة لا يعينها الا الفوز بأكبر قدر من المغنم المباشرة مع أقل قدر من التبعات وتجنب الانحدار بعيدا عن مركز الامبراطورية في قارة افريقية .

أما في عصر البطلمية فإن الملوك الفاتحين في هذه الأسرة قد انصرفوا بوجه عام الى تكوين امبراطورية بحرية لهم حول شواطئ البحر الأبيض المتوسط الشرقية وبحرايجه ، مدفوعين الى ذلك بعدة عوامل ، أهمها ظروف النضال مع خلفاء الإسكندر الأكبر على اقتسام الامبراطورية المقدونية ، وطبيعة أصلهم ونشأتهم ، وما بينهم وبين الإغريق من الوشائج حتى انهم جعلوا أكثر اعتمادهم على الإغريق في تشييد صرح دولتهم ، وتقديرهم أن امبراطورية تتألف من أقاليم تمت بصلابة الى الحضارة الإغريقية وتقع بالقرب من مراكز هذه الحضارة تكون أبقي لهم على الدهر ، وأجدي عليهم ، وخير نصير لهم في تحقيق ما كانوا يهدفون اليه من لعب الدور الأول في سياسة البحر الأبيض المتوسط الدولية . ولا ريب في أنهم قد استشعروا أن مكاتمتهم الدولية — في عالم تعتبر فيه الحضارة الإغريقية أرفع الحضارات طرا — كانت تتوقف الى حد كبير على ظهورهم في ثوب رافعي لواء الحضارة الإغريقية ، بخلع مسحة ولو ظاهرية من هذه الحضارة على دولتهم . واذا كان ذلك ميسورا فيما يخص مصر ، فقد كان ضربا من المحال فيما يخص كل وادي النيل . ولعل البطلمية أن يكونوا قد قدروا أن تحقيق وحدة وادي النيل ، كان من الممكن أن يحمل في طياته خطرا داهما عليهم باعتبارهم ملوكا إغريقيا أخرجوا من أفق تفكيرهم بناء دولة قومية ، وذلك أن وحدة الوادي بما تنطوي عليه من احياء سيرة الفراعنة العظام ومجد وادي النيل القديم ، قد تفضى الى بعث أمة وادي النيل من جديد ، فيتلاشى في أرجاء بلادها الفسيحة رسل الحضارة الإغريقية ، ولا يلبث أن يرتقي فرعون وطني عرش وادي النيل . ومن ثم اكتفى أغلب البطلمية بالمحافظة على سلامة حدودهم الجنوبية ، وعقد أواصر الصداقة مع مملكة الجنوب ، والاهتمام بتجارة الجنوب والشرق وخاصة عن طريق البحر الأحمر . ويتضح ذلك من اهتمامهم بانتاج مصنوعات تتفق وأذواق أهل الشرق والجنوب ، ومن ارتياد البحر الأحمر حيث وصل المستكشفون جنوبا حتى رأس غاردافوي (Gardafui)^(١) ، ومن تأسيس الثغور على شواطئ هذا البحر الغربية من رأس خليج السويس حتى بوغاز باب المندب^(٢) ، ومن تأمين الملاحة في هذا البحر بإنشاء أسطول لحماية التجارة في تلك الأصقاع^(٣) ، وكذلك من إنشاء منصب " قائد البحر الأحمر والبحر الهندي " ^(٤) ، ومن تيسير سبل اتصال وادي النيل بهذا البحر ، كما يبدو من العناية بالطرق المائية والبرية التي تربط الوادي بالثغور المصرية على البحر الأحمر^(٥) .

(١) Jouguet, L'Egypte Ptolem. Iers L'E et Nubia Egypt., ed. par H. Bataillon, vol. III, p. 13; Rostovtzeff, L'Economie Royale des Lagides, pp. 356-9.

(٢) Jouguet, op. cit., p. 169; Préaux, op. cit., pp. 359-62.

(٣) Jouguet, op. cit., pp. 169-70.

(٤) Rostovtzeff, Social and Economic History of the Hellenistic World, p. 928.

(٥) Jouguet, Maceonian Imperialism, pp. 275-6; Bataillon, Egypte under the Ptolemies, pp. 151-5

ويتضح إذن أن البطالمة قد قدروا أنه كان يمكنهم الاستغناء عن وحدة وادي النيل
بإمبراطوريتهم البحرية والعلاقات التجارية التي أنشأوها مع الجنوب والشرق . لكن يبين أن
التوفيق قد أخطأهم في هذا التقدير ، فمن ناحية كلفهم إنشاء هذه الإمبراطورية جهودا وأموالا
طائلة ، ودفعهم إلى ممالأة الإغريق على حساب المصريين ، واستنزاف موارد البلاد ، واستثارة
عداء الكثيرين عليهم .

ومن ناحية أخرى عند ما اشتد مساعد منافسيهم ، وأخذت روما تتسع باطراد في شرق البحر
الأبيض المتوسط ، فقد البطالمة إمبراطوريتهم البحرية ولم يجدوا في داخل دولتهم عضدا كافيا
حتى للاحتفاظ بملكهم من المدوان الخارجى . وهكذا استنفدت البطالمة قوتهم ، وأضاعوا ثروتهم ،
فالتهمت روما دولتهم لقمة سائغة .

وخير شاهد على أنه لم يكن لكل من شق الوادى غنى عن الآخر ، ما رأيناه من مصير شمال
الوادى بعد انصراف حكامه عن جنوبه ، وما نعرفه من مصير جنوبه بعد انفصاله عن شماله .
حقا أن الجنوب قد أفلح في الاحتفاظ باستقلاله بضعة قرون ، إلا أن حضارته أخذت تتدهور
باطراد ، كما أن عوامل الضعف والانحلال لم تلبث أن دبت إليه ، حتى راح في منتصف القرن
الرابع ضحية لا للإمبراطورية الرومانية المتحضرة ، بل لدولة اكسوم المتأخرة^(١) . وفي الواقع أن
حالة البداوة التي كان عليها الجنوب قبل انضمامه إلى الشمال ، وحالة الحضارة والرفاهية التي بلغها
الجنوب في أثناء وحدته مع الشمال ، وحالة الهمجية التي آل إليها آخر الأمر بعد انفصاله عن
الشمال ، وما يعمل المستعمرون اليوم على تحقيقه من الاحتفاظ بجنوب السودان على ما هو عليه
من التأخر ، كل ذلك ينهض دليلا قاطعا على أن جنوب الوادى لا يستطيع أن يفصل عن شماله
إذا كان يرجو لنفسه ما يرجوه الشمال له من حياة متحضرة كريمة .

وقد كان يحز في نفوس أهل الجنوب ، حتى بعد انفصالهم السياسى عن الشمال ، خضوع
أشقائهم في الشمال للحكم الأجنبى . وأبلغ دليل على ذلك ، وعلى قوة الرابطة بين الفريقين في الإخاء
والحضارة والمشاعر ، أنه عندما انتفض المصريون نائرين على عسف البطالمة وإرهاقهم ، واشتعلت
نيران الثورة في البلاد من أقصاها إلى أقصاها على عهد بطليموس الرابع والخامس ، مد لهم أهل
الجنوب يد المساعدة إلى حد أنه قد تزعم ثورة المصريين في منطقة طيبة أميران نوبيان ، كانا على
التعاقب أرماخيس (Armachis) وأنخاخيس (Anchmachis) ، وأفلحت هذه المنطقة
في الانفصال عن ملك البطالمة فترة دامت عشرين عاما (من عام ٢٠٦ — ١٨٦ ق . م) ، كانت
خلالها تحت أمرة الأميرين النوبيين سالفى الذكر ، إذ أن الكثيرين من الوثائق الديموتيقية التي
وجدت في تلك المنطقة مؤرخة بسنى حكم أرماخيس أولا ثم أنخاخيس ثانيا^(٢) . وتحدث الوثائق

(١) Mac Michael, Historical Background, p. 19, in "The Anglo-Egyptian Sudan from Within"; Addiso
op. cit., p. 35.

(٢) Préaux, in Chronique d'Egypte, 1936, pp. 531-2.

أيضا عن أمير نوبي ثالث ، يدعى هيرجونافور (Hyrgonaphor) ، هزم الجيش البطلمي وكان يحكم أبيدوس في عهد بطليموس الخامس فيما يظن ^(١) .

ويشير ذلك إلى أن أرجامنس (Ergamnes) ، ملك دولة الوادى الجنوبية في ذلك الوقت وهو الذى يحدثنا ديودوروس الصقلى ^(٢) بأنه تلقى تعليما أغريقيا ، لم يدخر وسعا في مساعدة ثورات المصريين على البطلمية . ويحدثنا المؤرخ البريطانى بدج (Budge) ^(٣) بأن هذا الملك انتهز هذه الفرصة وأعلن نفسه ملكا على الجنوب والشمال ، أى على كل دولة النيل الكبرى .

ومما يستحق التسجيل أن مؤرخا بريطانيا آخر ، "بيفن Bevan" ، يحدثنا بصدد الثورات المصرية في عصر البطلمية على النحو التالى ، "وعند ما نبحث عن العوامل التى تمخضت عن روح هذه الثورة القومية على عهد البطلمية الأواخر ، وخاصة في مصر العليا ، نقدر أن أحد هذه العوامل العامة ، كان استمرار بقاء التقاليد الفرعونية في وادى النيل جنوبى مصر ، فان الغزاة الأغريق قد أخضعوا مصر ، لكنهم لم يخضعوا كل دولة الفراعنة القدماء ، كل منطقة الحضارة المصرية . وطالما أن المصريين كانوا يرون تقاليدهم القديمة لا تزال سائدة إلى ما وراء الحدود الجنوبية ، فقد كان طبعيا أن يأبوا الاعتقاد بأنه قد قضى عليها إلى الأبد . أضف الى ذلك أن القصص القديمة كانت تحدثهم عن ملوك مصريين إحتتموا قديما في اثيوبيا على أعلى النيل ، عند مادهم الأجانب مصر ، ثم هبوا من هناك لاستعادة الوطن حتى شواطئ البحر" ^(٤) .

وعندما غزا الرومان مصر ، هب الوجه القبلى نائرا في وجههم بمساعدة اخوانهم أهل الجنوب ^(٥) . وما كادت الفرق الرومانية تصل الى أسوان حتى انقض النوبيون عليها كذلك ^(٦) . وعند ما علم أهل الجنوب بما صادف "أوليوس جالوس Aelius Gallus" ، حاكم مصر الرومانى في عام ٢٥ ق . م . خلال حملته في بلاد العرب ، انتهزوا هذه الفرصة لغزو منطقة طيبة ، فاستولوا على أسوان والفتين وفيله ، فأرسل ضدهم أغسطس حملة بقيادة بترونيوس ردتهم على أعقابهم وتوغلت في بلادهم جنوبا حتى نباتا وخربتها تخريبا ^(٧) .

ومنذ انصرف ملوك دولة الجنوب عن الشمال ، وجهوا اهتمامهم صوب أواسط أفريقيا ولا سيما أن النصف الشمالى من السودان يعتبر أفقر أجزاء الوادى على حين أن نصفه الجنوبى عامر بالخيرات ،

(١) Lacau, Un graffito d'Abydos écrit en lettres grecs, Etudes de Papyrologie, II, 1934, pp. 229-249.

(٢) Diod. III, 6.

(٣) Budge, op. cit., vol. II, p. 115.

(٤) Bevan, op. cit., pp. 260-1.

(٥) Budge, op. cit., vol. II, p. 166.

(٦) Mac Michael, op. cit., p. 19.

(٧) Budge, op. cit., vol. II, pp. 167-8

ففيه مساحات واسعة من الأراضي الزراعية ، ويتسلط على مختلف طرق التجارة ، بما في ذلك الطرق المؤدية إلى مناجم الذهب في الصحراء الشرقية وإلى بلاد الحبشة ، وكذلك لم يكن بعيدا عن أراضي الجزيرة وكردفان التي تفيض بالخير العميم . وإذا كان من العسير أن نحدد على وجه الدقة مدى امتداد مملكة الجنوب تجاه أواسط أفريقية ، فإنه يستخلص من الأسانيد التاريخية أن ملوك هذه الدولة كانوا يسيطرون على مديريات حلفا ودنقلة وبربر والخرطوم والنيل الأزرق والجزيرة وذلك الجزء الذي يحاورها من النيل الأبيض ، وأن نشاطهم الحربي قد امتد إلى مديريات كسلا والبحر الأحمر وكردفان^(١) .

وقد بقيت نباتا عاصمة لدولة الجنوب حتى حوالي عام ٣٠٨ ق . م . عند ما انقسمت إثيوبيا إلى مملكتين ، كانت نباتا عاصمة لاحدهما ومروى عاصمة للآخرى^(٢) . وحوالي عام ٢٢٥ ق . م . أفلح ارجامنس ، ملك مروى ، في توحيد إثيوبيا تحت سلطانه^(٣) . واستمرت إثيوبيا موحدة حتى حوالي عام ١٠٠ ق . م . عند ما انقسمت ثانية إلى مملكتين لم يعد توحيدهما إلا حوالي عام ٢٢ ق . م .^(٤) وفي أواخر القرن الأول للميلاد ، كانت الساطة الحقيقية في البلاد قد آلت إلى زعماء القبائل ، فلا عجب إذن أنه قد إنتاب إثيوبيا الضعف والانحلال ، وغشيتها الفوضى والاضطرابات ، ونحرت فريسة سهلة لملك أكسوم^(٥) .

وعلى الرغم من انفصال دولة الجنوب عن دولة الشمال سياسيا ، فإن دولة الجنوب أي إثيوبيا بقيت من ناحية الحضارة جزءا من مصر ، وعن ذلك يحدثنا ريسنر^(٦) فيقول : "لقد كانت أسرة كاشتا القوية لا تزال في البلاد ، كما كانت هناك طبقة عليا من المصريين ، تتألف من كهنة وكتبة وموظفين وصناع من كل نوع . وفي المعابد التي شيدها التحامسة وخلفائهم والرعامسة وبعنخي وطهرافا كانت طقوس مصر لا تزال تقام يوما بعد يوم ، وفقا لما ورد في لفائف البردي المصرية التي حفظت في سجلات المعابد ، فكانت إثيوبيا من الناحية الثقافية لا تزال جزءا من مصر" .

وقد ساعد على استمرار الحضارة المصرية أمدا طويلا في إثيوبيا عاملان : وهما استمرار العلاقات التجارية بين شق الوادي من ناحية ، واستمساك أهل الجنوب بالديانة المصرية من ناحية أخرى ، فقد استمر آمون صاحب المسكنة الأولى عندهم ، حتى أن ملوكهم كانوا يتوجون في معبده الكبير في نباتا .

(١) Reisner, op. cit., vol. II. pp. 60-66.

(٢) Bevan, op. cit., p. 76.

(٣) Bevan, op. cit., p. 244 ; Cf. Griffith, Meroitic Inscriptions, Part II, p. 24.

(٤) Bevan, op. cit., p. 338.

(٥) Mac Michael, op. cit., pp. 18-19 ; Addison, op. cit., p. 35.

(٦) Reisner, op. cit., vol. II, p. 56.

وقد درج ملوك أثيوبيا المتعاقبون على تشييد المعابد للآلهة المصرية المختلفة . ويبدو الأثر المصرى واضحاً في طراز العمارة وزخرفة النقوش في هذه المعابد (١) .

ولا أدل على استمساك أثيوبيا بالديانة المصرية ، من أنها كانت آخر معاقل الوثنية في وادي النيل ، فإن الديانة المسيحية لم تصبح ديناً رسمياً هناك إلا في منتصف القرن السادس الميلادى . وحسبنا دليلاً آخر على مظاهر الحضارة المصرية في أثيوبيا ، أن حفريات العلماء قد كشفت هناك عن خمسين همراً اتخذها ملوك دولة الجنوب وملكاتهن قبوراً لهم (٢) . وتبدو جلياً قوة الصبغة المصرية التي اصطبغت بها أثيوبيا في أنه على الرغم من اقبال ارجامنس على التعليم الأغريقى ، وعلى الرغم من انفصال أثيوبيا عن مصر سياسياً منذ أربعة قرون ونصف قرن تقريباً ، إذ ذاك ، فإن صبغة القصر والدولة كانت لا تزال فرعونية . فانظر الى بيثن (٣) يقول : ” ومع ذلك اذا كان ارجامنس نفسه قد أقبل على الفلسفة الأغريقية ، فان بقايا الآثار تشهد على أن القصر والدولة استمرتا في مظاهرها على النمط الفرعونى ... وعند ما توفى ارجامنس كان مثنوى مومياء الأخير همراً بالقرب من مروي . وقد زين هذا الهرم بمناظر مأخوذة من ”كتاب الموتى“ وفقاً للتقاليد المصرية الصحيحة . وقد لوحظ أيضاً أن النقوش الهيروغليفية في مقبرة ارجامنس كانت ذات طابع فرعونى جميل الى حد يبعث على الاعتقاد بأن هذا الملك قد استحضر من مصر صناعات كهنتيين ...

”وعند ”دبود“ الحالية ، لا يزال في الامكان رؤية هيكل شيده ملك أثيوبى آخر يدعى ”ازخرامون“ (Azechramon) يبدو أنه كان خليفة ارجامنس ، ومن المحتمل أنه كان ابنه . ويبدو هذا الملك في النقوش الهيروغليفية فرعوناً مصرياً كاملاً ، خلا من كل مظهر نوبى أو دم زنجى ، وينادى بالحق التقليدى لكل فرعون في أنه ، ملك القطرين ، ...

وإذا كان الانفصال السياسى بين شطرى الوادى قد حد من الاتصال المباشر بينهما وأضعف أثر الحضارة المصرية في الجنوب فأخذت تضمحل هناك على مرور الزمن ، فان مصر بقيت على الدوام الطريق الذى تسلكه الحضارة من مراكزها نحو الجنوب . فانه كما نقلت مصر الى أثيوبيا حضارتها المجيدة ، نقلت اليها كذلك طرفاً ولو طفيفاً من حضارة الاغريق والرومان (٤) .

وكما وفدت على السودان وثنية مصر ، فقد وفد عليها كذلك الدين الحديد الذى كانت مصر في مقدمة البلاد التى اعتنقته وأعنى المسيحية . فان المسيحية لم تدخل السودان عن طريق الحبشة وإنما عن طريق مصر ، نتيجة للتعاليم التى كان القديس مارك يبشر بها في الاسكندرية . وتتضح الصلة الوثيقة بين مسيحي شمال الوادى وجنوبه من أن مسيحي الجنوب كانوا من اتباع مذهب

(١) Budge, op. cit., vol. II, pp. 116 ff.

(٢) Reisner, op. cit., vol. V. pp. 175 ff.

(٣) Bevan, op. cit., pp. 245-6.

(٤) Mac Michael, op. cit., p. 18.

اليعاقبة الذى كانت له الغلبة فى الشمال . ويبدو أن الاضطهادات التى قاساها المسيحيون فى مصر على أيدي أباطرة الرومان كانت عاملاً هاماً فى تسرب المسيحية الى السودان ، حيث يظن أن بعض المسيحيين الذين أبوا الارتداد عن دينهم قد راحوا يبحثون عن ملجأ لهم . بيد أن المسيحية لم تصبح دين اثيوبيا الرسمى إلا حوالى منتصف القرن السادس^(١) . ولم تكن المسيحية إلا أحد مشاعل الهداية والعرفان التى تلقفها السودان قديماً عن مصر ، إذ لم تلبث مصر أن زفت إليه الإسلام بعد ذلك بسبعة قرون^(٢) .

ابراهيم نصحي أحمد بدوى

(١) Mac Michael, op. cit., p. 19 ; Budge, op. cit., vol. II, pp. 288 ff.

(٢) Mac Michael, op. cit., p. 20.

٣ - تحوّل أهل مصر والسودان إلى أمة عربية إسلامية

والآن وقد انتهينا من كل هذه النواحي ، يمكن أن نعالج موضوع دخول القبائل العربية أرض السودان وانتشارها في جهاته المختلفة باختصار... ظهر الإسلام في القرن السابع الميلادي ، وفتحت مصر في أيام عمر بن الخطاب ، وتوالى الولاة عليها ، وأخذت القبائل المختلفة تهاجر إلى مصر بانتظام واستمرار... وإذا كانت القبائل العربية قد سكنت أول ما سكنت حواف الدلتا ، فإنها لم تلبث أن انتشرت في جهات القطر المختلفة ، وامتد توزيعها من الدلتا إلى أقصى جنوب الصعيد... وليس من شك في أن الاتجاه إلى ما وراء الحدود المصرية الجنوبية كان سياسة مقررة لولاة مصر وحكامها منذ الفتح الإسلامي ؛ لكن كان لا بد من مرور وقت يكفي لتوطيد حكمهم في مصر قبل أن يفكروا في التوسع إلى خارج حدودها ، كما أن القبائل نفسها لم تكن بحاجة إلى أن تترك مصر في أول الفتح ، إذ كانت سبل الحياة ميسرة لها ، وكان لها بين السكان مركز ممتاز .

ثم مرت السنوات ، ودخلت مصر في العهد المملوكي ، وتغير الموقف بالنسبة للقبائل العربية ؛ فاستقر عدد منها بين سكان مصر الأصليين ، واندجبت جماعات كبيرة في سكان الدلتا والصعيد ، لكن عددا كبيرا من القبائل ظل محتفظا ببدائته ، واستمر يعيش نفس العيشة التي تعودها في بيئته الأصلية ، وفضلت قبائل كثيرة أن تتبعد عن قوة سلاطين المماليك المركزة في الشمال ، وأن تتحرك بعيدا عنها إلى الجنوب ، كما رأى المماليك أن الوقت قد حان لبسط نفوذ الإسلام خارج حدود مصر ، فلم يكن أمامهم إلا الأراضى الواقعة إلى الجنوب منهم ، إذ كان الإسلام قد عم شمال أفريقيا وامتد نفوذ المسلمين حتى المحيط الأطلسي ، وبهذا التقت وجهة نظر سلاطين المماليك بوجهة نظر القبائل العربية البدوية ، التي كانت رغبته قوية في أن تتم رسالتها بنشر دعوة الإسلام وادخال غير المسلمين في دين الله .

لكن كان هنالك عقبتان في طريق هذا التوسع : أولا هما قبائل البيجاة الحامية ، التي رأيناها تسكن الصحراء إلى جنوب شرق مصر وإلى شرق السودان ، والثانية مملكة النوبة المسيحية التي كانت قائمة في الجزء الشمالي من السودان . أما البيجاة فلم يصمدوا للعرب ، وما لبثوا أن خضعوا لهم ، واختلطوا بهم ، وظهرت فيهم صفات العرب الجثمانية وبعض مميزاتهم الثقافية ، وهي صفات ومميزات برزت على مرور الوقت في جماعات العبادة خاصة ، لكنها قائمة بصورة مخففة في البشاريين والهادندوة وبني عامر والأمارار . . وأما المملكة المسيحية في النوبة فقد رأيناها تتفكك تدريجيا أمام ضغط الإسلام وانتشاره إلى أن سقطت نهائيا في القرن الرابع عشر للمسيح ، حيث عمّت العقيدة

الإسلامية هنالك ، واستقرت قبائل عربية كثيرة في بلاد النوبة نفسها ، واختلطت الجماعات بعضها ببعض اختلاطا كان يغذيه وصول القبائل وسكنهاها بين النوبيين عاما بعد عام .

وبسقوط هذه المملكة المسيحية تدخل علاقة مصر بالسودان في دور جديد ، وتختلط الأصول والانساب اختلاطا يصل الى درجة الاندماج ، وتسرى دماء الشمال في دماء سكان الجنوب ، سر يانا سريعا لم يكن هنالك ما يوقفه أو يحد من شدته ، ونصبح وإذا العشائر والبطون في السودان متفرعة عن العشائر والبطون التي استقرت في الشمال ، وإذا الأسر السودانية تتصل أنسابها بأولاد عموماتها وختولتها في صعيد مصر بوجه خاص .. ذلك لأن زوال مملكة النوبة المسيحية قضى على العقبة التي كان يمكن ان تعترض الإسلام والقبائل الإسلامية في حركتها نحو الجنوب ، وهي عقبة طارئة لا يسندها سند من العوامل الجغرافية ، ولا يساعدها مساعد من العوائق الطبيعية ، فقد رأينا أسباب الاتصال كلها قائمة بين شطرى الوادى منذ فجر التاريخ ، ورأينا أن التداخل والاندماج مما توحى بهما كل مقومات البيئة ، .. وكان أهم الشرايين التي سرى عن طريقها الدم العربى والثقافة الإسلامية الى أجزاء السودان المختلفة هي :

(١) الطريق الذى كان يتجه جنوبا بشرق من أسوان وكوروسكو ، قاطعا أرض البجاء ، ورباطا بين مصر والأقاليم السودانية المساحلة للبحر الأحمر ، وأهمية هذا الطريق أهمية محدودة إذا هي قيست بأهمية الطرق الأخرى في (تعريب) السودان ، نظرا لما تتميز به أرض البجاء من فقر في المرعى ، وقلة في الماء ، ونظرا لأنها تبعد عن مجرى النيل الذى كان السكان يحاولون أن يقتربوا منه بقدر الامكان .

(ب) الطريق الذى كان يتبع مجرى النهر ، وهذا هو الطريق الطبيعى الذى ربط بين مصر والسودان منذ أقدم الأزمنة ، وإذا كانت بعض القبائل قد آثرت أن تستقر على جوانب النهر ، فان منها ما انتقل غربا بطريق وادى الكاب ونزل الأراضى المحيطة به .

(ج) الطريق الذى كان يبدأ من كورتى ، على طول وادى (مقدم) وعبر الدبة على طول وادى (الملك) الى كردفان ، حيث تتفرع الهجرات في شكل المروحة ، فمنها ما يتحرك الى دارفور وما يتصل بها في الغرب والجنوب ، ومنها ما يسير على جوانب النيل الأبيض وعبر صحراء (بيوضة) وأعلا العطبرة والنيل الأزرق في اتجاه جنوبى شرقى الى حدود الحبشة .

وقد وجدت القبائل في هذه البيئة الجديدة ما ذكرها ببيتها الأولى ، بل لعلها وجدت في غنى مراعيها ما لم تجده في أراضى مصر من مراعى كافية ، وكان انبساط سهول السودان ، وعدم وجود

معارضة تذكر من جانب القلة التي كانت تسكن السودان وقتئذ ، والتحمس لنشر الدعوة الإسلامية مما وسع نفوذ العرب بسرعة ، وأعطى معظم أقاليم السودان ذلك الطابع الذي ربطها بباقي العالم الإسلامي ؛ وجعل سكانها يتجهون إليه ، ويعقدون آمالهم عليه ، ويعتبرون أنفسهم جزءا لا يتجزأ من أراضيه .

ولكى نفهم انتشار العرب في جهات السودان المختلفة ؛ ونذكر صلة قبائله بالقبائل العربية التي تسكن مصر وتتوزع في الدلتا والصعيد ؛ لابد من الإشارة الى أن العرب يقسمون تقسيما عاما الى مجموعتين رئيسيتين :

الأولى — مجموعة العرب الجنوبيين أو القحطانيين ؛ ومن هؤلاء بنو قضاة (بلى ، بنو كلب ، جهينة) وطىء (جذام ، نخم ، الأزد ، الأوس ، الخزرج) الخ .

الثانية — مجموعة العرب الشماليين أو العدنانيين ، ومنهم قيس عيلان وربيعة وكنانة (قريش بنو العباس ، بنو أمية) وسليم وهوازن ... الخ .

ويكفى أن نستعرض هنا تلك القبائل التي لها ما يمثلها الآن بين سكان السودان ، مشيرين الى سكناها في مصر ثم حركتها الى الجنوب :

١ — بنو جذام : سكنوا شرق الدلتا منذ أيام الفتح الإسلامي لمصر حتى حوالى ١٤٠٠م ، ومن هؤلاء (بنو عقبة) الذين انفصلوا عن بقية الجذاميين ليبحثوا بنى هلال في شمال أفريقيا ، ثم هم يظهرون في فترة متأخرة في السودان ، إذ هم يمثلون في جماعات (الكبابيش) الذين يسكنون الإقليم الواقع شمال كردفان .

٢ — بنو طىء : هبطوا مصر بعد الفتح بحوالى قرنين أو ثلاثة قرون ، وسكنوا جهات الدلتا المختلفة حيث لحق بهم عدد كبير من أهلهم ؛ ومن بنى طىء (نعلبة) الذين يمثلون تمثيلا واضحا جدا بين (البقارة) وهم رعاة الماشية في السودان .

٣ — جهينة : هذه هي أكبر القبائل تمثيلا في السودان ، واليهم ينتسب أكثر من نصف القبائل العربية فيه ، وعرب جهينة أتوا أصلا من الحجاز ، ودخلوا مصر مع الفتح ، وقد اشتركوا مع غيرهم من العرب في غزو بلاد البجاء في حوالى منتصف القرن التاسع ، وقد انتقلت غالبية جهينة الى الصعيد ، ثم اشتركوا في إسقاط مملكة النوبة المسيحية ؛ وزحفوا على انقاضها الى كردفان ودارفور ، كما تحركوا جنوبا متبعين مجرى النيل وروافده تجاه الحبشة في القرنين الرابع عشر والخامس عشر .

٤ — كثانة وقریش : ومن هؤلاء بنو أمية وبنو العباس ، مواطنهم في الجزيرة العربية تهامة والحجاز ، وقد وصلت أعداد كبيرة منهم الى مصر مع الفتح ، وكانوا ممثلين تمثيلا قويا في الصعيد في القرن الخامس عشر الى جانب عرب جهينة . وفي السودان الآن قبائل كثيرة من كثانة يملكون الماشية غالبا ، وأكثَر القبائل التي تعيش على جانبي النيل في شمال السودان تنسب الى بنى العباس ، ومن الكتاب من يرى أن عربا من بنى أمية قد عبروا البحر الأحمر ونزلوا مباشرة في أرض السودان في القرن الثامن ، وربما كان (للفنج) صلة بهؤلاء ، إذ أن العرف يجري بين (الفنج) بأنهم أمويون منسبون .

٥ — فزارة : كانوا ينزلون حول مكة في الجزيرة العربية ، ثم هاجروا الى مصر في فترات متباعدة ، فمنهم من جاء مع الفتح ، ومنهم من جاء في القرن الحادى عشر مع بنى هلال ، وإلى فزارة ينسب معظم رعاة الإبل في غرب النيل الأبيض .

٦ — ربيعة : وصلت غالبيتهم إلى مصر في منتصف القرن التاسع ، وقد اندفعوا بسرعة إلى الجنوب ، وانضموا إلى جهينة في حملاتهم ضد البجاء... وقد استقرت ربيعته على حدود النوبة شمال أسوان ، واختلطوا دون شك بالنوبيين ، وإليهم ينسب بنو كتر (الكنوز) الذين يسكنون وادى النيل فيما بين حلفا وأسوان . (يحد الفارنى تفاصيل هذا في كتاب البيان والاعراب للقرىزى ، وفي كتاب تاريخ العرب في السودان لما كمال يكل) .

فإذا نحن استثنينا تلك الجماعات العربية القليلة التي وصلت إلى السودان رأسا ، عبر البحر الأحمر — سواء أكان ذلك قبل الإسلام أم في زمن التوسع الإسلامى ، أم كانت هجرات حديثة كالتى أوصلت قبائل (الرشيدة) إلى حيث ينزلون الآن في الشمال الشرقى للسودان — فإن "تعريب" السودان في الواقع إنما تم عن طريق مصر ، إذ لا يسجل التاريخ — في أى عهد من عهوده — وصول موجات هامة أو هجرات عنيفة إلى السودان عن طريق غير طريق مجرى النيل من الشمال إلى الجنوب ، وهذه الحقيقة في ذاتها تبين بجلاء كيف يرتبط سكان معظم السودان في تاريخهم الحديث بسكان مصر بروابط دموية قوية ، يمكن أن تتخذ خطوة قوية مكحلة لما رأيناه من ارتباط في الأصول الجنسية القديمة . ولو أن "تعريب" السودان قد تم عن طريق الشرق مثلا ، وكانت القبائل قد جاءت عبر البحر الأحمر وباب المندب ، إذن لكان لتوجيه السودان وعلاقته الاثنوجرافية بمصر قصة أخرى ، تفيد دعاء الانفصال ، الذين لا يمكن أن يجدوا لدعواهم سندا إذا أخذت هذه الحقائق الثابتة في الحسبان .

ويصح أن نشير — قبل أن ننتهى من هذه النقطة من البحث — إلى أنه من المحتمل أن بعض القبائل العربية قد وصلت إلى غرب السودان من شمال أفريقيا ، متبعة الطرق التى كانت تسلكها القوافل وهى تقطع الصحراء الليبية شمالا وجنوبا ، وربما وصل إلى أرض دارفور قبائل

عن هذا الطريق ، وكان لهم أثر في صبغ هذا الإقليم بالصبغة العربية ، فإذا تحقق هذا كان لبعض الأساطير السائدة بين سكان هذه المنطقة عن أصولهم وأنسابهم أساس من الحقيقة ، فالتقاليد السودانية يجمع على ربط سلاطين دارفور بأصل عربي من سلالة بنى العباس ، الذين جاءوا من شمال أفريقيا ، وكانوا قد هاجروا إليها بعد سقوط بغداد ، وتفرقوا فيها بعد ذلك إلى جهات أفريقيا المختلفة ... وعامة أهل دارفور يرجعون أنسابهم إلى الهلالين الذين اشتهروا في تونس بعد هجرة تلك القبائل إليها ... وأياً كان الأمر فإن ذلك لا يغير من الحقيقة السابقة في شيء ، ولا يشكك في أن "تعريب" السودان إنما تم عن طريق هجرات القبائل العربية من الشمال ، متبعة في معظم الأحوال مجرى النيل .

وسبق علينا بعد ذلك أنؤكد صعوبة تحديد مدى انتشار العرب في أرجاء السودان ، ذلك لأن الدراسة الانثروبولوجية لسكان هذا الشطر من حوض النيل دراسة ناقصة ، وكل ما يقال عن التمييز بين الجماعات المختلفة إنما يستند غالباً على تلك الصفات الظاهرية التي لا يمكن الاعتماد كثيراً عليها ، وعلى لون البشرة بصفة خاصة ، مع أن هذا المقياس أضعف المقاييس التي يمكن الأخذ بها في دراسة الأجناس . وإذا اتخذ توزيع القبائل العربية أساساً ، فالعرب إذن يسكنون غالبية الجزء الواقع شرق مجرى النيل فيما عدا منطقة البجاء (ولو أن البجاء لم يخلصوا من أثر العرب) من حدود السودان الشمالية حتى جنوب النيل الأزرق ، كما يتوزعون على جانبي النهر من الشمال حتى جنوب (جبلين) ، أما في غربي النيل فلهم معظم الأراضي حتى أعلى بحر الغزال ... لكن ماذا في الإقليم الانتقالي إلى أعالى النيل ؟ ؟

لقد أثبتنا إلى أن الظروف الطبيعية تقتضي التدرج وتستوجب التداخل ، وإذن فما من شك في أن الأثر العربي في الناحية الجنسية قد وصل بدرجات متفاوتة إلى أرض (النيلوتين) ، كما أنه ليس من شك في أن عملية " التعريب " لهذا الإقليم الذي لم يعرب كله بعد كانت مستمرة ، وكان من المنتظر أن يتم في الجنوب شيء مما تم في الشمال ، لولا حالة الفوضى التي انتشرت في السودان قبل الفتح المصري في أوائل القرن التاسع عشر ، ولولا تلك السياسة الانجليزية التي تحول بشدة دون وصول المؤثرات العربية إلى الجنوب ، ولو أن هذه السياسة التعسفية قد انتهت ، وتركت الأمور تجري طبيعياً في السودان لوصلت القبائل والجماعات العربية إلى قلب إقليم (النيلوتين) ، ولضاعت الهوية الجنسية والثقافية التي تفصل بين أقلية من سكان السودان وبين غالبية سكانه ، وكان في هذا صالح الجنوب قبل مصلحة أهل الشمال .. ولن يكون هنالك ما يقف في سبيل هجرة الجماعات الشمالية ، إذ أنها ستنتقل إلى بيئات نظامها الاقتصادي يقوم على الرعي وهو نفس النظام الذي يعيش عليه غالبية القبائل الشمالية إلى الآن .

على أنه رغم انتشار الإسلام في السودان ، وتعمير كثير من القبائل العربية لأقاليمه المختلفة ، فقد ظلت شخصيته — حتى الفتح المصري — مفقودة ، ولم يكن هنالك في الواقع اسم واحد

يمكن أن نطلقه على كل أقاليمه ، فنظام العرب نظام قبلي يشجع الانفصالية والانعزال ، ودخول الاسلام في السودان لم يتم بطريق الفتح المنظم الذي كان يعتمد على سلطة مركزية تفرض قوتها وسلطانها على السكان ، وإنما تم على أيدي قبائل مختلفة وفي فترات متعددة ، وكان هم كل قبيلة أو مجموعة من القبائل أن تبسط سلطانها على إقليم معين ، تنفرد به وتعيش فيه ، وما يعينها بعد هذا أن تتحد مع غيرها من القبائل ، أو تبذل مجهودا مشتركا لتنظيم حكم البلاد .

ومن هنا كان هذا التفكك الذي تميز السودان به حتى أوائل القرن التاسع عشر ، وكانت تلك الإمارات والسلطنات المتعددة ، التي يكفي أن نشير هنا إلى أهمها إشارة سريعة ، لنكمل الصورة ولنرى كيف أن السودان مدين في الواقع — بوجوده كوحدة لها كيان ولها شخصية — إلى الفتح المصري الذي تم على يد عاهل مصر الكبير^(١) :

أولا — مملكة سنار — وكانت تمتد من الشلال الثالث إلى أقصى جبال فازو غلى ، ومن سواكن على البحر الأحمر إلى النيل الأبيض ، وكانت مملكة سنار مقسمة إلى عدة ممالك ومشixات ، وكان لكل ملك أو شيخ استقلاله ما دام يدفع الجزية المقررة لملوك سنار ، وقد تقسمت هذه المملكة قسمين ، قسم تابع للفنج هو الذي كان يقع جنوب بلدة (أريجي) قرب المسامية ، وقسم يقع شمال هذه البلدة تابع لمشيخة قزى الخاضعة لسلطان الفنج .

ثانيا — مشيخة العابدلاب — وهي التي كان مركزها بلدة (قزى) ثم انتقلت إلى الحلفاية فعرفت بمشيخة الحلفاية ، وقد امتدت من حجر العسل إلى سوبة ، وكان لها السلطة على جميع الأراضي من أريجي إلى الشلال الثالث .

ثالثا — الممالك والمشixات التي خضعت رأسا لملوك الفنج :

١ — مشيخة خشم البحر : قامت شرقي النيل الأزرق بين رنقة والرصيرص ، وكان مركزها (رنقة) ، وقد عرفت ببلاد خشم البحر أو فم البحر لأن بحر النيل لا يصلح منها جنوبا .

٢ — مملكة فازو غلى : قامت جنوب مشيخة خشم البحر ، وامتدت من الرصيرص إلى قداسي وكانت عاصمتها (فازو غلى) .

٣ — مشيخة الحمدة : قامت على نهر الدندر ومركزها دبركي .

٤ — مملكة بنى عامر : قامت في الصحراء الشرقية بين البحر الأحمر وخور بركة شرقا وغربا ، وبين عقيق على البحر الأحمر وبلاد الحبشة شمالا وجنوبا .

٥ — مملكة الحلائقة : نسبة إلى قبيلة الحلائقة — وهي من البجاء — ومركزها جبل كسلا على نهر الجاش .

(١) اعتمدنا في الكلام على مشيخات السودان وسلطاناته — قبل الفتح المصري في القرن التاسع عشر — على كتاب

تاريخ السودان ، لنعوم بك شقير .

رابعاً — الممالك والمشيخات التي خضعت للفنج بوساطة العابدلاب :

- ١ — مشيخة الشنابلة : قامت على النيل الأزرق شمال سنار ومركزها المسلمية .
 - ٢ — مملكة الجعليين : قامت شمال مشيخة العابدلاب على انقاض مملكة (مروى) القديمة ، بين حجر العسل والدامر ، وكان مركزها (شندى) ، وكانت مملكة قوية تولاها ملوك الجعليين ، وكانت شندى قبل الفتح الإسلامى مركزاً من أهم مراكز التجارة فى السودان .
 - ٣ — مملكة الميروفاب : شمال مملكة الجعليين ، بين المقرن ووادى السنقيرومركزها بربر ، وكان لها ككروطاقية .
 - ٤ — مملكة الرباطاب : امتدت من السنقير الى الشاخية فيما وراء أبو حمد ، وكانت تتنازع ككروطاقية مع الميروفاب .
 - ٥ — مشيخة المناصير : امتدت من الشاخية الى الشلال الرابع وكان مركزها السلامات .
 - ٦ — مملكة الشايقية : التي قامت على أطلال مملكة نبتة القديمة ، وقد امتدت أراضيها من الشلال الرابع الى أبى دوم قشابى ، وكان مركزها مروى ، وهى مملكة عربية بحتة ، قام شمالها مملكة الدقار ودنقلة والخذق وارقو ، وكانت كلها ممالك نوبية أو نوبية متأثرة بالعرب . وكانت مملكة ارقو هي أقصى الممالك التي امتد اليها نفوذ الفنج شمالاً ، أما البلاد بينها وبين الشلال الأول فقد تولاها الكُشاف الأتراك فى سكوت والمحس .
- خامساً — سلطنة دارفور — ويظهر أنها كانت مقسمة قبل وصول العرب اليها الى عدة سلطنات فى جماتها سلطنة الفور فى جبل مرة ، وقد استمر النفوذ لسلطين الفور حتى ١٨٧٥ ، حين استولت مصر على بلادها وضمتهما الى أراضيها فى السودان .
- ولعل من المهم أن نشير الى أن سلطان الفور كان يمتد عند الفتح المصرى فيشمل كردفان ، التي كانت تحكم بحكم يعينون من قبل سلطان دارفور ، وربما كان هذا من الأسباب التي سهلت سقوط كردفان بعد دخول جيش محمد على مدينة الأبيض تحت قيادة محمد الدفتردار عام ١٨٢١ .
- هكذا كان السودان مقسماً الى ممالك وسلطناته ، وكانت وحدة سكانه منعدمة ، لا تجمع جهود أهله سلطة مركزية ، ولا تنظم شؤونه حكومة موحدة قوية ، بل كان الأمر أمر مشاحنات وعداء ، وكانت المطامع الشخصية والمنافسات المحلية والمطامع العاجلة هي الطابع الذى يسود كل ربوع السودان فيؤخر تقدمه ، ويعطل استغلاله ، ويشيع فى أقاليمه هذه الفوضى التي كانت الرغبة فى القضاء عليها دافماً من الدواع التي حفزت مصر الى أن تنجح فى فتوحاتها ناحية الجنوب ، وكان من نتيجة هذا بعث السودان كوحدة تضم — الى جانب تلك الإمارات والشيخات الشمالية — مديريات الجنوب وجماعات أعلى النيل التي تدخل بحكم موقعها وتوجيهها ضمن حدود السودان .

عباس عمار

٤ - بناء الوطن المصرى السودانى فى القرن التاسع عشر عهد محمد على وإسماعيل

وصف الدكتور عباس عمار فى الفصل السابق كيف أصبح أهل مصر والأقاليم السودانية أمة عربية اسلامية وتتولى فى الفصل الحاضر الكلام من تاريخ بناء وطن واحد لتلك الأمة العربية الاسلامية فى القرن التاسع عشر : عصر تشييد الأوطان الموحدة فى الشرق والغرب . فقد شهد ذلك القرن تأليف الوحدة الألمانية والىطالية والحركات القومية الصقلية نحو لم الشتات وجمع الأوصال كما شهد لونا آخر من التآلف والتآزر فى الأمة الواحدة حققه زوال امتيازات الطبقات والجماعات على أثر الحركات الدستورية والانقلابات الاجتماعية فى الشرق وفى الغرب أيضا .

وقد قام بناء الوطن المصرى السودانى الموحد على أسس مادية ومعنوية واكتسب البناء مادة تماسكه وبقاءه من عناصر قديمة وأخرى جديدة، أصولها متغلغلة فى ماء النيل وفى تربته نامية فى هواء الوادى وتحت شمسها، قديمة قدم تاج فرعون ، حية بحياة العروبة والاسلام . وهى بعد جديدة ، فى هذا الوطن إلا وحدة من وحدات هذا العالم الحاضر يشارك فى حياته ويبادل غيره شتى المنافع ويقوم بها يذخى له أن يقوم به نحو رقى البشرية واستتباب الأمن والسلام والطأينة وكفالة الحقوق وقد بدأ البناء عند ما تولى محمد على فى أوائل القرن التاسع عشر حركة تحرير قوى مصر الكامنة وتوجيه جهودها ومواردها نحو إنشاء مركز قوة جديدة داخل إطار العالم العثمانى . فرسم لها أرض وادى النيل ، ممتدة الى البحرين الأبيض والأحمر. هذه هى أرض الوطن الأولى . أقما ما امتد اليه حكمه ونفوذه فى الولايات العثمانية الاسيوية فكان أمرا اقتضته ظروف الكفاح لأجل بناء الوطن الجديد .

وفى سبيل اقامة البناء كان لا بد له من تقويض العصبيات الخاصة والرياسات المنفصلة والإمارات الصغيرة سواء كان ذلك فى مصر أو فى السودان ، فزال سلطان الأمراء المماليك فى مصر كما زال سلطان الفونج وما شابهه فى السودان ، وحل محل هذا وأمثاله سلطة عامة واحدة فى الوطن الموحد .

وقد قضى محمد على زهاء خمسين عاما مواصلا العمل آناء الليل وأطراف النهار فى سبيل عمران مصر والسودان وتقديمها وانا نود لو اتسع أفق المؤرخ (من أى أمة كان) عند كتابته تاريخ الوصل ما بين مصر والسودان الذى تم فى أيام محمد على اتساع آفاق وادى النيل ، نود ألا ينحصر الأمر فى تدع مشكلات الوحدة وصعوباتها ، نود ألا ننسى أن إدارة محمد على لشؤون مصر والسودان لم تملك سكاكا حديدية ولا سفننا بخارية ولا تليفونا ولم تعرف طب المناطق الحارة ولم يكن تحت تصرفها الاخصائيون فى الدراسات الاجتماعية والعلمية النظرية والتطبيقية

والمهندسون والمعلمون وغيرهم من الفنين. كما نود أن نذكر أنه ان كانت حاجة لموازنات ومقارنات بين أنظمة الادارة في عهد محمد علي وعهدنا الحاضر ألا يقتضى الانصاف أن تكون الموازنة بين أساليب الادارة سنة ١٨٢٠ في مختلف أنحاء العالم إذاك ومقارنة حالة فلاحي مصر والسودان وصناع مصر والسودان في ذلك الوقت بحالة أمثالهم في الوقت نفسه في سهول روسيا والمجر وألمانيا، بل وفي غرب أوربا أيضا وفي مدن إنجلترا وبين تجارة الرق وأحوال الرقيق في العالم الاسلامي وتجارة الرق وأحوال الرقيق في الوقت نفسه في الجمهوريات والمستعمرات الأمريكية والسكسونية واللاتينية وفي المستعمرات الأوربية في إفريقيا وفي آسيا وفي الأقيانوسية فليرتق نظرنا إذن الى الجوهر الباقى والى صميم الأشياء .

وأول تلك الأشياء أن محمد علي الحاكم المسلم بعث جيشا من المسلمين للفتح في بلاد إسلامية تجاورها بلاد الزنوج الوثنيين وبلاد الحبش ومنهم مسلمون ومنهم نصارى ويهود. ومثل هذا الفتح ليس امتلاكا ولا استعمارا فالمسلمون لا يملكون رقاب المسلمين بل هو ضم ما حتمت الطبيعة أن يوصل وتألّف روابط الجنس والدين والمنافع في رابطة الوحدة القومية، ولذا فقد خلق الحكم المحمدي العلوى من إمارات وقبائل متفرقة وطنا اسلاميا وهيا لهذا الوطن مستقبلا ووجودا بين مناطق الأحباش والقبائل البدائية ومناطق الزحف الأوربي الذي كان قد أخذ في الاقتراب نحو وادى النيل قادما من الأطراف الساحلية ، ثم ربط هذا الوطن الحديد بالوطن الأكبر وبجياة الانسانية الحاضرة .

وبعد عهد محمد علي أدرك الخديو اسماعيل خطط جده ومراميه ادراكا تاما فواصل إتمام البناء وامتداد الوطن نحو حدوده الطبيعية في مناطق خط الاستواء كما عمل على صيانتها وتيسير ادارته وتقديم مصالحه الاقتصادية بمد نفوذه الى المناطق الواقعة ما بين الوادى والبحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي ، وكان لهذه البحار الشأن العظيم في حياة الوطن وتيسير مواصلاته وسلامة أراضيه وكانت اذذاك تتجه نحوها المساعي الاستعمارية الأوروبية ، وقد سبقها اسماعيل فاكتسب لمصر والسودان حقوق السبق ونظم وعمل وضخى بالمال والرجال . وتجدد في موضع آخر من هذه الرسالة تفصيلا لهذا كله . وان تلك المآثر قد تتعرض للتكرار وللغمط أو للنسيان والاهمال أو للنقص والتشويه ولكنها باقية، اذ هي مستمدة من طبيعة الأشياء نفسها تستند الى حقائق أزلية وكفى محمد علي واسماعيل فخرا أبديا أنهما تزعما حركة بناء الوطن الموحد وتوابعه وملحقاته وان تلك الحركة سبقت معاول التقطيع والتقسيم التي عمت سائر الأرجاء الأخرى فنبت البناء عند ما بلغته موجة الزحف الاستعماري الأوروبي قرب نهاية حكم اسماعيل وتحولت عاصفة التدخّل الأجنبي في شؤون الوادى وأهله سخابة صيف عن قريب تقشع .

٥ - السياسة البريطانية والوطن المصرى السودانى

توالى في أثناء العقد المبتدئ بسنة ١٨٧٠ الطعنات في جسم الاستقلال المصرى . فزاد تدخل الدول الأوربية في شؤون الادارة المصرية سواء كان ذلك على يد ممثلها السياسيين والقنصلين أو على يد رجال من الأوروبيين خبراء في الظاهر وصنائع للسياسة في الباطن أو على يد وكلاء المرابين الدوليين وسماسرتهم . وتطور الأمر فاخضعت تلك الادارة لرقابة دولية وحرم عليها التصرف في مواردها المادية والمعنوية ثم اتفقت الكلمة على خلع الخديو اسماعيل وقد وجدت السلطنة العثمانية الغادرة الضعيفة في هذا فرصة لاثبات حقوق خادمة — وانتهت المأساة باحتلال بريطانيا لمصر احتلالا عسكريا صحبته الهيمنة التامة على شؤونها .

وقد حد من تلك الهيمنة وجود أنظمة دولية مالية وقضائية تنازع قنصل انجلترا العام سلطانه ، كما حد منها نظام امتيازات الأجانب . وقد حاولت وزارات الخديو المتعاقبة التملص قدر استطاعتها من امتداد الاشراف البريطانى الى كليات الحكم وجزئياته . ولم يفد تلك الوزارات ما أثارت عداوات الدول ومنافساتها ، إذ أن الدول الأخرى كثيرا ما أثارت للسياسة البريطانية صعوبات وكثيرا ما طالبتها بأن تحدد موعدا لجلاء جنودها عن مصر طبقا لما قطعت على نفسها من الوعود ، ولكن كان يحدث ذلك عادة عند ما تريد الحكومات أن تنال من بريطانيا مغنا في جزء من أجزاء مناطق الاستعمار الشاسعة أو عند ما تريد أن تحملها على التزام أمر أو تجنب خطوة فإذا ما تم لها ما أرادت أو بعض ما أرادت أغفلت أمر الجلاء عن مصر فكانت بلادنا في الواقع في أيدي الدول بمثابة البيادق بين لاعبي الشطرنج وفي الواقع مهما قيل عن المنافسات الأوروبية وعن حقيقة وجودها فإن الحقيقة المرة هي أن تلك الدول تتكاتف وتتلاقى وتتقابل في التضامن على إهدار حقوق الأمم غير الأوروبية واستقلالها وشرفها وكرامتها وعزتها فكان الأمر فيما يتعلق بمصر ينتهى عادة بتسوية من نوع ما وأخيرا تم التراضى فيما بين الحكومتين البريطانية والفرنسية في سنة ١٩٠٤ على تسوية ما بينهما في مصر ومراكش وغيرها في الاتفاق الودى المشهور .

لاندعش اذن من تغفل النفوذ البريطانى في دوائر الادارة المصرية شيئا فشيئا على أيدي مستشارين من البريطانيين في الوزارات المصرية عم استخدامهم على الرغم من معارضة رؤساء الوزارة الذين تولوها منذ الاحتلال — ولكن مصر لم تدع ، وقد قلنا في الفصل السابق إن الاحتلال البريطانى وصلها — بفضل محمد على واسماعيل — متأخرا عن أوانه ففاته فرصة الرسوخ في أرض الوطن . فتمسكت الأمة بحقوقها ونادى زعمائها بالمطالبة بها وأعلنها ممثلوها في المجالس النيابية في كل موقف على الرغم من أنها كانت محدودة التكوين والسلطة .

وقد تجلت صلابة المصريين وتمسكهم بحقوقهم في أبهر مظاهرها عند ما مست السياسة البريطانية مستقبل مواطنيهم السودانيين وذلك حينما تعرض هذا المستقبل على أثر ما أصاب

الاستقلال المصرى من ضربات لنكبة الحركة المهدية وما حاولته تلك الحركة من تقويض جهود
لها المصريون والسودانيون زهاء ستين عاما في تنظيم السودان وحضارته .

وعلىنا قبل أن نشرح ما أشرنا اليه عن موقف مصر في السنوات الأولى من تلك الحركة أن
نبين رأينا في مصدرها وفي التطور الذى اتخذته في السودان مما فرق بينها وبين ما قد يماثلها من
الحركات الدينية في السودان وفي غيره من الأمم الاسلامية . وذلك أن الحياة الدينية الاسلامية
كثيرا ما عرت عن نفسها في مظهرين أحدهما فردى ينجلي في زهد المتعبد وتقشفه وانزوائه عن
الناس وانطوائه على نفسه وثانيهما اجتماعى يتجلى في اتجاه رجل الدين الى تأليف الجماعة التى تتبع
طريقته وذلك اذا ما أنس في نفسه كفاية ومواهب لتقلد الزعامة أو ميلا لاصلاح الفساد أو خدمة
إخوانه وقد عرفت الأمم الاسلامية أمثلة عديدة من كلا النوعين وأحلتها منزلتها اللائقة في الحياة
الاجتماعية . ولم يجد المفكرون المسلمون بها بأسا إلا اذا ما زج الدعوة لون من ألوان الاعتقاد
في قرب نهاية العالم وظهور المهدي لاصلاح ما فسد وتقويم ما أعوج ؛ عندما يحدث ذلك ويرى
رجل الدين في نفسه أو يرى فيه غيره "علامات" المهدي المأثورة عن السلف أو علامات قرب
قيام الساعة ، عندما يحدث ذلك فلا حد لما قد يترتب على دعوة الصلاح المزوجة بالعقيدة المهدية
من نتائج .

حدث هذا فيما يتعلق برجل الزهد والتعبد محمد أحمد وصادف هذا صعوبات الادارة السودانية
من جراء الحوادث في مصر التى أشرنا اليها . فتطور الأمر من صلاح فرد ومحاولة إصلاح إلى
ما أطلقنا عليه اسم "نكبة" الحركة المهدية . وقد أطلقنا عليها هذا الاسم لأنها حاولت ما لا تصالح
له وما لا تطيقه وما لا ينبغي لها ، فكانت حركة تحطيم وتخريب ، وجنت على نفسها وعلى السودان
وعلى مصر . وذهبت البسالة في وجه الموت التى أبدتها آلاف الدراويش في شتى المواقع ، وذهبت
القدرة على التنظيم وصفات الزعامة الحقيقية التى كان يملكها المهدي في سبيل الهدم لا في البناء .
ذلك أن تلك الدعوة فتحت الباب للعصبيات المتفرقة والشيخات المتنافرة وجماعات تجار الرقيق
وكرهى مقومات الحضارة الحديثة التى تتطلب انتظام الحكم وجريانه على قواعد ثباته واستقرار
أسبابه في أنظمة عامة ، وتوسطا بين المحافظة والتغيير كلما بدت لذلك منفعة ، واستعدادا للتقدم
والترقى فكان الانحلال والبوار والحراب ، وقد ذكر كرومر في تقريره عن مصر والسودان
في سنة ١٨٩٨ (١) — أى على اثر اتحاد الحركة المهدية " أن الاقليم الواقع بين عطبرة
والخرطوم — وهو موطن الجعليين — قد فقد في العهد المهدى كل سكانه تقريبا .
قال وقد زرت حديثا مدينة المتمة وكانت من مراكز السودان التجارية الهامة (أى في العهد
البعيد السابق للثورة المهدية) . وتدل أطلال المدينة وخرائبها دلالة كافية على أنها كانت
مدينة عامرة بالسكان . وقد حدثونى هناك بأن المدينة يسكنها الآن مائة وستون رجلا وأكثر
من ألف امرأة . ويؤيد صدق هذا التقدير ما شاهدته بنفسى . أى أن الدراويش قد أتوا تقريبا

(١) مصر ، رقم ٣ سنة ١٨٩٩

على جميع الذكور البالغين" وذكر في موضع آخر من نفس التقرير أن مجموع ما حصلته حكومة السودان في سنة ١٨٩٨ لا يزيد على ٣٥٠٠٠ جنيه — وفي هذا الكفاية لتصوير ذلك الخراب الشامل .

هذاما كان من أمر العهد المهدي ولترجع إلى مصر حيث الآن تعاني ما تعاني في تلك السنوات السود وقد اجتمعت إلى حوادث الحركة العرابية ومآسى الاحتلال الأجنبي اضطراب الأمر في السودان . ففي تلك الأيام التي انقادت فيها الحكومة المصرية إلى تسليم الجيش المصري بدكريتو خديوى مكون من جملة واحدة ، وعلم الله أن ذلك الجيش في ماضيه كان يستحق نهاية أكرم مما نال ، وفي تلك الأيام التي حيل فيها بين الحكومة والتصرف في قرش من مالها وفي جندى من الفرق الجديدة التي تولى الضباط الانجليز قيادتها — في تلك الأيام التي أخذ القنصل البريطاني في مصر على نفسه توجيه كل أمورها ، بدأت الحكومة البريطانية بإعلان الحكومة المصرية أن أمر السودان وما يجري فيه لا يعنى الامصر وحدها وأنها لا ينبغي لها أن تنظر من الحكومة البريطانية أى عون^(١) . ومصر لم تكن تطلب عونا ، ولكنها كانت تطلب في الواقع أن لا يحال بينها وبين أموالها ورجالها في الدفاع عن أمن السودان ورفاهية أهله ، ومما يستوقف النظر أن تلك الخطة لم تمنع الحكومة البريطانية من الاهتمام بأمر مناطق مصوع وسواكن ، فأرسلت لتلك البحار سفنا حربية وراقب رجال البحر البريطانيون ومندوبوهم هناك أحوال تلك المناطق وما يجري فيها — ولعل ذلك يرتبط بما تم في سنة ١٨٨٤ من احتلال الايطاليين نجر مصرع ومنطقتها الداخلية ، وسواء صدق حرقيا ما ذكره الايطاليون من أن كرومر اقترح على قنصلهم في القاهرة ذلك الاحتلال في أكتوبر سنة ١٨٨٤ أو لم يصح فالثابت أن الحكومة البريطانية نظرت بعين الرضا إلى ذلك الاحتلال ، فاعتبرته من جهتها مكافأة لاطاليا على تأييدها العام للسياسة البريطانية في مصر منذ أيام الاحتلال كما رحبت به من جهة أخرى خشية أن يسبق الفرنسيون الايطاليين الى وضع يدهم على تلك المناطق . وهكذا بدأ في سنة ١٨٨٤ ما خشيناه إذ ذاك وما نخشاه في سنة ١٩٤٧ من أن دخول الأجنبي الغريب في وادى النيل معناه إذ ذاك ومعناه الآن أن أراضيه ما هي الا سلع التبادل والمساومات^(٢) .

ولما حيل بين الحكومة المصرية واستخدام مواردها اتجه رأيها إلى الاستعانة بالجيش العثماني ولا يضير مصر هذا ، فقد سبق لها أن عاونت حكومة السلطان في بلاد العرب والمورة والقرم والبلقان وكريد بجيوش مصرية . وهنا أثارنا الحكومة البريطانية شرطين لاستخدام العثمانيين ، أول الشرطين أن تكون قاعدتهم العسكرية سواكن ، والثاني أن نفقات الحملة تكون على حكومة السلطان ، ووضح أن الشرطين شرطا تعجيز . وقد أضافت تعليمات وزير الخارجية البريطانية لقنصلها العام المؤرخة في أول ديسمبر سنة ١٨٨٣ العبارة الآتية ، وهالك ترجمتها : "إن حكومة جلالة الملكة لا تستطيع أن توافق على زيادة ما على المالية المصرية من أعباء سوف تترتب على الإنفاق على

(١) برقية بارنج لجرائيل ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨٣ — في مصر رقم ١ سنة ١٨٨٤

(٢) موضوع مصوع راجع بحث المؤرخ الأمريكى LANGER في كتاب EUROPEAN ALLIANCES ص ٣٨٨

حملات حربية في السودان غير محققة النجاح، وحتى إذا كتب لها النجاح فهي أمر مشكوك في نفعه لمصر. ولكن حكومة صاحبة الجلالة تقر الحملات التي ترمي إلى تأمين طريق تفهقر الحاميات المصرية في السودان نحو بلادها. وحكومة صاحبة الجلالة تشير على وزراء الخديو بأن يصلوا سريعا إلى قرار الجلاء عن كل الأقاليم الواقعة جنوبي أسوان أو — على الأقل — جنوبي وادي حلفا. والحكومة البريطانية على استعداد للمعاونة في المحافظة على النظام في مصر نفسها وفي الدفاع عنها وعن ثغور البحر الأحمر^(١). وقد صدرت هذه التعليمات من لندرة على أثر تسلم وزارة الخارجية تقريرا مفصلا من القنصل العام بالقاهرة تاريخه ٣ ديسمبر سنة ١٨٨٣، ويمكننا أن نعتبر ذلك التقرير أساس السياسة البريطانية في الموضوع كله. وقد بدأ السير افلن بارنج (لورد كرومر فيما بعد) بفحص الموقف الحربي ثم السياسي من جميع جوانبه وانتهى إلى الأحكام الآتية:

أولا — أنه لولا ما يشعر به من أسى لعدد القتلى الذين خسرتهم مصر لما سحق الدراويش جيش الجنرال هكس لكان فقدان مصر للأقاليم الواقعة جنوبي الخرطوم وغربها أمرا لا يدعو لأى اسف، وذلك لسوء الإدارة المصرية ولعجز المصريين المطلق عن حكم غيرهم حكما صالحا بله عن حكم أنفسهم، فكل ما يمكن تركه لهم من تلك الأقاليم الشاسعة لا ينبغي أن يزيد على الأقاليم الواقعة شمالي وادي حلفا وثغور البحر الأحمر.

ثانيا — أن اتباع سياسة الجلاء عن الأقاليم السودانية سيؤدي حتما إلى إضعاف حكومة الخديوي في مصر، وأنه سيؤدي حتما إلى تهديد الدراويش — إذا قدر لهم النجاح التام في السودان — لأرض مصر، وأن هذا التهديد سوف يعقبه هياج المتعصبين من أهل الصعيد بصفة خاصة، وأن هذا كله سيزيد في صعوبات الحكومة المصرية ويلقي عبء الدفاع عن مصر على جيش الاحتلال البريطاني وحده.

ثالثا — أن الحكومة البريطانية لا ينبغي لها أن تحيد عن خطة تجنب التدخل الحربي في السودان بقوات بريطانية، كما ينبغي لها ألا تسمح باستخدام الجيش المصري الجديد إلا في مصر نفسها. وهو يرى أن أى تدخل بريطاني سيؤدي حتما — بحكم الظروف — إلى بسط السيطرة البريطانية (بصفة دائمة أو شبه دائمة) على ضفاف معظم وادي النيل^(٢).

تقف عند هذا التقرير الخطير لنقرر نحن أيضا حكيم :

الحكم الأول : أن السياسة البريطانية لم ترأسا في أن تترك الأقاليم السودانية وأهلها لعوامل التخريب والقتيل، ولم ترأسا — كما سنرى بعد قليل — في أن ترغب الحكومة المصرية على اتباع تلك السياسة. وإن كان هذا لم يمنعها فيما بعد من تسمية ترك السودان وصمة عار.

(١) مصر رقم ١ سنة ١٨٨٤

(٢) مصر رقم ١ سنة ١٨٨٤

الحكم الثانى : أنها — مع عزيمتها على ألا يكون لمصر من الأمر فى السودان شىء — سوف تقدم فى الوقت المناسب على إهراق الدماء المصرية والعقول المصرية والأموال المصرية فى القضاء على الحركة المهدية وفى إدارة السودان بعد القضاء على تلك الحركة ، بل إنها — مع ذلك العزم — ولكى تبرر ذلك الإهراق — سوف ترفع للمصريين فوق الأبنية الرسمية السودانية علما ، وسوف توقف كل من عداها من الدول الأوروبية الأخرى عن التقدم فى الأراضى السودانية باسم السيادة المصرية على تلك الأراضى ، فإذا ما تمسك المصريون بما أعلنه البريطانيون عن سيادتهم وحقوقهم وإذا ما ذكروا دماء إخوانهم وعقولهم وأموالهم وأن تحت كل "فلنكة" من فلنكات السكك الحديدية يرقد جندى مصرى مجهول رقبته الأبدية . إذا ذكروا هذا قيل لهم ما مؤداه أن لكل زمان مقالا ! وإنا الآن فى عصر تقرير المصير .

ولنستأنف الآن رواية الوقائع ، قال بارنج فى تقريره الخطير السالف الذكر العبارة الآتية :
" إن الحكومة المصرية تجدد الآراء التى كونتها عن الموقف فى السودان كرهية مرة المذاق ، وطبيعى أن تكون كذلك وإنى لا أظن أن شريف باشا يعتقد فى قرارة نفسه أن مصر تستطيع أن تحتفظ بالخرطوم إذا ما تحرك المهدي ، ولكنه لا يستطيع هو ولا زملاؤه أن يحملوا أنفسهم على التسليم بالتخلي عن السودان " يبقى إذن أن تحملهم الحكومة البريطانية على ذلك .

ولم يكن الأمر فى نظر شريف كما صوره ، كلام بارنج بالضبط أى لم يكن التخلي عن السودان ضرورة يقرها عقله ويبغضها قلبه ، بل كانت مما ينكرها عقله وقلبه معا ، ينكرها عقله لاستحالة جلاء الحاميات المصرية سالمة بعد إعلان التخلي ولأن معاونة تلك الحاميات على التقهقر الآمن أولا ثم التزام خطة الدناغ عن وادى حلفا أو أسوان ثانيا ليكلفان مصر من الأموال والرجال أكثر مما تتكلفه خطة المحافظة على دنقله والخرطوم والسودان الشرقى وينكرها قلبه لأن مصر لا تستطيع أن تترك أهل السودان لمصيرهم المحتوم ولا تستطيع أن تسلم بعجزها عن متابعة ما قامت به لحضارتهم وأمنهم ورفاهيتهم أو أن تترك البناء ينهار تحت نظرها ^(١) . ولا يسع المؤرخ المنصف الا أن يسلم بأن شريف باشا كان صادق النظر عندما قرر استحالة الجلاء الآمن عن السودان بعد اعلان التخلي عنه ويؤيد صدق نظره ما جرى لجوردون عندما حاوله فيما بعد كما يؤيده فى أن مصر لا تستطيع أن تترك السودانين لمصيرهم ما حاوله جوردون فيما بعد من إقامة نوع ما من الحكومة يسلمه مقاليد الأمور وعجزه فى تحقيق ذلك .

لم يستطع شريف أن يقنع بارنج ولم يستطع بارنج أن يقنع شريف ، فكتب بارنج لوزير خارجيته فى ٢٢ ديسمبر بأن المخرج الوحيد هو أن يبلغ الخديوى بأن حكومة جلالة الملكة تصر على اتباع خطة التخلي عن السودان وأنه إذا لم يقبل وزرائه الحاليون تنفيذ تلك الخطة فعليه أن

(١) مذكرة شريف باشا الشفوية المؤرخة ٢١ ديسمبر ١٨٨٣ الملحقه بتقرير بارنج المؤرخ ٢٢ ديسمبر ١٨٨٣

يعين غيرهم ممن يقبلون . وقد رد وزير الخارجية عليه ببرقيته المشهورة المؤرخة في ٤ يناير ١٨٨٤ التي أصبحت دستور العلاقة فيما بين الوزارات المصرية والحكومة البريطانية في عهد الاحتلال ومؤدى هذه البرقية أن الوزراء المصريين ومديرى الأقاليم الذين لا يقبلون العمل بما تشير الحكومة البريطانية عليهم باتخاذهم — وذلك فى المسائل الهامة وبعد سماع رأى الحكومة المصرية — عليهم أن يتخلوا عن مناصبهم . وقد أكد وزير الخارجية لبارنج أن حكومة صاحبة الجلالة ستؤيده كل التأييد فى كل ما يتخذ لتنفيد تلك القاعدة الأساسية .

استقالت وزارة شريف وقبل نوبار أن يؤلف الوزارة على أساس التخلي عن السودان .

وتوالى الحوادث — وغرق السودان وأهله فى لجم من الدماء — ووضعت الحكومة البريطانية يدها على الصومال وفرنسا على تاجوره والأحباش على هرر — ثم آن الوقت لى تضع الحكومة البريطانية لهذا حدا باسترداد السودان . وذلك أن الخزانة المصرية قد أصبحت لديها فضلة تزيد على حاجات المراكين الدوليين ، وأن الإدارة المصرية كانت قد أصبحت لا تملك استقلالاً بأى رأى أو احتفاظاً ببدء أى تحفظ ، فمن المستطاع تسخيرها فى تنفيذ بدون أى قلق ، وأنه إذا لم تتقدم بريطانيا سبقتها غيرها لامتلاك أرض بلا مالك — فاستقر الرأى إذن على استرداد السودان فتم وحدة وادى النيل تحت السيطرة الانجليزية الشاملة .

كانت الحملة الأولى ، حملة دنقلة فى سنة ١٨٩٦ ، وتم لها استرداد الأراضى حتى مروى — وقد تكونت تلك الحملة من آلاى من السوارى فيه ١٢٥٣ فارساً وآلاى من الطوبجية فيه ٩٥٣ رجلاً و ١٨ مدفعاً وآلاى من الهجانة المصرية والسودانية فيه ٦١٨ رجلاً وثمانى أورط بقيادة مصرية وخمس أورط بقيادة سودانية ومجموع ذلك ١٠٧١٥ رجلاً مصرياً وسودانياً وأركان حرب مصالح الجيش وعددهم ١٦٠١ رجلاً ذلك ما عدا ٩٤٢ من العساكر غير المنظمة ونحو ٦٠٠ من رجال حملة النقل ومجموعهم كلهم ١٦٦٨٠ فيهم نحو ٧٠٠ ضابط . واشتركت فى إحدى وقائع الحملة أورطة آلاى نورث ستفوردشير فيها ٨٧٠ رجلاً (تاريخ السودان نعوم بك شقير ص ٥٧٦ ويلاحظ أن شقير كان من رجال قلم المخابرات وأنه يستمد أرقامه من الوثائق الرسمية) — ولم يقتصر الأمر فى تلك الحملة وفيما بعدها على القتل والقتال . بل عمل الجنود فى مد السكك الحديدية وأسلاك التلغراف والتليفون وما إلى ذلك . وفى السنتين التاليتين اسمر التقدم إلى أن أتم النصر وسحق الثورة المهدية وقد تكون الجيش المشترك فى الواقعة الرئيسية قرب أم درمان على الوجه الآتى : ٤ أورط سوارى انجليزى و ٩ أورط سوارى مصريين و ٨ بلوكات هجانة ، وبطارتين انجليزية وخمس بطاريات مدافع مصرية والفرقة البيادة الانجليزية ، وفيها أليان بثمانى أورط والفرقة البيادة المصرية وفيها أربع أليات بست عشرة أورطة وجملة الجيش نحو ٢٥ ألفاً . ضم إليه نحو ألفى رجل من العربان المتحابة من العبابدة والجعلين والجميصات والمسلمية والشكولاية والشاقين والبطاحيين وغيرهم (كتاب نعوم شقير ص ٦٣٣) ونسبة الانجليز المشتركين نحو خمس المجموع .

أما ما أنفق من الأموال على تلك الحملات فقد بلغ ما يأتي (نقلا عن مصر رقم ٣ لسنة ١٨٩٩) .

أولا — حملة دنقلة ومجموع ما تكلفته ٧٢٥,٦٤١ جنيتها مصريا مفرداتها كما يأتي: ١٨١,٨٥١ جنيتها لمد السكة الحديدية و ٨,٢٩٩ جنيتها للتغراف و ٦٥,٨٦٩ جنيتها للسفن النهرية المسلحة و ٤٦٩,٦٢٢ جنيتها للنفقات العسكرية .

ثانيا — الحملات التالية في ١٨٩٧ و ١٨٩٨ تكلفت ١,٣٢٨,٧١٣ جنيتها مفرداتها كما يأتي : ٦٩٩,٥٢١ جنيتها للسكك الحديدية و ١٣,٠٢٦ جنيتها للتغراف و ٨٩,٠٦٥ للسفن النهرية المسلحة و ٦٢٩,٦٠١ جنيه للنفقات العسكرية .

ثالثا — إنشاء سكة حديد الخرطوم ٣٠٠,٠٠٠ جنيه .

ومجموع هذا كله ٢,٣٥٤,٣٥٤ جنيتها تحملت منها فيما يقول ما كيكل في كتابه عن السودان الخزانة الإنكليزية مبلغ ٨٠٠,٠٠٠ جنيه .

وقد عقد بين الحكومتين المصرية والبريطانية في ١٨٩٩ الاتفاق الذي أقيم عليه الحكم الثنائي المصري البريطاني في السودان . وقد علق كرومر على هذا الاتفاق مبينا ما جنته مصر وما تجنيه من المزايا (مصر رقم ١ لسنة ١٩٠١) كما يأتي : "لقد اطمأنت مصر واستراحت من تهديد الدراويش إياها . كما اطمأنت إلى سلامة وصول ماء النيل إلى أراضيها . بل يحق لنا أن نمهد للبحث في الوقت المناسب عن مدى إمكان إنشاء مشروعات في السودان للرى ينتفع بها أهل الوادي كله ، كما أن التجارة السودانية لن تلبث أن تتعش مما يفيد مصر ، وستقل الحاجة إلى بقاء جيش مصري كبير تحت السلاح ، وسيؤدي ذلك حتما إلى التخفيف من أعباء الخدمة العسكرية — وأخيرا — وهذه حجة أرجو وأعتقد أن المصريين والإنجليز يقدرونها حق قدرها — لقد محونا العار الذي سببه ترك أقاليم واسعة كانت تحكمها مصر لعوامل الهمجية والتبربر .

" هذا وقد لاحظت أن مجلس شورى القوانين عندما كان ينظر في الميزانية قرر بأنه يوافق على المصروفات المقررة في الميزانية المصرية لشؤون السودان لأنه (أى المجلس) يعتبر السودان "جزءا أساسيا من مصر" . وهذا الرأي صحيح في جماعته . إلا أن نظام الإدارة في السودان يقوم على الاتفاق الذى عقد بين بريطانيا ومصر في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ . ولما كان من الممكن أن بعض أعضاء شورى القوانين قد لا يدركون تماما الغرض الذى عقد هذا الاتفاق من أجله فإننى أتهز الفرصة لكي أوضح أن ذلك الاتفاق لا يرمى إلى ألا تتغاضى عن حقوق مصر الشرعية ، بل كانت الأغراض الأساسية التى رعى إليها واضعو هذا الاتفاق هى : أولا ضمان الحكم الصالح لأهل السودان ، وثانيا تجنب السودان التعقيدات الإدارية التى أدت إلى وجودها في مصر الهيئات والأنظمة الدولية القائمة فيها .

وقد لاحظت أخيراً أن المجلس طلب أن تقدم إليه الحكومة سنوياً تفصيل الإيرادات والمصروفات في السودان. ولا يمكن بالطبع أن يكون هناك أى اعتراض على تحقيق هذه الرغبة...

هذا هو تفسير كرومر لاتفاق ١٨٩٩

والثابت أن الحكومة البريطانية استغلت السيادة المصرية استغلالاً تاماً. فباسم مصر أوقفت تقدم الفرنسيين نحو حوض النيل حتى قبل استرداد السودان (١).

وباسم اشتراك مصر في الحكومة الثنائية أعانت مصر الإدارة السودانية بأموالها ورجالها وجنودها ومأموريها وقضاتها ومهندسيها ومعلميها ثم لما نجحت مصر في تخليص إدارتها من الهيمنة البريطانية ولما اعتقدت الحكومة البريطانية أنه لم يعد لها بعد حاجة لهؤلاء المصريين كشفت القناع وجعلت الثنائية اسماً لا مسمى له.

وفي سنة ١٩٢٤ عند ما قتل حاكم السودان العام في القاهرة انتهزت الفرصة لتصفية أمر مصر في السودان نهائياً. وكان من رأى الحاكم العام بالنيابة بالاتفاق مع السردار بالنيابة (وهو إذ ذاك الكولونيل هدلستون) أن تنتهز الفرصة لإنزال العلم المصرى نهائياً، ولكن الحكومة البريطانية اكتفت عندئذ بالفصل الفعلي بين مصر والسودان دون الفصل الشكلى (٢).

محمد شفيق غربال

(١) راجع خطاب السرداد جراى وكيل الخارجية في مجلس العموم في ٢٨ مارس ١٨٩٥

(٢) نص البرقية المؤرخة ٦ ديسمبر ١٩٢٤ في كتاب لورد لويدي Egypt Since Cromer الجزء الثانى ص ١٣٦

٦ - تقدم السودان في القرن التاسع عشر

١ - مراحل تكوين الوحدة السودانية :

كانت حدود مصر الجنوبية قبل فتح مجد على للسودان تصل إلى جزيرة "ساي" جنوبى وادى حلفا . لما تم هذا الفتح — اتسعت رقعة الوطن المصرى السودانى شرقا فوضمت إليها إقليم التاكا (كسلا) الواقعة بين نهر العطبرة والبحر الأحمر كما وصلت إلى القضايف بالقرب من حدود الحبشة .

ثم دخلت سواكن ومصوع فى نطاق ذلك الوطن لأنهما منفذ السودان على البحر الأحمر . بعد أن استأجرهما مجد على من سلطان تركيا . وبذلك ألحقنا بالدولة المصرية .

ومن جهة الجنوب وصلت حدود السودان إلى جزيرة "جونكر" جند وكرو — آخر ما وصلت إليه الحملات النهرية فى أيام مجد على .

ومن الغرب شمل الوطن كردفان التى فتحها الدفتردار . أما سلطنة دارفور فلم تفتح إلا فى عهد اسماعيل باشا . ولكنها دخلت رسميا فى أملاك مصر على عهد مجد على بمقتضى فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ الذى أسند إليه فيما بعد ولاية أقاليم السودان — وهى كما وردت فى فرمان المذكور النوبة ودارفور وكردفان وسنار وجميع توابعها وملحقاتها .

ولكن كيف صدر فرمان التعديل إلى مجد على بضم دارفور إلى ولايته مع أنه لم يكن قد فتحها بعد . ولعلنا نجد الجواب فى إصرار مجد على على دخولها فى فرمان — لأنه عدها من أقطار مصر والسودان الطبيعية . والمعروف أن هذا فرمان قد صدر بموافقة الدول الكبرى . فانضمام السودان لمصر كان قد حاز الصفة الرسمية الشرعية والدولية . فضلا عن الصلة الطبيعية .

هذا هو ما كان من أمر السودان إلى عام ١٨٤٨ — فلما ولى الحكم عباس الأول استمر النشاط المصرى فى ربوع الأقاليم السودانية — ووصل عام ١٨٥٣ إلى مسافة ١٢٠ ميلا جنوبى الخرطوم يشهد بذلك ما كتبه مستر بريك القنصل الانجليزى فى مصر وقد قام برحلة طويلة فى السودان فى أيام عباس باشا .

وفى عام ١٨٥٧ قام سعيد باشا برحلة هامة فى السودان ، وأعلن فى بربر وغيرها من المدن السودانية محور تجارة الرقيق — وفى أثناء وجوده فى الخرطوم أعلن نظاما جديدا للحكومة السودانية ليسهل إدارة كردفان وسنار والتاكا وبربر ودنقلة (لأن حلفا كانت مديرية مصرية بمحطة) ، وألغى كثيرا من الضرائب ونظم القوافل والبريد . وكان سعيد أول من فكر فى وصل القطرين بالسكة الحديدية — كما شجع سير صمويل بيكر للقيام برحلاته المشهورة لاستكشاف بحيرة البرت نيانزا عام ١٨٦٤ .

- (٥) محطة بوهر وعدد رجال حاميتها عشرة جنود و (١٥٠ دقلاويا غير منظمين) .
(٦) « لاتوكا » « » « » « » و (١٠٠ دقلاوى » ») .
(٧) « لادو » « » « » مائة وثمانون سودانيا و ٥٠ مصرى .
(٨) « رجاف » « » « » ثمانون .
(٩) « دوفليه (الابراهيمية) » عشرة سودانيون .
(١٠) « فاتيكو وعدد رجالها ٢٥٠ سودانيا ومائة مصرى .
(١١) « فويره » « » « » ١٠٠ » » .

ومن الأعمال الهامة التى تمت فى بضعة أشهر فى تلك المناطق الجديدة ما تفخر به اليوم دولة حديثة النظم ، ونكتفى بذكر الأعمال الآتية التى قام بها ضباط مصريون من هيئة أركان حرب الجيش :

- اتمام رسم النيل الأبيض بدقة تامة من الخرطوم إلى رجاف .
أصبحت تجارة الرقيق فى النيل بضربة قاصمة .
إعادة الثقة والطمأنينة إلى أهالى جندوكرو وبدء حياة الاستقرار فيما بينهم .
فتح المواصلات النهرية بين جندوكرو والبحيرات .
فتح المواصلات بين مصر وميتيسا ملك أوجنده وإيصال بحيرتى فكتوريا والبرت .
إنشاء محطات عسكرية منظمة متصلة ببعضها .
إيفاد حملات للكشف وكتابة التقارير عن المناطق المكتشفة .

وفى الوقت الذى نجح فيه عمال الحديد ورجاله إلى درجة ظاهرة فى القضاء على تجارة الرقيق ومطاردة النخاسين ، كان اسماعيل يتخذ العدة للقضاء نهائيا على هذه التجارة الشائنة بالاستيلاء على معاقل النخاسين فى دارفور ، وفى السودان الشرقى ، والاستحواذ على منافذ تجارة الرقيق فى شاطئ البحر الأحمر وخليج عدن ففتح متزجراقليم البوغوص المتاخم لحدود الحبشة الشمالية (١٨٧٤) وأقام عاصمته فى كيرين .

ثم دخل دارفور فى نطاق الوطن نتيجة لملتين جردتا على سلطانه ، كانت الحملة الأولى من الشمال بقيادة اللواء اسماعيل أيوب باشا حاكم السودان والأخرى من الجنوب بقيادة الزبير رحمت وانتصرت الحملتان (١٨٧٤) وقتل السلطان وولده وأنعم على الزبير بالباشوية وكانت يمنى نفسه بحكم دارفور ولكن لم توافق القاهرة على تحقيق أمنيته واستدعى إلى مقابلة الحديد .

وعلى شاطئ خليج عدن احتل المصريون مناطق البحر الأحمر والمحيط الهندي ... تاجورة وزيلع وبربره ، ومن زيلع تقدّم اللواء محمد رءوف لاحتلال هرر (١٨٧٥) وكان الرقيق يصدر من هرر إلى الخارج عن طريق تاجورة وزيلع وبربره ، وفي أكتوبر من العام نفسه وصل ما يكلوب باشا بجملته البحرية المصرية إلى قسمايو القريبة من مصب نهر جوبا وكان الغرض من هذه الحملة فتح طريق التجارة المشروعة بين الشاطئ الأفريقي ومنطقة البحيرات العظمى ، ومنع الغرب من استخدام هذا الطريق في نقل الرقيق ، ولكن ما يكلوب لم يلبث أن انسحب بجملته لأسباب متنوعة كان أهمها توغل إنجلترا (يناير ١٨٧٦) .

وفي ذلك الحين نشبت الحرب بين الحبشة ومصر والتحّم الجيش المصرى مع الأحباش عند "قرع" في معركة حامية دامت يومين كاد النصر يفلت في أنشأهما من المصريين — لولا الخسائر الفادحة التي تكبدها الأحباش والتي مهدت لانتصار المصريين عليهم ، فاستطاع هؤلاء أن يردوا العدو عن قرع في ٩ مارس مارس ١٨٧٦ ثم عقدت الهدنة — وبقيت مسألة الحدود بين الطرفين معلقة وخرجت مصر بالرغم من خسائرها بالتأج التي كانت تصبوا إليها — وتوطد نفوذ الخديو في تلك الأوصاف لدرجة كبيرة — ولم تلبث الحكومة الانجليزية أن اعترفت بهذا النفوذ عند ما وقعت مع الخديو في ٧ سبتمبر ١٨٧٧ معاهدة تتضمن الاعتراف بخضوع الشاطئ الصومالى حتى رأس حافون لنفوذ الخديو تحت سيادة الباب العالى .

٢ — تقدّم العمران في السودان :

سنبين أن تقدّم العمران في السودان ورفاهيته كان الفضل فيه لأبناء وادى النيل وحدهم .

وقد كان تأسيس المدن في طليعة ما عيّنت به مصر في السودان .

تأسيس المدن :

نعم ... لقد استطاع غيرنا أن يغيروا أسماء بعض المدن والأماكن التي تحمل ذكريات هذا اللقاء بيد أنهم لم يستطيعوا أن يزيلوها من صدور الشقيقين .

أسست الخرطوم عام ١٨٢٢ ، فصارت من ذلك الحين عاصمة السودان . وأقام المصريون فيها المباني والعمائر والمساجد ودارا لحدى البعثات الدينية المسيحية (١٨٤٨) كما شيّدوا فيها الثكنات والمستشفى ودار صناعة السفن والمساكن . وأصبحت بعد أعوام قلائل ملتقى المتاجر من أنحاء السودان . وازدهر العمران بها وأضحت مركزا لرحلات الكشف الجغرافى . وتزايد مع الزمن عدد سكانها ، وقدم الناس إليها للتجارة . وبلغ تعدادها في عصر محمد على ثلاثين ألف نسمة .

وأنشأ المصريون مدينة كسلا ، عاصمة اقليم التاكا الذى يقع بين محافظتى مصوع وسواكن و حدود الحبشة .

كذلك أنشئت مدينة فامكا على النيل الأزرق فى عام ١٨٤٠ ، فى اقليم سنار على بعد ٢٥ ميلا من الرصيرص . وجعلت عاصمة مديرية فازوغلى .

ووطد الأمن فى ربوع السودان ، ونظم البريد ، وأدخل المصريون الزراعات المصرية وحفروا الآبار فى الصحارى وبعثوا العلماء ورجال الاستطلاع إلى مجاهل الصحراوات للبحث والتقصى عن خيرات البلاد ليرفعوا شأوها وينهضوا بأهلها .

وفى أثناء فتح السودان كان فى حملة الأميرين القائدين اسماعيل وابراهيم نقر من رجال العلم — منهم سيجاتو وزوكونى وفريد يانى وريتشى وكونر واسكوتوا وليتورزك وكايو وقد تيسر لهذا الأخير رسم خريطة لنهر النيل من وادى حلفا إلى مصب نهرالتومت الذى يصب فى النيل الأزرق وتمكن من تعيين جميع الأعلام الجغرافية فى طريقه وألف كتابا فى لغات القبائل المختلفة المتوطنة فى تلك البلاد — وأورد تاريخهم ووصف طبائعهم وبيان أحوالهم . وبالاختصار كان لما جاء به من البيانات نتائج عملية بعيدة المدى استرشد بها كل من أتى بعده (١) .

ورسم (هاى) اقليم كردفان وعين موقع الأبيض بواسطة الأرصاد الفلكية — وكانت الخريطة التى رسمها مع زميله رابل — أول خريطة لكردفان — ثم أكل لامبير عمل هاى أثناء رحلته فى رفقة محمد على باشا .

وكان أهم الحملات الكشفية التى تمت فى عهد هذا الوالى — تلك الحملة التى أرسل تجريدتها الأولى فى ١٦ نوفمبر سنة ١٨٣٩ بقيادة القبطان سليم للكشف عن منابع النيل الأبيض — وكان يعاونه رجل فرنسى اسمه (تيبو) عرف باسم "ابراهيم افندى" صار خبيرا بهذه البلاد .

وقد كتب القبطان سليم نتائج تجريده الأولى ضمنها تفاصيل الرحلة — كذلك صنف "تيبو" كتابا مشتملا على مشاهدته أثناء رحلته يوما بعد يوم، وألحق سليم كتابه بجداول تتعلق بأرصاد جوية وبيان الطرق والمسالك .

وفى رحلتيه التاليتين فى عامى ١٨٤٠ و ١٨٤١ أتى بفوائد أخرى ابتهج لها محمد على بل وأفاد بها العالم الجغرافى ، وقد عاونه فيها بعض العلماء الأوربيين منهم دارنو وساباتيه وفرنيه الذى كان قد طاف فى أقاليم الأبترة وكسلا (التاكا) وسنار .

ولما سافر الوالى سعيد باشا إلى السودان (١٦ يناير سنة ١٨٨٧) كان برفقته الدكتور (أباتا) وهو أول من سجل قراءات البارومتر فى صحراء كورسكو وألف كتابا بأحوال هذه الرحلة وتفاصيلها (٢) .

(١) كايو . السياحة إلى مروي والنيل الأبيض وما وراء فازوغلى .

(٢) إباتا . الكلام على أفريقيا أو رحلة سعيد باشا إلى أقاليم السودان .

وقد عمل هذا الوالى كثيرا لتأييد النظام والأمن فى السودان والعمل على رفاهية الأهالى ليتمتعوا برغد العيش — ولأجل تحقيق رغباته أمر بتقسيم السودان إلى خمس مديريات وهى سنار وكردفان وكسلا وبربر ودنقلة — وعين أول مدير على النيل الأبيض كما أمر بإنشاء محطة عسكرية على نهر سوبت للقضاء على تجارة الرقيق ^(١) .

ولما عاد سعيد باشا إلى مصر كلف المهندس الفرنسى موجيهل بالبحث عن الوسائل التى يترتب عليها تقريب المسافة وتقليل شقة السفر فيما بين وادى حلفا والخرطوم . إما بإنشاء سكة حديدية وإما بجفرترة . فبحث المهندس هذا المشروع واقترح إنشاء سكة حديدية . ولكن أجل العمل بسبب كثرة النفقات .

وفى عهده قام الدكتور كوفى برحلة هامة من أسبوط إلى الأبيض (٢٢ نوفمبر ١٨٥٧ — ٥ أبريل ١٨٥٨) ثم ألف عنها كتابا ضمنه نبذة مفيدة بالنسبة للتجارة .

وفى أيام سعيد تمت رحلات البعثة الألمانية الكبيرة فى السودان الشرقى وإقليم كردفان وكان فيها من العلماء منزجر واستيدنرو بايرمن وكنزلباخ وغيرهم من الرحالة — كذلك نذكر اسمى الرحالتين سيك وجرانت — اللذين وصلا إلى شلالات ريون ووصلا إلى منفذ النيل من بحيرة فكتوريا .

٣ — الزراعة :

وإذا كان حكام السودان الذين أوفدهم محمد على — وفق بعضهم إلى العمل على رفاهية السودانيين كما خاب بعضهم أيضا ... فالحقيقة ليست مقصورة على رجال شعب من الشعوب فقد خاب حكام من أجناس أوربية من قبل وإلى اليوم . كما اتهم كثيرون منهم بالرشوة والفضى وسوء الإدارة ممن حكم عليهم وحوكموا وأدينوا وقضوا بقية أعمارهم فى السجون .

وكان فى مقدمة ما عنى به الحكم المصرى فى السودان ... تأمين البلاد والعمل على تقدم الزراعة والتجارة بكل طريقة مستطاعة . فانتشرت الزراعات المتنوعة . وعمل على توسيع مناطق زرع القطن وخاصة فى عهد اسماعيل . واستقدام آلات الرى لتوفير المياه اللازمة للقطن وإنشاء معملين لحليج الأقطان فى الخرطوم وكسلا . وانتشرت زراعة القطن فى السودان الشرقى . وأُنشئت أسواق لبيع محصوله . وصار لكسلا أهمية تجارية كبيرة لكثرة مزارع القطن حولها فضلا عن أهمية موقعها الجغرافى الحربى .

كما نظمت طرق المواصلات النيلية وطرق القوافل ...

(١) مجموعة مجلة الجمعية الجغرافية الخديوية — القسم الثانى — وسياحة الدوق دامون إلى جوندكرو .

التعليم :

ولم تقصر مصر في نشر التعليم الحديث في ربوع السودان . فقد أوعز عباس الأول عام ١٨٥٠ إلى المجلس المخصوص برغبته في أن تؤسس مدرسة بالسودان انقازا لأبناء أهله والمستوطنين به من حجيـم الجهل وأن يقوم على تأسيسها ونظارتها الأميرالاي رفاعة رافع الطهطاوى . وأن يشترك معه في التدريس علم من أعلام النهضة العلمية التعليمية في عصر محمد علي . وهو محمد بيومى أستاذ الرياضيات في المهندسخانة .

ورأى عباس أن يكون نظام هذه المدرسة الابتدائية ؛ وهى الأولى من نوعها في السودان على نظام المدارس المصرية . وعلى نمط ترتيب مدرستى المبتديان وقصر العيني التجهيزية . وأن يقبل ويسجل فيها نحو (٢٥٠) غلاما من أولاد المشايخ والأهلين القاطنين بدنقله والخرطوم وسنار وتاكه وماحققتها .

وفي بربرفتحت أول مدرسة ابتدائية واحتفل بها في يونيه سنة ١٨٧٥ بمناسبة امتحان الطلبة النهائي . وقد أنشد نجباء الطلبة بعض القصائد المنظومة ، على نسق الحفلات المدرسية في مصر . وأنشأ أمين باشا في اللادو عاصمة مديرية خط الاستواء مدرسة لتعليم أبناء الأهليـن ومستشفى ومسجدا .

ولما تولى اسماعيل باشا خديو مصر حكم البلاد .. أمر بافتتاح خمس مدارس في السودان بمديريات الخرطوم وبربرودنقله وكردفان والتاكه (١) .

وفي عهد الخديو توفيق (١٨٧٩) أنشأت في الخرطوم مدرسة طبية (٢) .

٤ — السكك الحديدية في السودان :

منذ القدم كان نهر النيل وطرق القوافل وسائل النقل بين البلدان المجاورة ... ومصر في طليعتها إلى أن أدخلت السكك الحديدية بالسودان بوساطة مهندسى مصر .

وقد مر مد شبكة السكك الحديدية في السودان بثلاثة أدوار :

(الأول) الخطوط التى مدت في أيام حكومة اسماعيل الى نشوب الثورة المهدية .

(الثانى) الخطوط التى مدت أثناء استعادة السودان (١٨٩٦ — ١٩٠٥) .

(الثالث) الخطوط التى مدت بعد عام ١٩٠٥ إلى يومنا هذا .

(١) الأمر العالى إلى حكامدار السودان في ٦ شعبان عام ١٢٧٩ رقم ٢ — الموافق عام ١٨٦٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ١١ أغسطس سنة ١٨٧٩

لما ولي سعيد باشا أمر مصر رأى لى يربط مصر بالسودان ويسهل تبادل اقتصادياتها أن يمد خطوط السكة الحديد بينهما . فبعث بطائفة من المهندسين لفحص المشروع . فسافرت البعثة في عام ١٨٥٢ وقدمت تقريرها ثم قامت بعثة أخرى عام ١٨٦٥ قوامها مهندسون بريطانيون . فاختبروا طبيعة الأرض وخصصت الطريق . وفي النهاية اقترحت إنشاء طريق حديدي بين أسوان والخرطوم إلا أنه لم ينفذ شيء من هذا المشروع — أو المشروع الذي اقترح بعده وهو مد السكة الحديدية إلى شندى أو حلفا ووصل إحداهما بميناء مصوع . وبذلك تتوفر عدة من أيام يستفدها المسافرون من الهند إلى إنجلترا أو بالعكس — كما تستفيد بها مصر بربط الأجزاء التي تألفت منها بلدانها في ذلك الحين .

ولقد جال في خاطر اسماعيل منذ عام ١٨٦٥ أن ينشئ خطا حديديا في السودان . فعهد إلى مستر ووكر والمستر برى لدراسة الطرق اللازمة لإنشاء سكة حديدية تصل بين أسوان والخرطوم كما باشر المهندس اسماعيل مصطفى (الفاكي) في سنة ١٨٦٧ بحث ووصل سواكن بشندى بخط حديدي .

وكانت نتيجة دراسته رسم طريق لهذا الغرض طوله ٥٦٣ كيلو مترا .

ثم عهد اسماعيل بدراسة وصل القطرين إلى مستشاره الفنى مستر جون فولر ، ففى سبتمبر سنة ١٨٧١ سافر فولر إلى وادى حلفا ومنها إلى السودان . ورفقته جماعة من المساحين . وقضوا نحو خمسة أشهر في دراسة المشروع . وأخيرا اقترح مد خط حديدي أولها من وادى حلفا على الشاطئ الأيسر من النيل إلى أن يصل إلى الناحية الممتدة في مواجهة شندى الواقعة على الشاطئ الأيمن . وطول هذا الخط ٥٥٠ ميلا . ويصير تمكئة الخط شمالا بمواصلة نهريه تربطه من وادى حلفا إلى أسوان وجنوبا بخط ثان حديدي من شندى إلى كسلا فمصوع وطوله ٥٠٠ ميل . ثم عدل هذا الخط فيما بعد واستعاض عن ذلك بخط ينتهى عند سواكن رغبة في إيجاد منفذ طبيعي للسودان على البحر الأحمر .

اعتمد الخديو تقرير فولر . وشرع في سنة ١٨٧٣ في مد الخط الحديدي ... وقد تم وصل ما بين وادى حلفا والمتمة . ثم أوقف العمل عام ١٨٧٥ من جراء توقف الرقابة المالية الأجنبية عن مساعدة الحكومة المصرية بالمال . فلم يقضوا بهذا العمل على تجارة السودان أو زراعته فحسب ، بل على حياته أيضا مدة تزيد على ربع قرن فضلا عن أنهم مكثوا الثورة المهدية من الانتشار .

وفي عام ١٨٨٤ — ١٨٨٥ أوصل الجنود المصريون بين وادى حلفا وسرس وهى مسافة حوالى ٥٣ كيلو مترا .

وفي سنة ١٨٩٦ عند ما قامت الجيوش المصرية تعاونها أورطة انجليزية لإنقاذ ثورة المهدي

تقرر مد خطوط حديدية في جميع المناطق التي تتقدم فيها الجنود وتحتلها . فأنشئ الخط من وادي حلفا الى الكرمة على مسافة ١٧٠ ميلا . وقد تم هذا المشروع بسرعة وبصورة جديرة بالإعجاب بفضل الجنود المصريين ثم أنشئ خط آخر يخرق الصحراء من وادي حلفا الى أبي حمد دفن تحته آلاف المصريين . وأخيرا — في الحملة الثالثة — أنشئ خط على شاطئ النيل من أبي حمد الى عطبرة ثم مد الى الخرطوم على بعد ٩٣١ كيلو مترا من وادي حلفا .

وقد انتهت هذه الأعمال في الحادى والثلاثين من ديسمبر سنة ١٨٩٩ حيث افتتح الخط للاستغلال واستكملت الأعمال بتشيد جسر على النيل . ثم اتصلت الخرطوم بسنار على النيل الأزرق ومنها إلى القضايف وكسلا . كما اتصلت الخرطوم بكوستى (على النيل الأبيض) ومنها إلى الأبيض (١٩١٢) واتصلت عطبرة بالسودان .

وفي عام ١٩١٠ استمر مد السكة الحديدية جنوبى الخرطوم . وفي العام نفسه تم فتح كوبرى النيل الأزرق القائم بين الخرطوم والخرطوم بحرى . وفيها تم بناء كوبرى النيل الأبيض الواقع فى رباك . و مدت السكة الحديدية من سنار مخترقة الجزيرة إلى كوستى على ضفة النيل الأبيض الغربية . وفي العام التالى مد الخط الحديدى إلى الأبيض فاتصلت بالخرطوم .

وكان من نتائج إيصال بلاد السودان بالسكة الحديدية أن تحسنت كثيرا أحواله الاقتصادية والزراعية وأفضت أخيرا الى نجاح المشروعات الزراعية الكبرى القائمة فى السودان الآن .

وبالرغم من الضيق المالى الذى لحق بمصر فى عام ١٩١٠ فقد أعطت الحكومة المصرية السودان مبلغ ٣٥٤,٠٠٠ جنيه مصرى لمد السكة الحديدية جنوبى الخرطوم وإكمال الكوبرى الذى يصل بين الخرطوم والخرطوم بحرى .

وقد بلغ مجموع أطوال الطرق (العادية) التى شقت عام (١٩١٠-١٩١١) ٢٣١ كيلومترات . تم كل هذا بفضل جهود أورطة السكة الحديدية . وكان آخر من تولاها اللواء محمد فاضل باشا .

وفي عام ١٩٢٦ تم ربط كسلا ببور سودان .

و يبتدىء من هذا البيان الملخص أنه لولا أموال مصر لما مدت معظم الخطوط الحديدية السودانية .

الاستكشافات الجغرافية في أعالي النيل وصحارى السودان

وفي عهد اسماعيل باشا - ويهتمه غلاة المستعمرين الإنجليز بتهم شائنة من تبذيره ومطامعه - تمت عشرات من الاستكشافات الكبرى التى تفخر أكبر الدول لواحدة منها . ولدينا ثبت هام دونه الجنرال الأمريكى شارلس بورمرى استون رئيس البعثة العسكرية فى الجيش المصرى من عام ١٨٧٠ الى ١٨٨٢ وهذا الثبت الهام يلقى ضوءا باهرا للأعمال الجغرافية التى بفضلها أدخلت مصر الى السودان حضارة العالم الحديث (١) :

١ — رحلة الكولونيل جوردون من جندكورو الى بحيرة البرت نيانزا برفقة واطسون وتشينيدال وجيسى لمعرفة مجرى النيل الأبيض فى تلك الجهات والوقوف على أحوال البلاد الممتدة على ضفتيه ودراسة الأحوال الجوية والطبيعية والزراعية وسواها .

٢ — رحلة واطسون وتشينيدال بأمر من جوردون من الخرطوم الى جوندكرو للغرض المهمة عينها .

٣ — رحلة واطسون وتشينيدال أيضا فى ديسمبر ١٨٧٤ الى رجاف بالقرب من جوندكرو لرصد انتقال الزهرة ويضعها تقريرا عنه للراصد الفلكية بمصر والغرب .

٤ — رحلة جيسى بأمر من جوردون الى بحيرات البرت نيانزا وطوفه فيها للوقوف على على اتساعها وعلى مدى المنصب من مياهها فى النيل سنويا ولمعرفة أحوال القبائل القاطنة على سواحلها وغير ذلك .

٥ — رحلة الأمريكى شايبه لونك بأمر جوردون لارتياح مجرى النيل واختباره عند بحيرة ابراهيم .

٦ — رحلة لينان وجيسى وباجيا تحت امره جوردون لتحقيق مجرى النيل ودرسه درسا دقيقا ما بين شلالات كما وبحيرة البرت نيانزا .

٧ — اكتشاف جيسى الفرع الخارجى من النيل بالقرب من بحيرة البرت نيانزا والسائر نحو الشمال الشرقى .

٨ — اكتشاف الرحالة باجيا الفرع الخارجى من بحيرة ابراهيم والسائر نحو الشمال

- ٩ — رحلة جورودن بين فويرا ومرولى لدرس مجرى النيل بينهما .
- ١٠ — رحلة لونج وماينو إلى البلاد ما بين النيل الأبيض بالقرب من جندكرو وبحر الغزال لاختبارها ودرس أحوالها وطبائعها واستطلاع ما كياكا ونيام نيام والنمائم .
- ١١ — رحلة الكولونيل كولستون ومعه خمسة من ضباط أركان الحرب لاستكشاف وتخطيط الطريق ما بين الدبة وعييل .
- ١٢ — تجول الكولستون الأمريكى في الجزء الشمالى من إقليم كردفان لوضع تقرير واف عنه وقضائه عدة شهور في تلك المهمة .
- ١٣ — رحلة الميجر الأمريكى بروت لارتياد إقليم الكردفان عامة والوقوف على دقائقه ووضع خريطة شاملة مفصلة لغاية الدرجة الثانية عشرة من العرض الشمالى وتجواله وبرفته خمسة مصريين من ضباط أركان الحرب في تلك الأصقاع تجولا قطع فيه نيما وستة آلاف كيلومترا وتحديد سبعة عشر موقعا تحديدا فلكيا .
- ١٤ — قيام الدكتور بفند تحت إمرة كولستون وبروت الأمريكيتين بإجراء اختبارات نباتية في تلك البلاد لمعرفة نباتات وأزهار إقليم كردفان والعود بمجموعة نباتية منها كان لها شأن يذكر عند علماء التاريخ الطبيعى .
- ١٥ — قيام الكولونيل بردى واللفتنانت كولونيل مايسون وخمسة من ضباط أركان الحرب المصريين بارتياح الطريق وسيره ما بين دنقله والفاشر عقب استيلاء الجنود المصرية على دارفور .
- ١٦ — رحلة الكولونيل بردى واللفتنانت كولونيل مايسون والميجر بروت وتسعة من ضباط أركان الحرب المصريين إلى دارفور ودار فريت وحفر النحاس واستطلاعهم أحوال تلك البلاد الجوية والطبيعية والزراعية والمعدنية وسيرهم من جبل ميدوب شمالا إلى شيكا جنوبا ووادى غربا ووضعهم خريطة عامة شاملة لجميع هاتيك الأصقاع بعد اجتيازهم ٦٥٠٠ كيلومتر وتعيينهم ٢٢ مركزا فلكيا دقيقا .
- ١٧ — قيام الدكتور بفند تحت رئاسة الكولونيل بروت بإجراء اختبارات نباتية لمعرفة نباتات إقليم دارفور وأزهاره والعود منه بمجموعة نباتية كان لها شأن المجموعة التى جاء بها الدكتور من كردفان .
- ١٨ — رحلة مستشل الجيولوجى وأميلانو وبعض ضباط أركان الحرب المصريين من قنا إلى البحر الأحمر بالقرب من القصير ووضع خريطة لها وتقرير علمى عنها .

١٩ — قيام القاء مقام عهد مختار ومساعدته الصاغ عبد الله فوزى باستطلاع الأرض ما بين زيلع وهرر وتخطيطها ووضع خريطة لها وللبلاد الواقعة في جنوبها من جميع الجهات .

٢٠ — رحلة ميتشل وبعض الضباط إلى البلاد الواقعة في شمال زيلع الغربى للوقوف على حالها من الوجهة العلمية بصفة عامة والجيولوجية بوجه خاص .

٢١ — بعثة الكولونيل لو كيت والكولونيل فيلد والفتنانت كولونيل دويك والضباط المصرى بليغ والميجرات ديوليو ودنيس ويوهولى والكابتين أرجنيس وعدة من ضباط أركان الحرب إلى جوار مصوع وهضبة الحبشة لدرس طبيعة الأرض وطبوغرافيتها ومناخ البلاد ووسائل معيشتها ولوضع خريطة مفصلة لها .

٢٢ — بعثة ميتشل بعد اكتشافه منجمى الذهب القديمين وأميلانو من مصوع إلى هضبة الحبشة لاجراء أبحاث جيولوجية وهى البعثة التى أسرف فيها الأحباش ميتشل ورجاله وأذاقوهم العذاب ألوانا وصنوبا .

٢٣ — رحلة الضابط عبد الرزاق نظمى وبعض زملائه من أركان الحرب المصريين من بربرة إلى جبل دوبار للوقوف على حال البلاد الواقعة بينهما ووضع خريطة تليينها وتشرحها .

٢٤ — رحلة الكولونيل وورد واليوزباشى صدق إلى سواحل المحيط الهندى الافريقية الشرقية لدرس طبيعتها ومعرفة مواقعها ووضع خريطة تفصيلية لها .

٢٥ — رحلة الميجر هولتر يصحبه ضابط من ضباط أركان الحرب لاستطلاع الطريق بين أسيوط وعين العجبة ووضع خريطة لها تسهل على القوافل السير فيها .

٢٦ — رحلة الضابط محمد هدايت من ضباط أركان الحرب تحت إدارة متزنجير للاستطلاع ما بين فردت تجوره وبحيرة عوسا .

٢٧ و ٢٨ و ٢٩ — بعثات مختلفة إلى خط الاستواء لاجراء اختبارات واستطلاعات بارومترية وترمومترية متنوعة .

٣٠ — بعثة ريتشارد برتن إلى أرض مدين للوقوف على معادنها وغلاتها وبرتن رحالة مشهور فى العمورة . وقد وضع كتباً ترغب فى مطالعتها ووصف فيها أسفاره وصفا حيا .

هذا علاوة على رحلة السير صمويل بيكر الكبرى فى إقليم مديرية خط الاستواء التى انضمت الى منطقة الحضارة المصرية برضى أهلها .

وكان الغرض من هذه الرحلة كما جاء في كتاب شونيفرت الجغرافى الألمانى (فى قلب أفريقيا) هو إدخال الحضارة الى ربوعها وتوطيد دعائم المدينة فى مدائنها وتنظيم الادارة وإلغاء الرق وترتيب التجارة على أساس قوى ونظام ثابت .

وقد ذكر السير صمويل باكر فى كتابه (الاسماعيلية) ، كل التفاصيل والأحوال المتعلقة بمحلمته التى صرفت عليها الحكومة المصرية ما مقداره (عشرون مليوناً من الفرنكات) وكان ابتداءها فى ٨ فبراير سنة ١٨٧٠ وانتهائها فى أغسطس ١٨٧٤ وقد كتب السير صمويل باكر عند عودته الى مصر ما نصه :

”لقد تركت خلفى حكومة وضعت قواعدها على أساس مكين . والأهالى يدفعون بكل انتظام الضرائب المفروضة على الحبوب — وتم بحمد الله طرد صيادى الرقيق من تلك البقاع“ .

ولإصلاح شئون السودان فى أيام حكم اسماعيل وتنظيم ادارته قسم الى ثلاثة أقسام :

أولاً — مديرية دنقلة وبربر وهما فى الأصل تابعتان لمصر .

ثانياً — الخرطوم وكردفان وسنار وفزوغلى والنيل الأبيض بما فيها مديرية فاشودة . وكانت قاعدة هذا الجزء — مدينة الخرطوم .

ثالثاً — السودان الشرقى وسواكن ومصوع وكسلا والجهات المجاورة لها .

أما أعمال جوردن الأولى التى أداها لأجل مصر فى السودان حتى أقاليم خط الاستواء فتستحق سفراً ضخماً ، لأن هذا القائد والموظف فى حكومة مصر عند ما استدعى بعد الاحتلال البريطانى كان مهتدياً بوحى حكومة لندن .

لقد عمل جوردن من عام ١٨٧٤ الى عام ١٨٧٩ فى مديرية خط الاستواء المصرية لأجل تحقيق أهداف مصر فى تلك البقاع الإفريقية . فلم يكن يسطر سطر الخديوى الى بحيرة فيكتوريا فحسب ، بل كان على رأس الضباط والموظفين المصريين والأوربيين يفيدون الإنسانية بما ينشرونه من الوان الحضارة وتوطيد الأمن . وكان أول من رسم خريطة لمجرى النيل من خط الاستواء الى الخرطوم . رسمها بمعاونة ضباط الجيش المصرى من عام ١٨٧٤ الى عام ١٨٧٧ وهى محفوظة الى اليوم بوزارة الحربية البريطانية بلندن .

ثم نقل مركز الحكومة من جندوكرو الى اللادو .

٦ — البريد والتلغراف :

وأدخلت مصر نظام البريد الحديث فى السودان كما أدخلته فى الوجه البحرى أو القبلى . فقد عهدت الحكومة المصرية الى أحد رجالها بإنشاء مكاتب منظمة للبريد فى عواصم السودان .

فأنشئت إدارة للبريد في الخرطوم عام ١٨٧٣ واحتفل بافتتاحها احتفالا فخما^(١). وأنشئت مكاتب أخرى منظمة للبريد في الخرطوم ودنقلة وبربروكسلا. ثم في سنار والمسامية والقضارف وفازوفلي وفاشودة والأبيض والفاشر.

وبلغت الخطوط التلغرافية التي أنشئت في السودان لغاية سنة ١٨٧٠ — ٢١١٠ كيلو مترات. وبلغ عدد مكاتب التلغراف في مدن السودان ٢١ مكتباً وذلك سنة ١٨٧٧.

ومما يذكر أن الكولونيل ستوارت أورد في تقريره عن السودان المنشور في الكتاب الأزرق الانجليزي عن مصر سنة ١٨٨٣ (ج ١١ ص ٨) عدد الخطوط التلغرافية السودانية والمدن التي وصلت بينها — وعددها تسعة خطوط رئيسية.

٧ — النقل النيلي :

واذ نتحدث عن النقل النيلي ، يتعين أن نذكر في هذا السياق أنه كان لمصر أسطول للنقل البحري تمخر سفنه البحر الأحمر ، على أيام محمد علي وإسماعيل . ومن أهم البواخر المصرية حتى عام ١٨٧٩ هي :

أسماء البواخر	أسماء قبطاناتها	حمولتها
الحديدة	بكاشي عمر قبودان حجازي	٦٢٦ طن
ينبع	» عمر قبودان الطويل	٦٠٩ »
القصير	صاغ قول أغا سي رينل قبودان	٩١٧ »
مصوع	صاغ قول أغا سي قاسم قبودان العجوز	٤١٠ »
كفيت	قائمقام علي شكرى بك	٧٥٠ »
الحجاز	بكاشي عبد الله قبودان	٦٠٩ »
سواكن	» حسن قبودان جركس	٩٠٠ »
نجد	» مصطفى قبودان العنتبلي الكبير	٦٠٠ »
جده	» محمود سلام قبودان	٦٠٠ »

(١) — الوقائع المصرية — العدد ٥٤٨ — ١٠ مارس سنة ١٨٧٤

ولكن حدث أن لحق الإهمال بتلك النقالات حينما أصيبت البلاد بالارتباك المالى قبيل الاحتلال البريطانى . فبيع الأسطول الحربى ودمرت معظم البوارج الحربية وكذا دور الصناعة البحرية ومن ثم ألغيت البحرية .

وما لبث الأمر طويلا حتى اشتعلت نيران الثورة فى أنحاء السودان فلجأ أولو الأمر الى الاستعانة ببعض البواخر النيلية التى كانت راسية فى دور الصناعة وأصلحوها واستخدموها الجنود الإنجليز لمقاتلة السودانيين . وكانت تنقلهم الى جنوبى الشلال الأول . ومن هذه السفن — الفيوم والغربية والحلة (نمرة ١) وبني سويف وكانت فوق الشلال . أما التى تحت الشلال فخمسة عشرة سفينة هى : مصر الكبير والعزيزيه والسودان والسعودية وطهطا المستجد ونمرة ٤ وقنا ودمياط وجاى فرح والمنيا والبحيرة والنصرية وشبراخيت وطيرسعد ونمرة ١١ .

٨ — الأسطول النيلي فى حملة دنقلة :

ولما شرعت الحكومتان المصرية والبريطانية فى استرجاع السودان عام ١٨٩٦ احتاج الأمر إلى بواخر نيلية حربية وابتاعت مصر من إنجلترا عدة منها وحملت قطعها الى وادى حلفا وهناك صار تركيبها .

وقد كان بين أسوان وحلفا ١٢ سفينة . جرى إعداد سبع منها للصعود فوق الشلال الثانى عند ارتفاع النيل . منها ٤ مدرعة و ٣ غير مدرعة . واشترت ثلاث بواخر حربية مدرعة من إنجلترا وأسموها : الظافر والفتاح والناصر .

وفى المدة بين عامى ١٨٩٨ و ١٩٠٤ وصل عدد السفن البحرية فى السودان الى ١٩٠٤ عشرين وابورا بعضها كان فى السودان قبل الفتح والباقي جث فى الحملة النيلية سنة ١٨٨٥ والفتح الأخير (١٨٩٦ — ١٨٩٨) وهذه الواورات من أنواع شتى .

(١) السلطان والملك والشيخ . وهى مدرعات قوية بنيت فى خلال الحملة على الخرطوم سنة ١٨٩٨ .

(٢) الظافر والناصر والفتاح . وهى المدرعات التى بنيت فى أثناء الحملة على دنقلة سنة ١٨٩٦ .

(٣) طماى والحفير وأبو طليح والمتمة . وهى من عهد الحملة النيلية .

(٤) دال وخيبر وعكة وعمارة . وهى من النوع الصغير .

(٥) الجديد . بنى بعد الفتح .

(٦) بردين والصفافية . وهما من الطراز القديم .

(٧) الطاهرة والتوفية . وهى وابورات صغيرة .

وفي خلال وجود الجيش المصرى فى السودان حتى عام ١٩٢٤ ، كانت مصلحة الواپورات والمراكب فى السودان هى التى تدير حركات السفن الأميرية ، بعضها تقوم بالعمل بين الشلال الأول والثانى وبعضها فى دقله بين الشلال الثالث والرابع والباقى فى الخرطوم للاشتغال فى النيلين الأبيض والأزرق ، وكانت تستخدم لنقل الركاب والبريد والبضائع والمهمات .

كل هذا الأسطول النهري شيد بأموال مصرية — ولا يدري أحد ماذا تم به عقب إرغام جيش مصر على الانسحاب من السودان عام ١٩٢٤ .

٩ — إعادة تعمير الخرطوم والمدن الكبرى :

ولم تكد تنتهى الأعمال العسكرية فى عام ١٨٩٨ حتى بدأت معاول السلام والتعمير نشاطها فى بقاع السودان . بعد ما أصابها من تخريب وتدمير منذ سقوط الخرطوم فى أيدي الثوار . وكان أول ما اتجهت الفكرة إليه جعل مدينة الخرطوم عاصمة للسودان كما كانت قبل الثورة .

وقد استهلّت أعمال الانشاء والبناء فى عام ١٨٩٩ وفى هذا السياق ينبغى ألا يغيب عن البال أن سردار الجيش كتشتر باشا كان قد استصدر أمرا عاليا من سمو الخديو لإلغاء أمر استثناء أهالى القاهرة والاسكندرية من التجنيد ، أسوة بباقي القطر ، للحصول على المجندين من بين طوائف الحرف اللازمين لانهاض السودان بعد كبوته وخرابه خلال ١٥ سنة .

وكان أول بناء شرع فيه — سراى الحاكم العام وسردار الجيش ، التى بناها اللواء ممتاز باشا خلال حكمه اديته (١٨٧١ — ١٨٧٣) وتناول الثوار هدم معظم اجزائها ولم يتركوا منها إلا حوائط الواجهة بغير سقف ولا نوافذ ، واستمر العمل بها من أول سنة ١٨٩٩ إلى سنة ١٩٠٦ بيد أن ونجت باشا ، سردار الجيش ، سكن فى جناح منها أعد له عام ١٩١٠ وما زال القصر باقيا إلى اليوم يدل على نفاخته .

وشيد الجنود المصريون قصر دواوين الحكومة الذى يضم بين جوانحه إدارات المالية والحربية والقضاء والداخلية والزراعة ، وهو بناء كبير ذو طابقين ، كما أقاموا مباني مصالح البريد والتلغراف والتليفونات .

وبنى الجيش المصرى مباني المكاتب الحكومية الخاصة بتسجيل الأراضى والصحة والمطبعة الأميرية ورئاسة المحاكم الشرعية ، وما يذكّر أنها بنيت فى الأصل لى تكون أما كن للتجارة .

ولما كانت رئاسة الجيش المصرى فى الخرطوم ، ومعظم قوات الجيش موزعة على أنحاء السودان ، فقد شيدت أربع ثكنات كبيرة تحيط بالخرطوم من الخارج ، وسميت ثكنات سعيد واسماعيل وتوفيق وعباس ، وأنشئت ثكنة خامسة فى الخرطوم لكتيبة مشاة فضلا عن ثلاث

شكات لثلاث بطاريات مدفعية ، كما شيدت ثكنة كبيرة أو بعارة أخرى مدينة صغيرة تحتوي على مشترات من المباني المنفصلة التي تشغل حوالى خمسين فدانا ، وقد ساهم البنائون المصريون على نفقة حكومتهم فى بناء ثلثى المباني ثم قامت الحكومة الإنجليزية بتكملة ما تبقى .

وبنيت مخازن الأسلحة ومهمات وذخائر الجيش داخل الشكات الانجليزية لغرض خاص .

وأقيمت طابية كبيرة للدفاع ثم سلمت للجيش الانجليزى فى عام ١٩٠٦

وأنشئت ثكنة كبرى للأشغال العسكرية ومخازنهم وورشهم . الخ . وبجوارها أقيمت مخازن وورش مصلحة الأشغال الملكية . وبنى سجن عسكرى . وعلى نفقة وزارة الأوقاف المصرية شيد فى الخرطوم المسجد الكبير الفخم — بذته مصلحة الأشغال العسكرية تحت إشراف الملازم محمد لبيب الشاهد (لواء فيما بعد رحمه الله) .

وفى الخرطوم البحرية أنشئت بضعة مخازن وورش كبرى . بها ما يلزم الجيوش من مهمات وملابس ، وهذا البناء يشغل حوالى ٢٠ فدانا ، كما بنى سجن مدنى يسع ثلاثة آلاف مسجون .

وبأموال مصرية شيدت مخازن تعيينات الجيش ، فضلا عن مخازن وورش كبرى لمصلحة وابورات النيل والسفن (١٩٠٢-١٩٠٧) .

أما أهم المنشآت العامة التى عمرتها الخرطوم فهى — بلا مرء — الجسر المائى الحاجز لياه مدة الفيضان .

ليس هذا فحسب كل ما شيده المصريون العسكرون فى الخرطوم . فإن القائمة الطويلة . ولن نأتى منها إلا بالعمائر الهامة كالمستشفى العسكرى الكبير . ومساكن كبار الموظفين الانجليز (حوالى ٢٢ مسكا) ومباني مديرية الخرطوم التى تضم أفرعها المختلفة والمحاكم المحلية التى تزدهر بها المدينة حتى اليوم .

وفى أم درمان شيدت ثكنتان كبيرتان . ومستشفى عام وكنة للدفعية بالإضافة إلى شكات للخيالة .. الخ

كل هذه المنشآت بناها المصريون بأموال مصرية فى الخرطوم وأم درمان ، ما عدا كلية جوردون فقد شيدها المصريون بأموال التبرعات الانجليزية .

*
* *

وفى العظيرة وفى شندى وفى حلفا وفى بربر وفى واد مدنى وفى كسلا وفى الأبيض والقاهر ... فى كل هذه المدن شيد المصريون وعمرها . وأقاموا معالم الحضارة والعمران من مستشفيات ومساكن ومعاهد ... الخ .

حلفا :

وما دمنا بصدد الحديث عن المدن ، فينبغي أن نذكر بوجه خاص (حلفا) فقد كانت قرية صغيرة إلى أن بدئ في إنشاء رأس السكة الحديدية . فبُنيت فيها ورشة كبرى ووكالة للجيش ومستشفى عسكري ومسجد .

وَمَدَّ مِنْهَا خَطَّانَ حديدِيَّانِ أَحَدُهُمَا يَسِيرُ مَحَاضِيَا لِلنَّيْلِ إِلَى الْكِرْمَةِ وَثَانِيَهُمَا يَخْتَرِقُ الصَّحْرَاءَ إِلَى أَبُو حَمْدٍ وَالْخَرْطوم .

بورسودان :

وهذا هو ثغر السودان ، المنفذ الوحيد الصناعي للآقطار السودانية الشاسعة ، الذي لا يعد شيئا يذكر — إلى جانب المنفذ الطبيعي نحو مصر الشمالية ، عمل الانجليز على إنشائه بدلا من سواكن فأُنشئَ بِأَمْوَالٍ مِصْرِيَّةٍ ، وشيدت فيه المباني والمنشآت وأُسِّمَتْهُ بَورِ سَودَانٍ واحتفل بافتتاحه يوم ٢٧ يناير عام ١٩٠٦

ونعتقد بعد قراءة هذا البيان الملخص عن تراث مصر في السودان أنه قد وضح من أنشأ الطرق في السودان وعبدها ؟ ومن مَدَّ الخُطوطَ الحديدية في القفر البلقع ومن صانها ؟ والجسور فوق الأنهار ومن أقامها ؟ والقصور والمنشآت المنيعة ومن بناها ؟ والدواوين والمساجد والخانئس ومن شادها وعمرها ؟ والجوارى المنشآت في البحر كالأعلام من أسسها وأجرها ؟ . والأسلاك البرقية والتليفونية من أنشأها وقام بإدارتها ؟ ومن الذي وطد الأمن ومسح الأرض ؟ أليس هم أبناء وادي النيل ؟

بكجاشي عبد الرحمن زكي

مدير المتحف الحربى

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

وبعد فقد حضر في هذا المجلس
العلماء والفقهاء

والدعوات والخطباء
والشيوخ والمعلمين

الذين هم
أهل العلم والدين

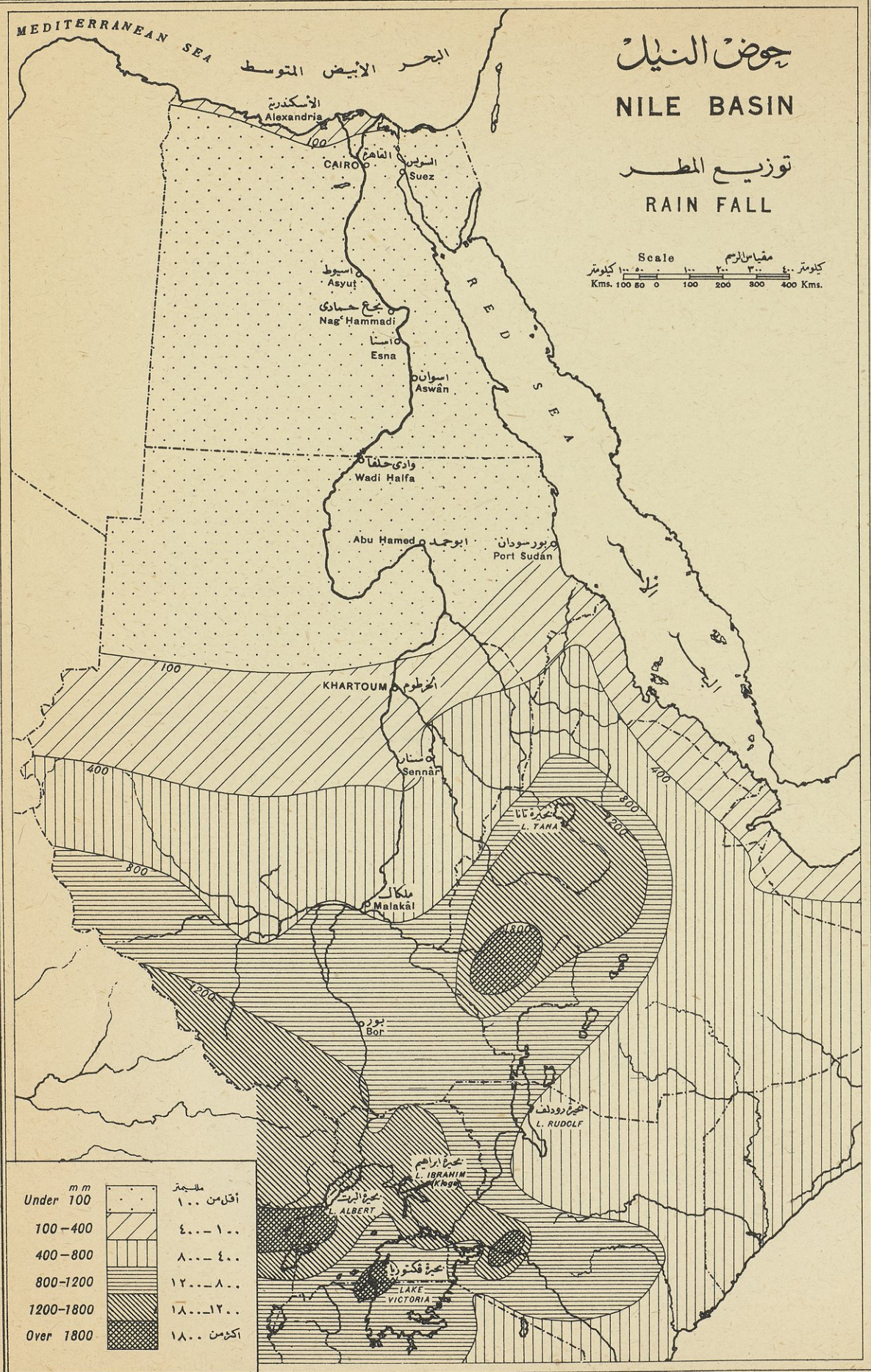
حوض النيل

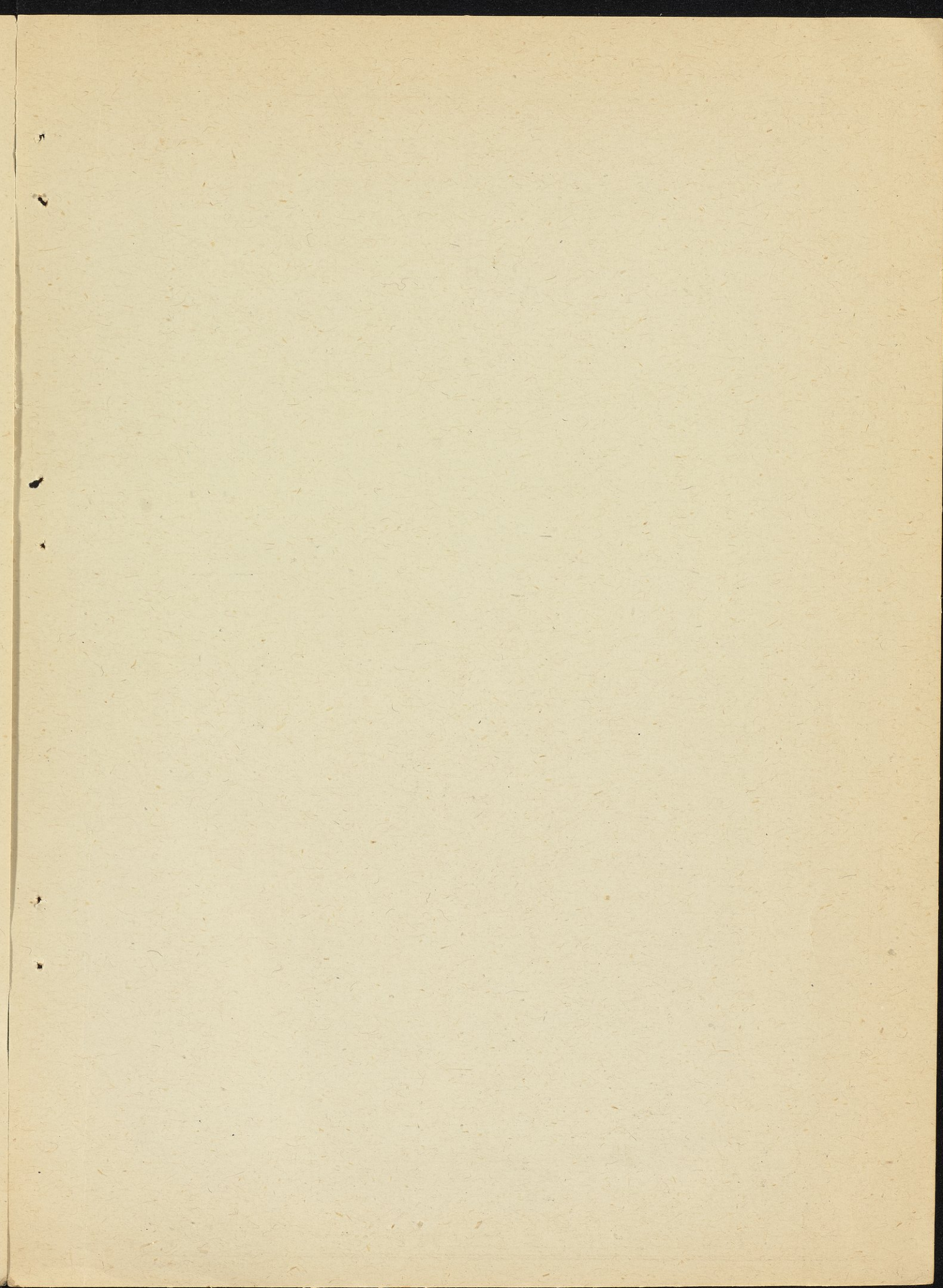
NILE BASIN

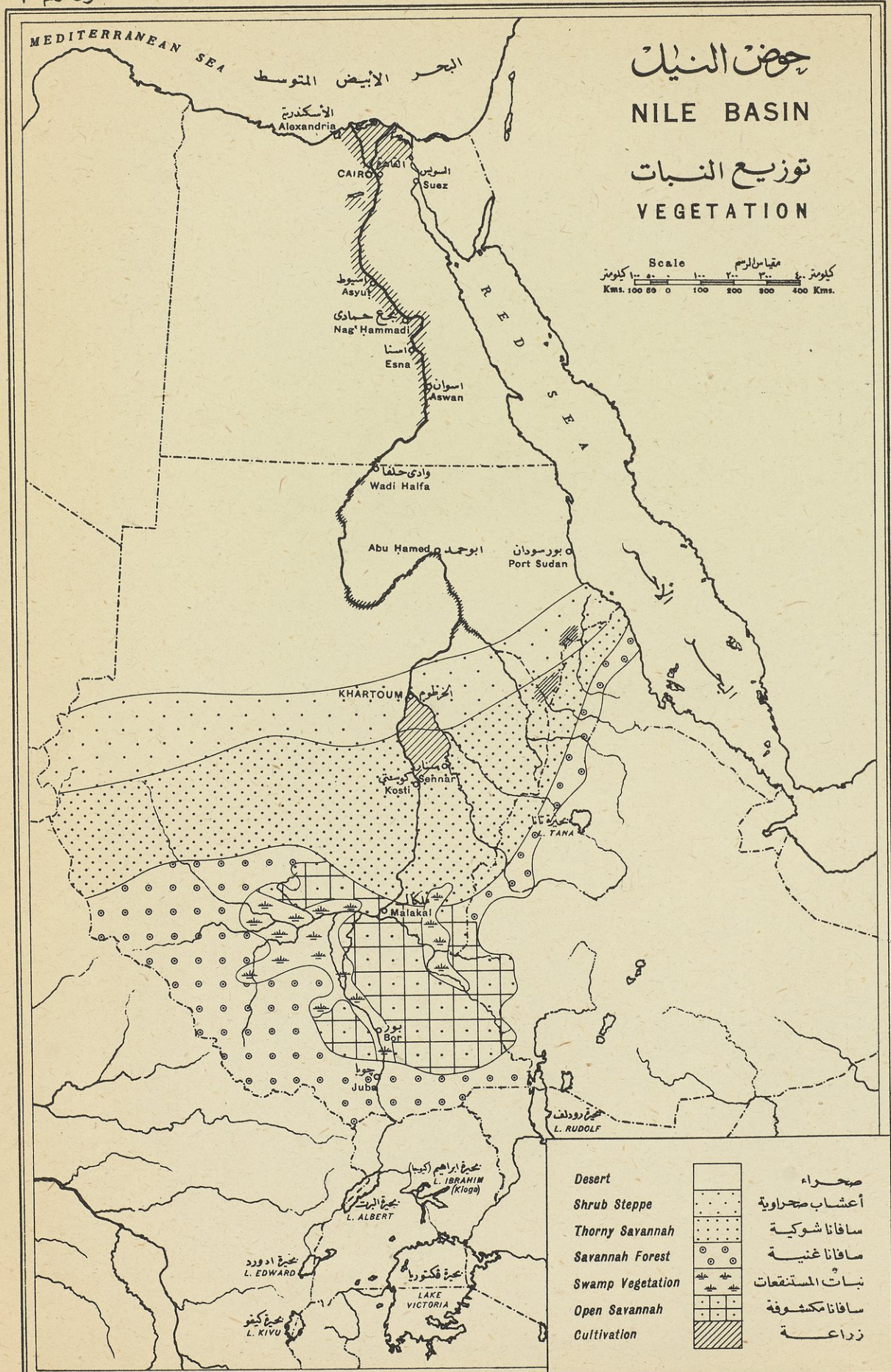
توزيع المطر

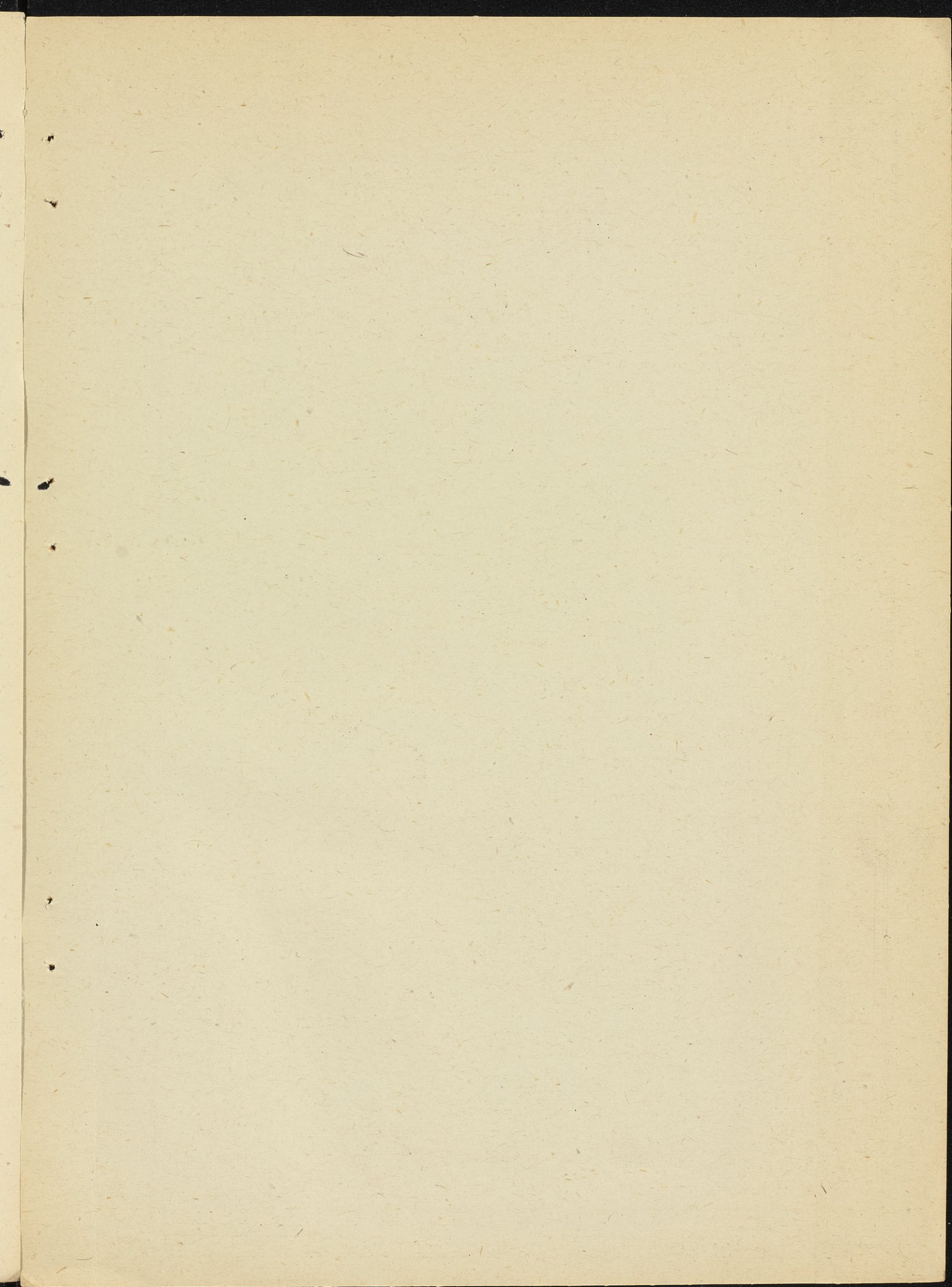
RAIN FALL

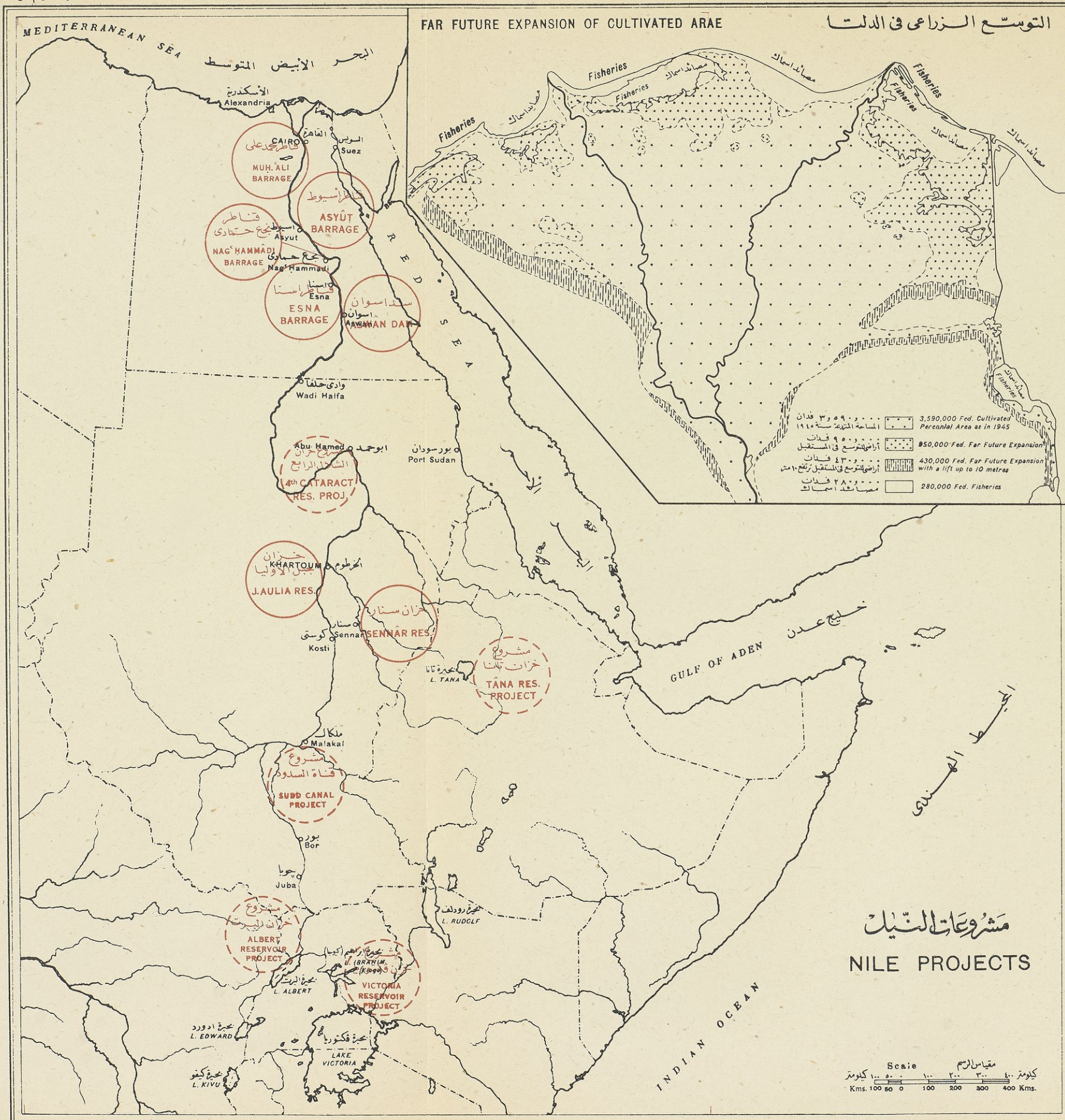
Scale
 كيلومتر ٤٠٠ ٣٠٠ ٢٠٠ ١٠٠ ٠
 Kms. 100 80 0 100 200 300 400 Kms.

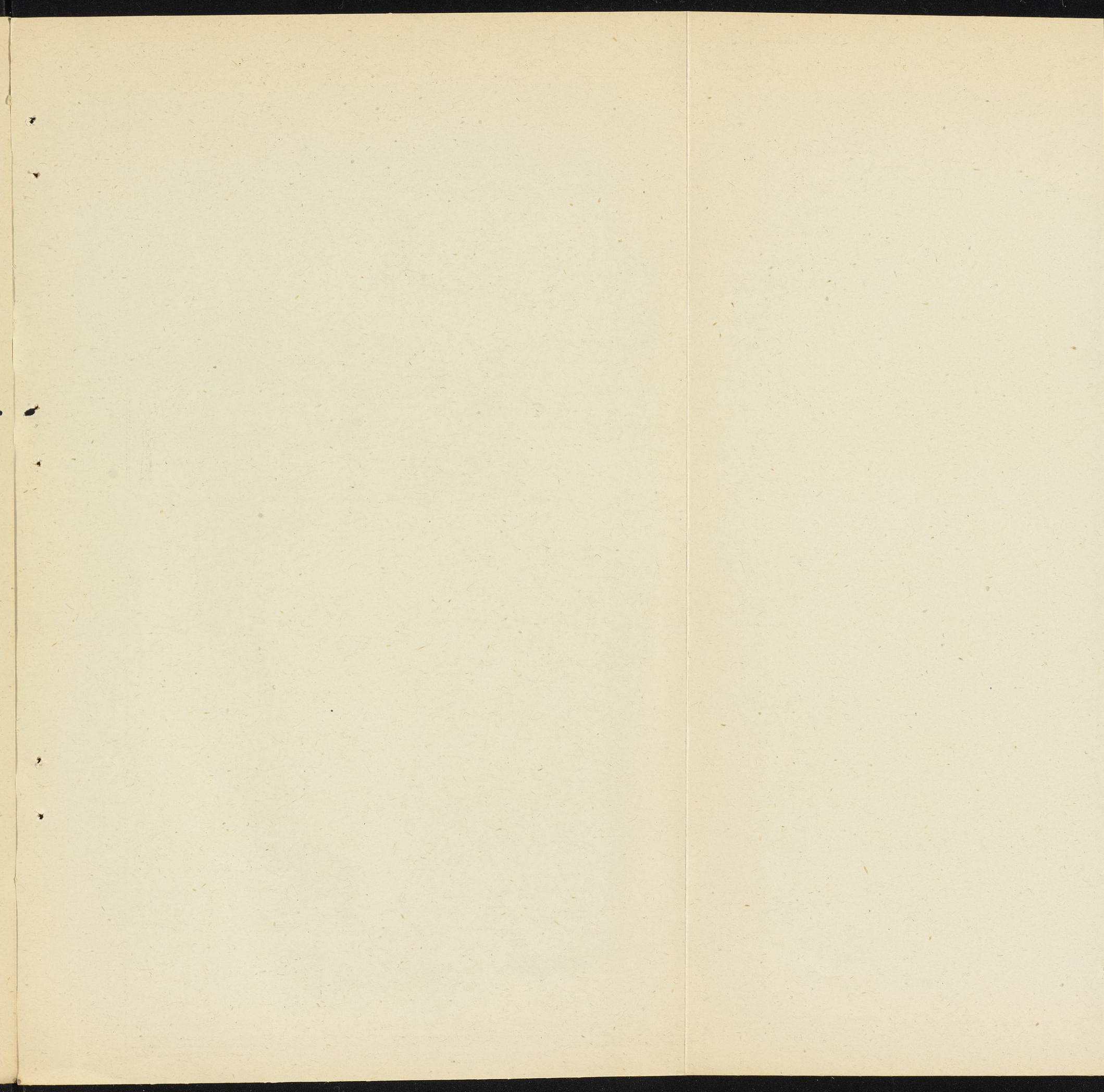


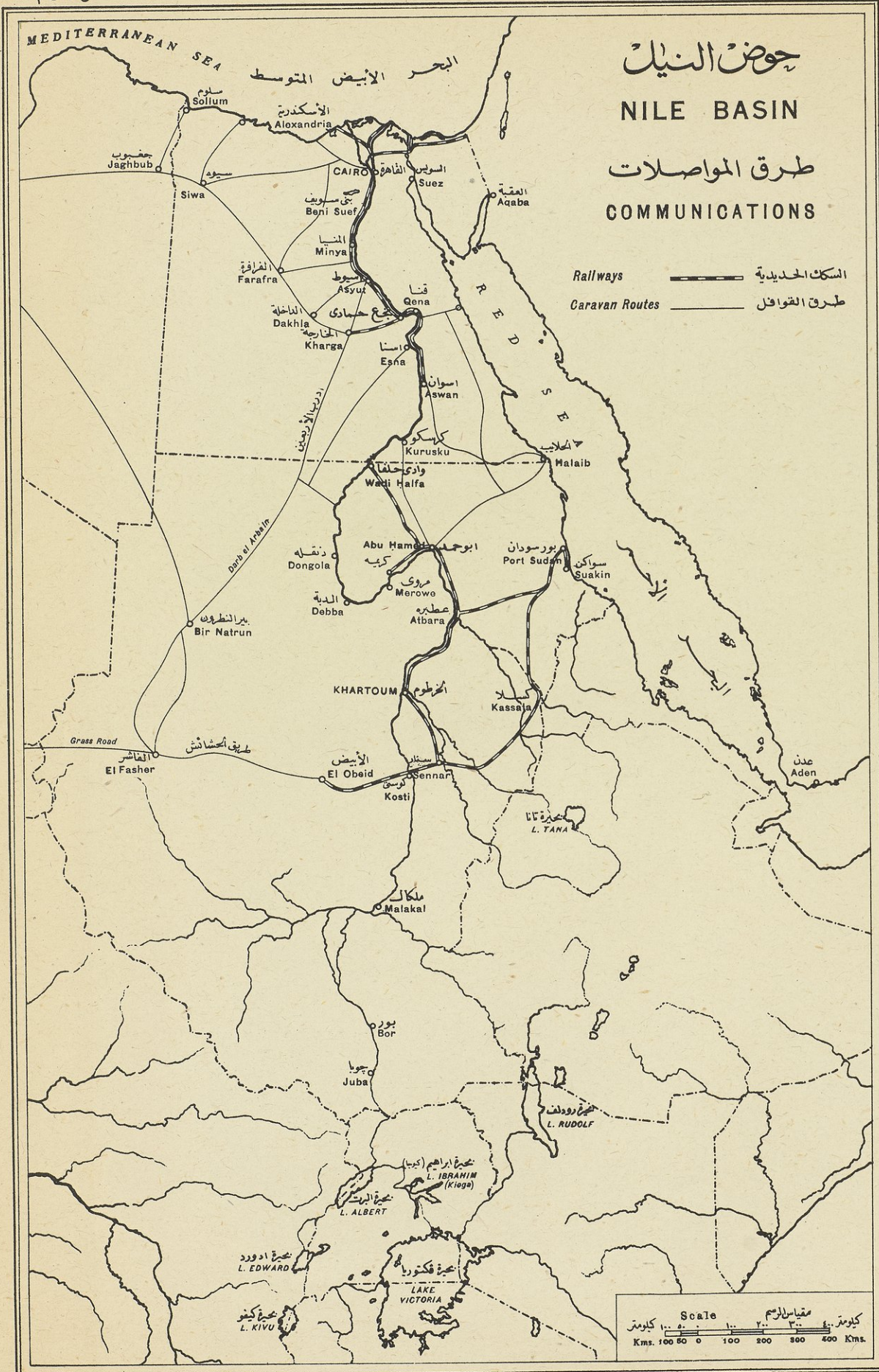


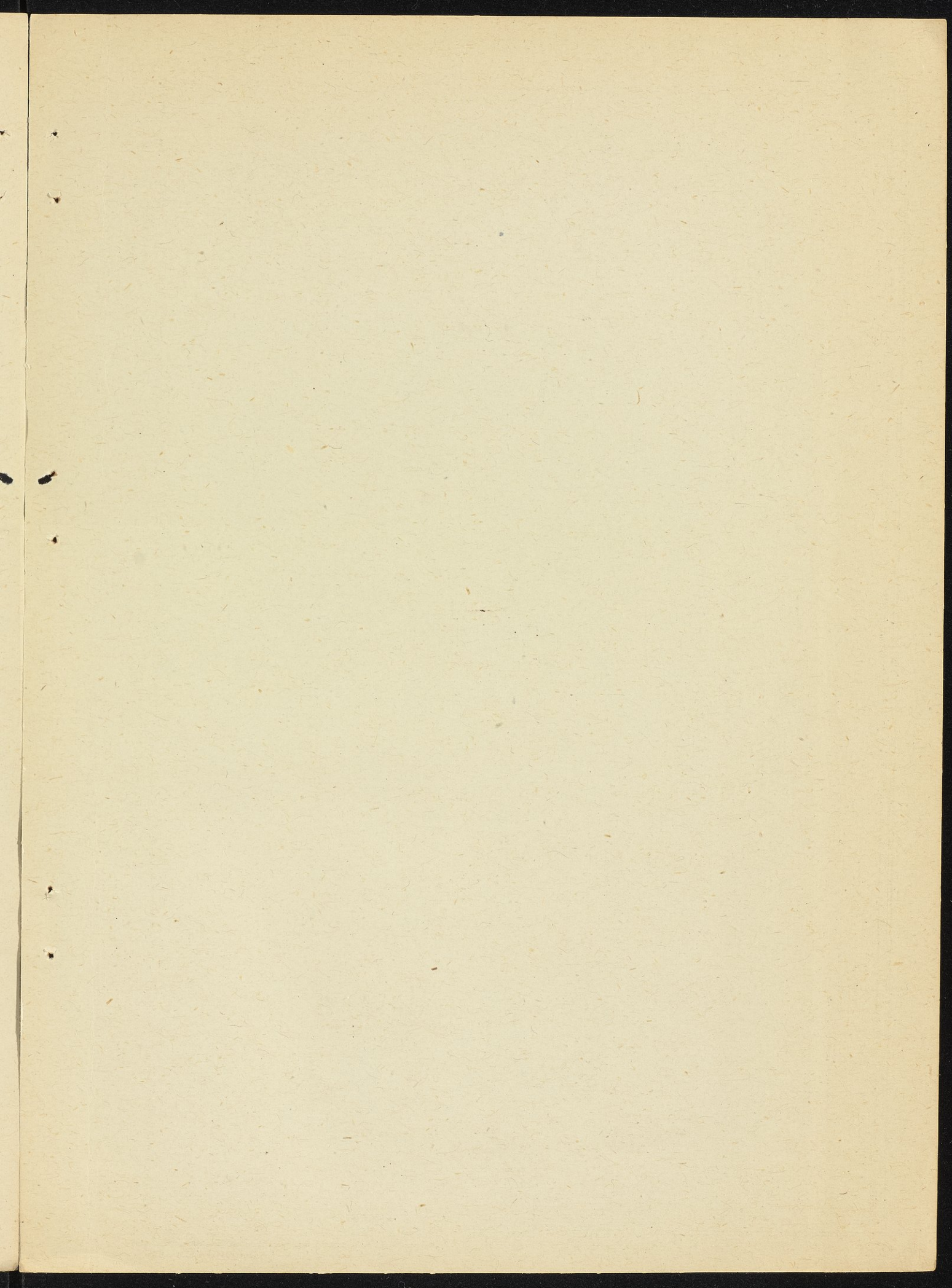


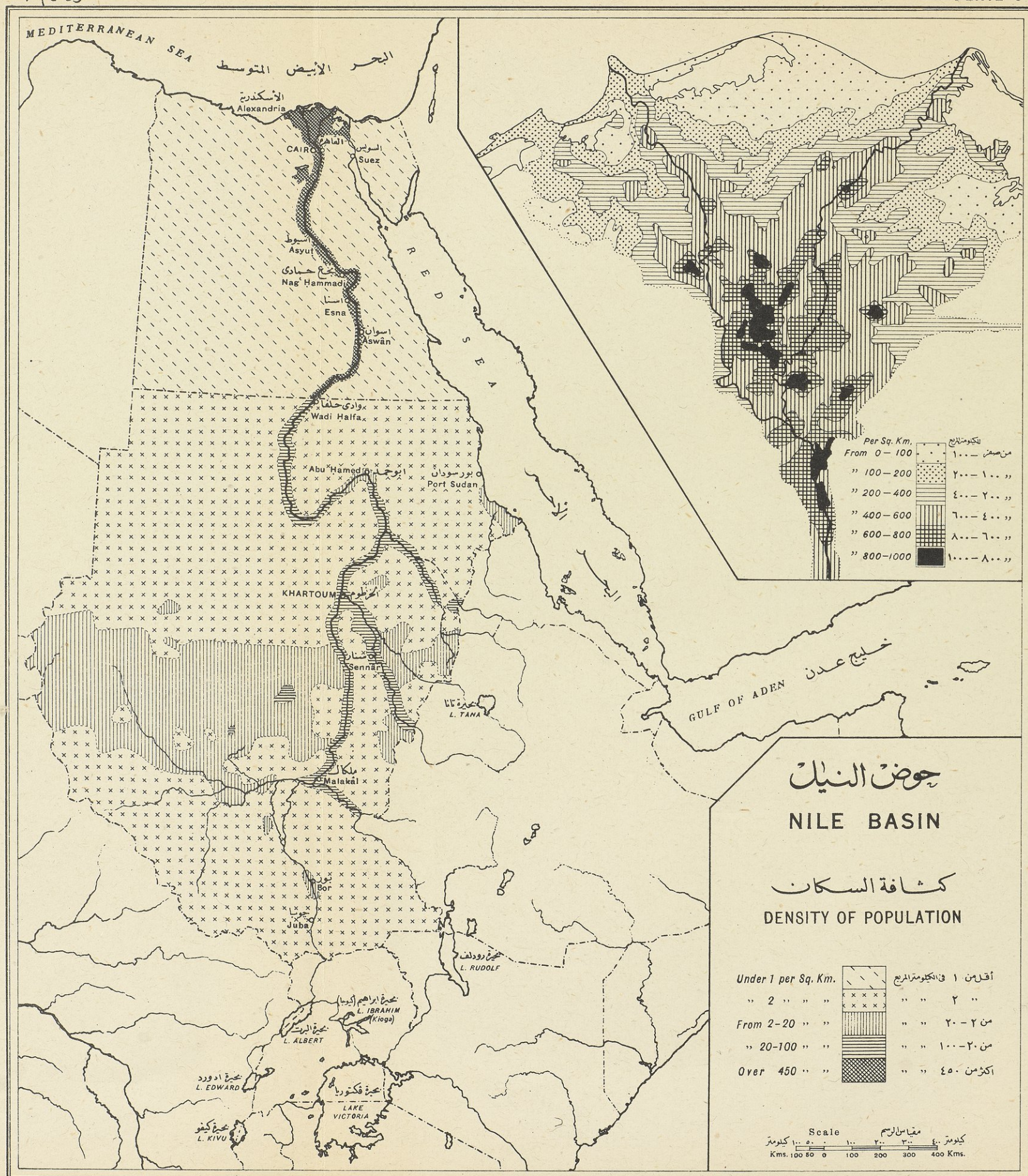


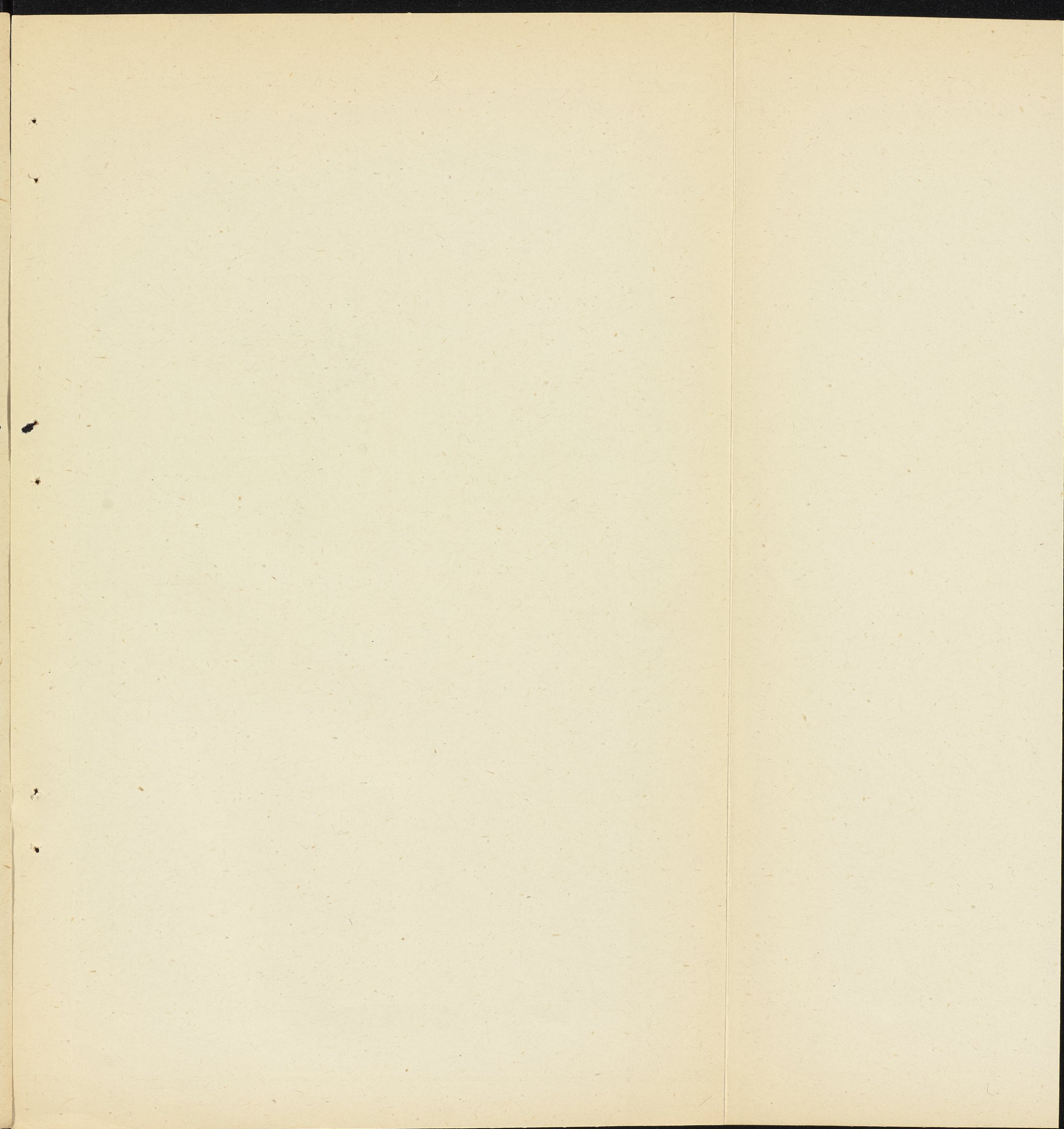








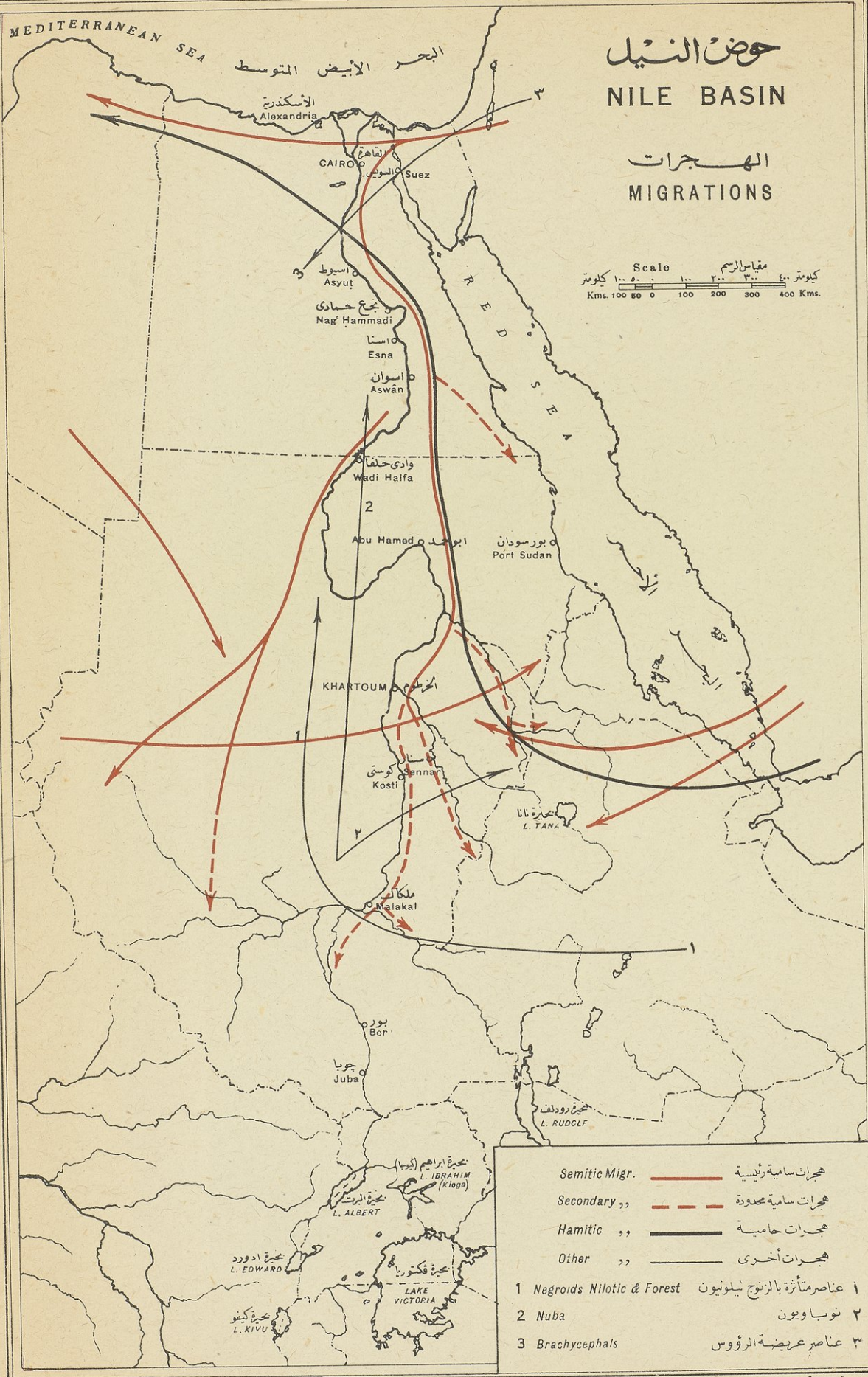


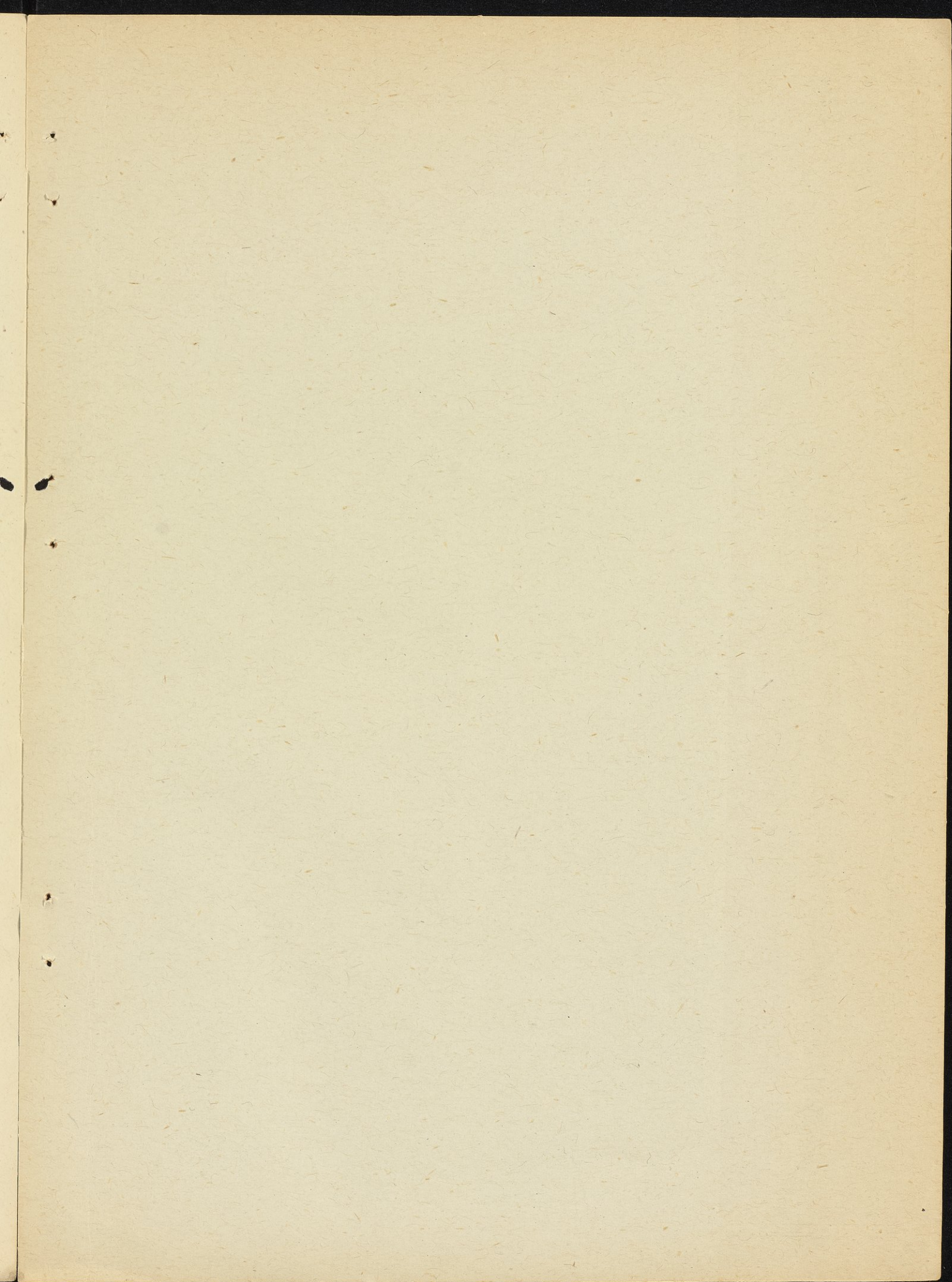


حوض النيل NILE BASIN

الهجرات MIGRATIONS

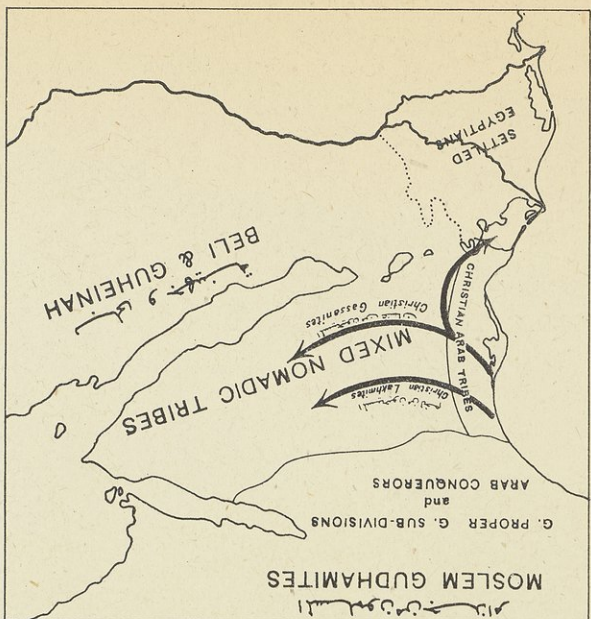
Scale
مقياس الرسم
كيلومتر ٤٠٠ ٣٠٠ ٢٠٠ ١٠٠ ٥٠ ٠
Kms. 100 80 0 100 200 300 400 Kms.



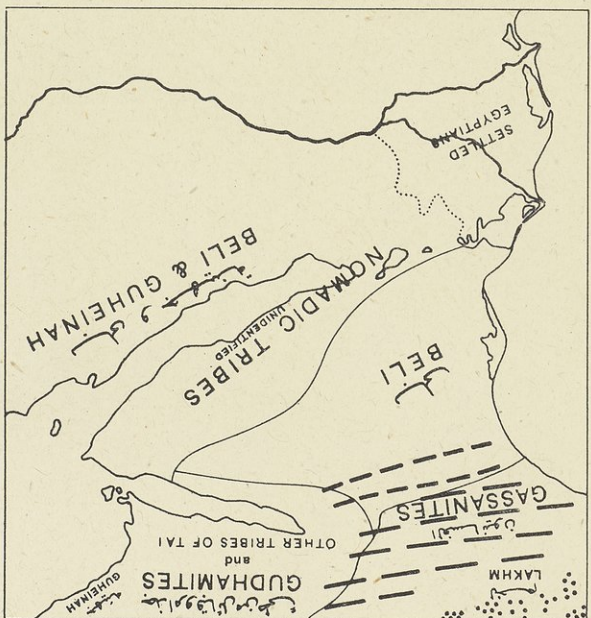


ARAB DRIFTS

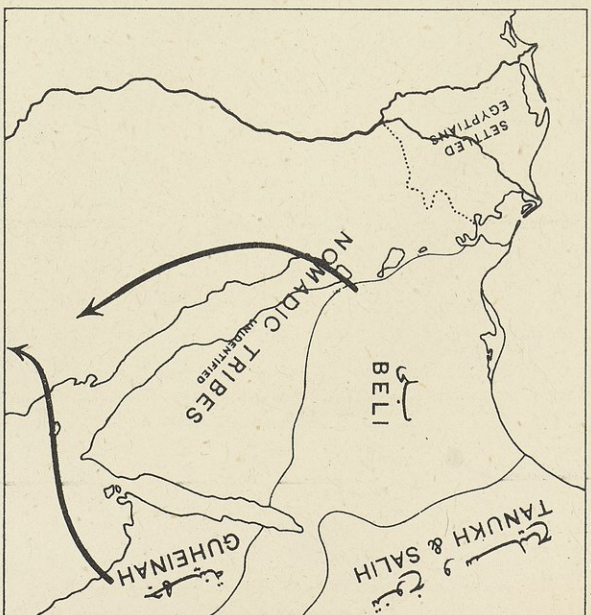
الهجرات العربية



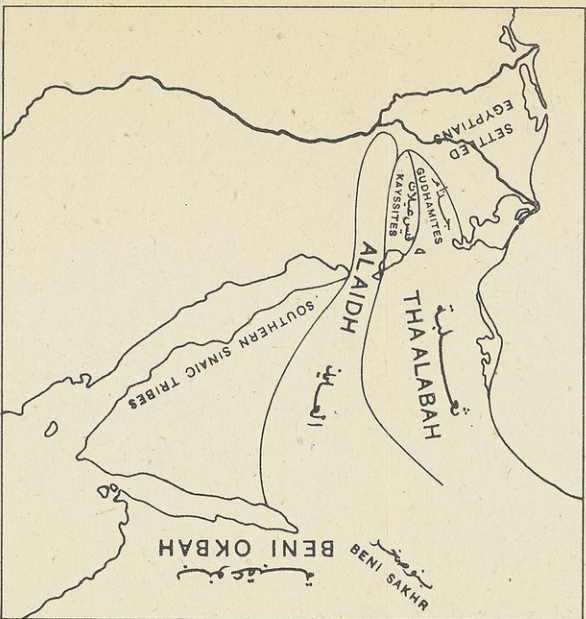
توزيع القبائل العربية قبل الفتح الإسلامي
Before the Arab Conquest of Egypt
G. GUDHAMITES



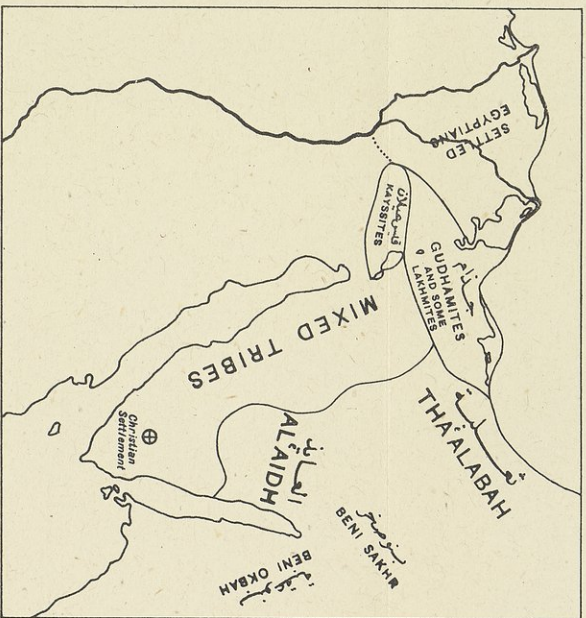
التيمة الأولى لـ بني كهلان
About the 2nd or 3rd Century A. D.
الهجرة الأولى لـ بني كهلان



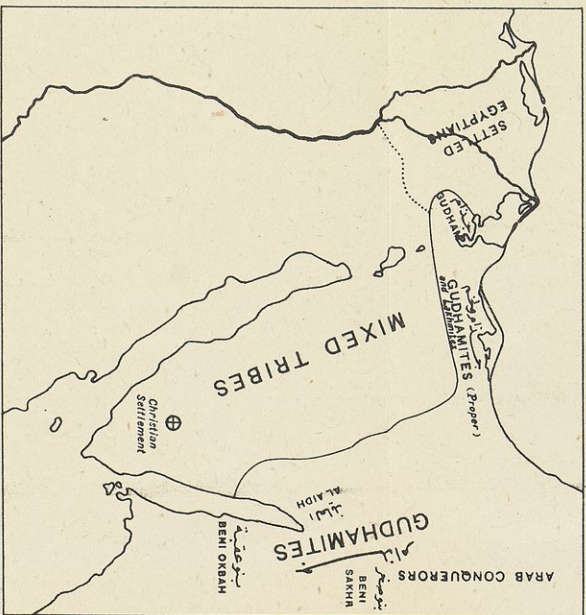
التيمة الأولى لـ العرب الجنوبيين (حسب)
Earliest Southern Arab Drift.
The Himyaritic Branch of Kuda's (about the first Century A. D.)



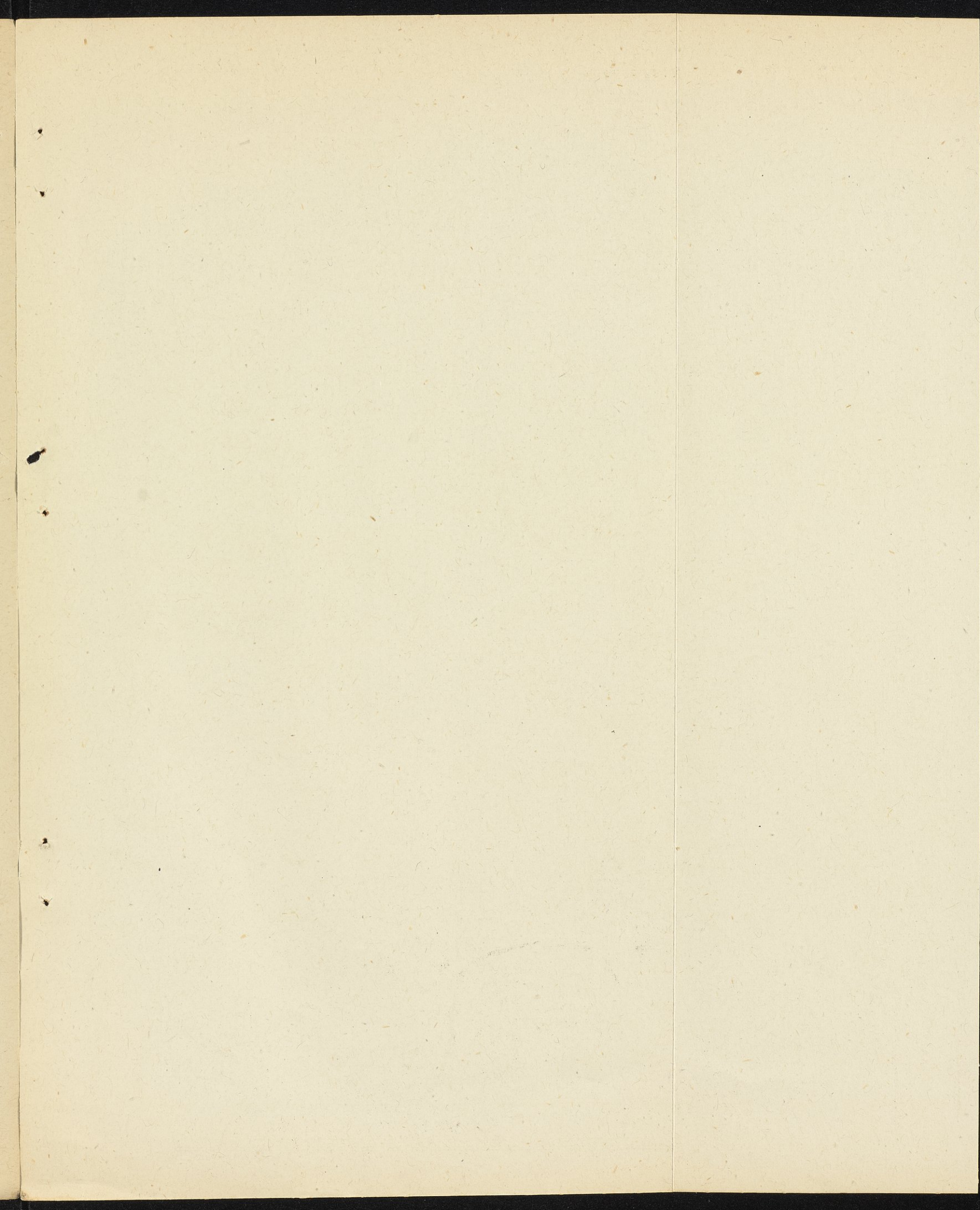
توزيع القبائل العربية في منتصف القرن الثالث الميلادي
About the Middle of the 13th Century A. D.



توزيع القبائل العربية في منتصف القرن الثامن الميلادي
About the Middle of the 8th Century A. D.



توزيع القبائل العربية عقب الفتح الإسلامي
Immediately after the Arab Conquest of Egypt



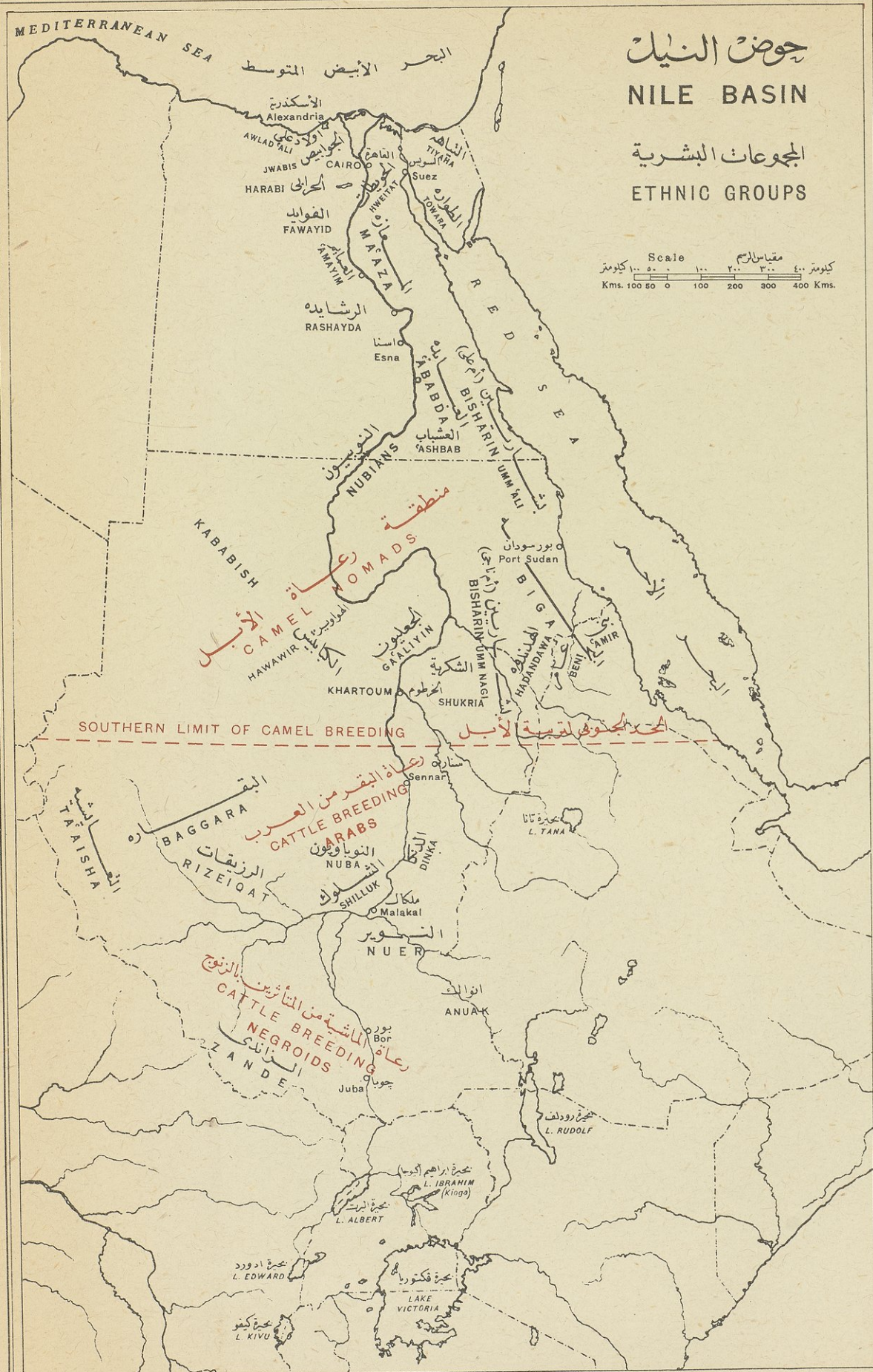
حوض النيل

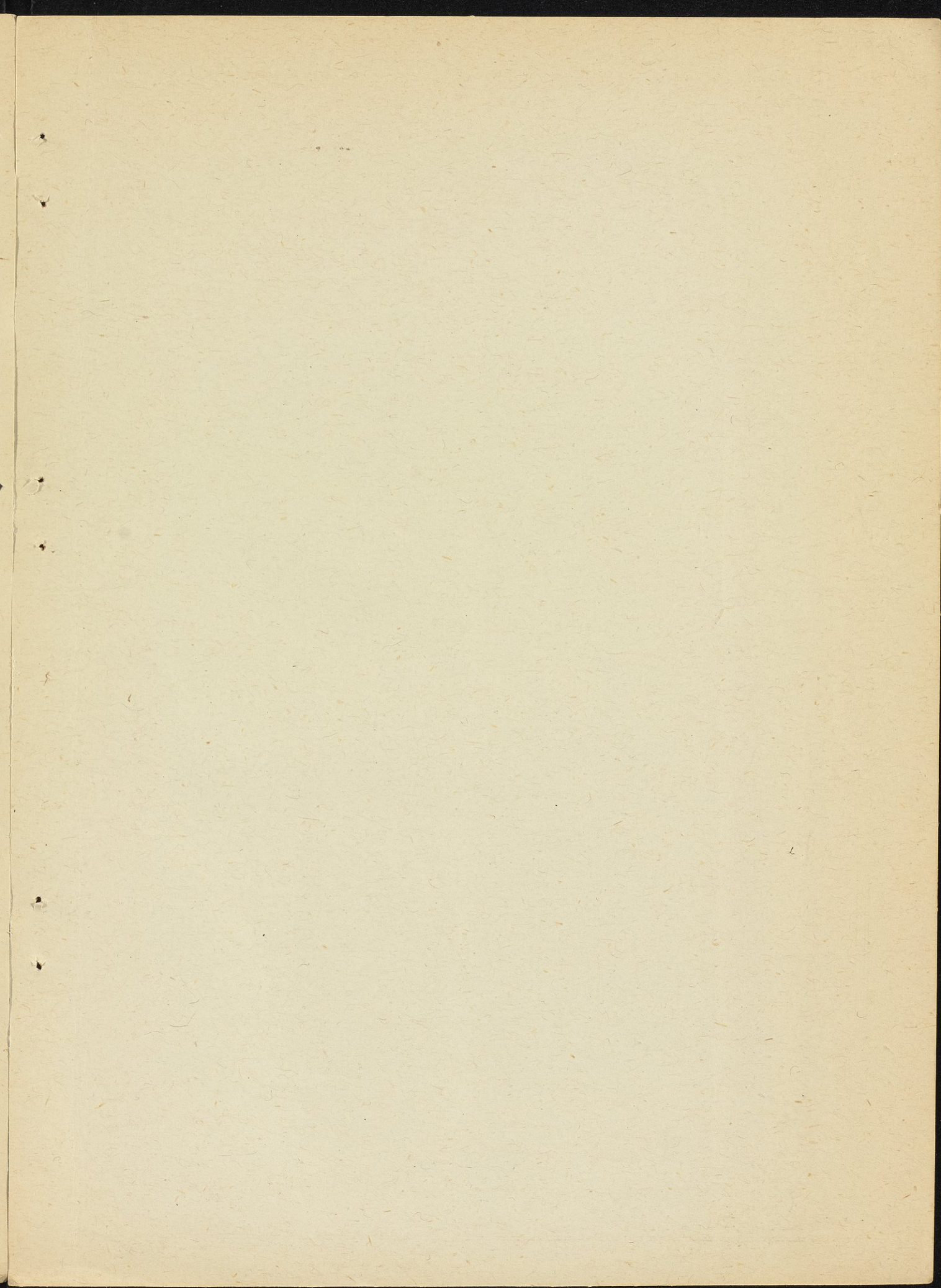
NILE BASIN

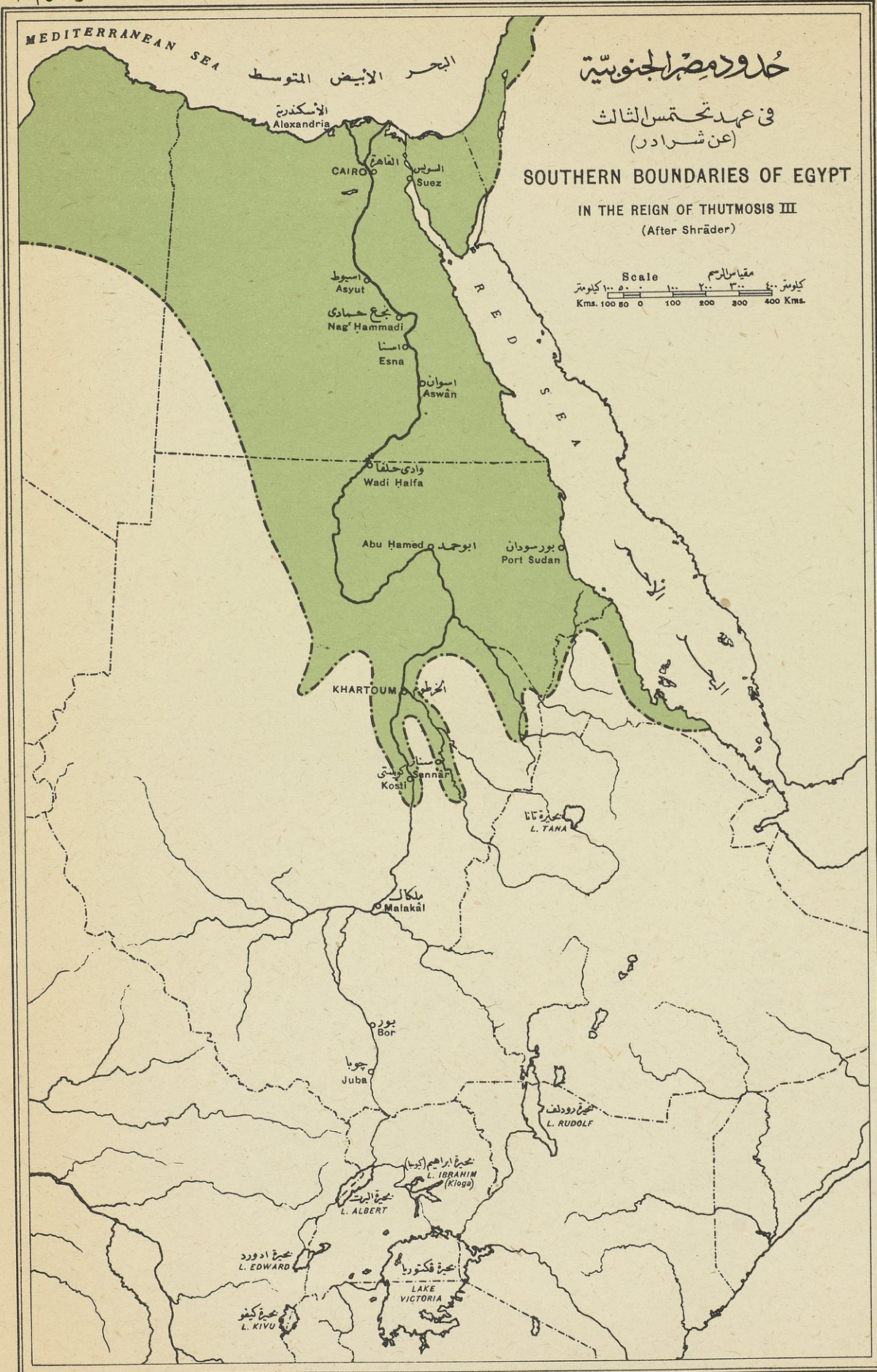
المجموعات البشرية

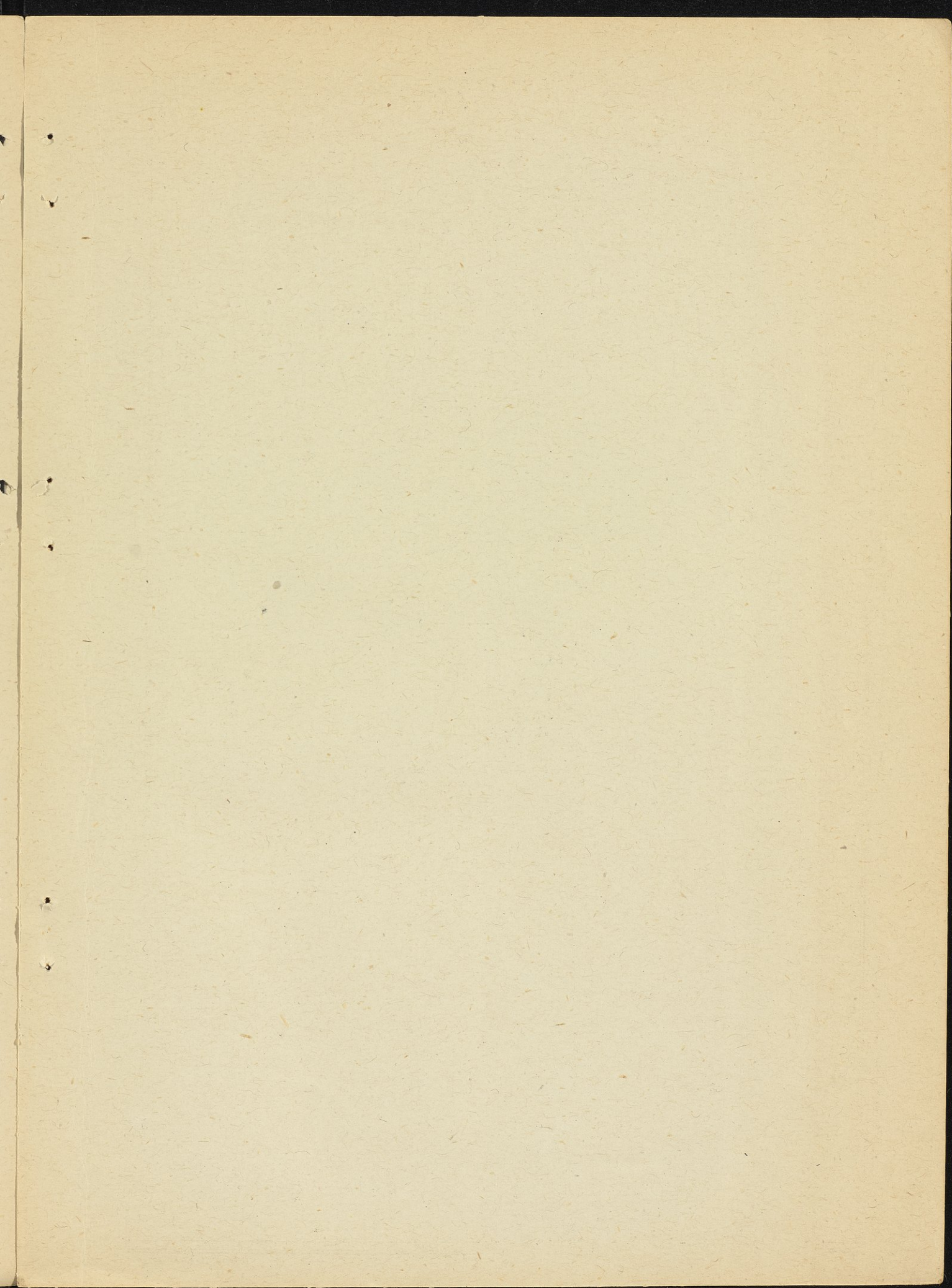
ETHNIC GROUPS

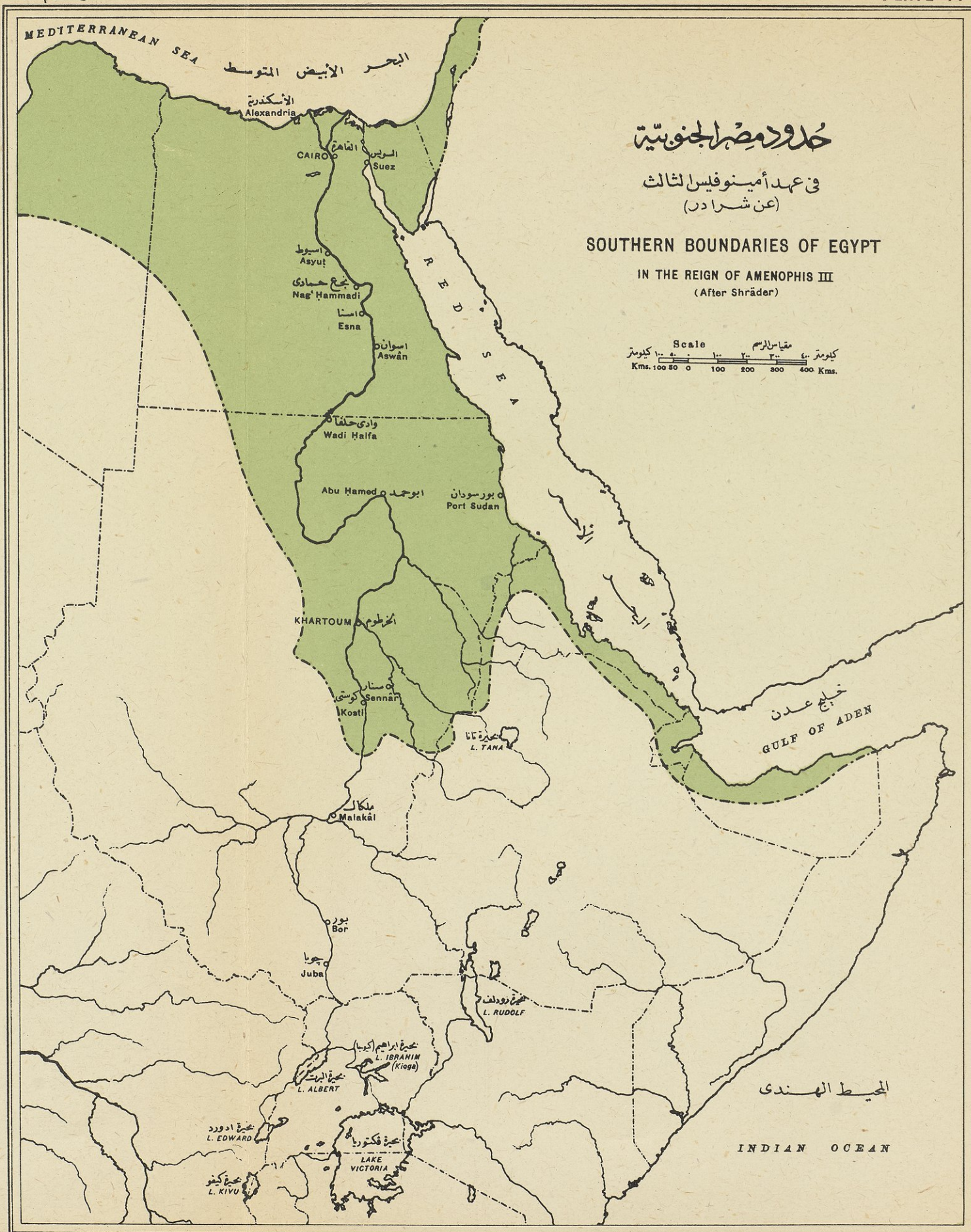
Scale
مقياس الرسم
Kms. 100 50 0 100 200 300 400 Kms.

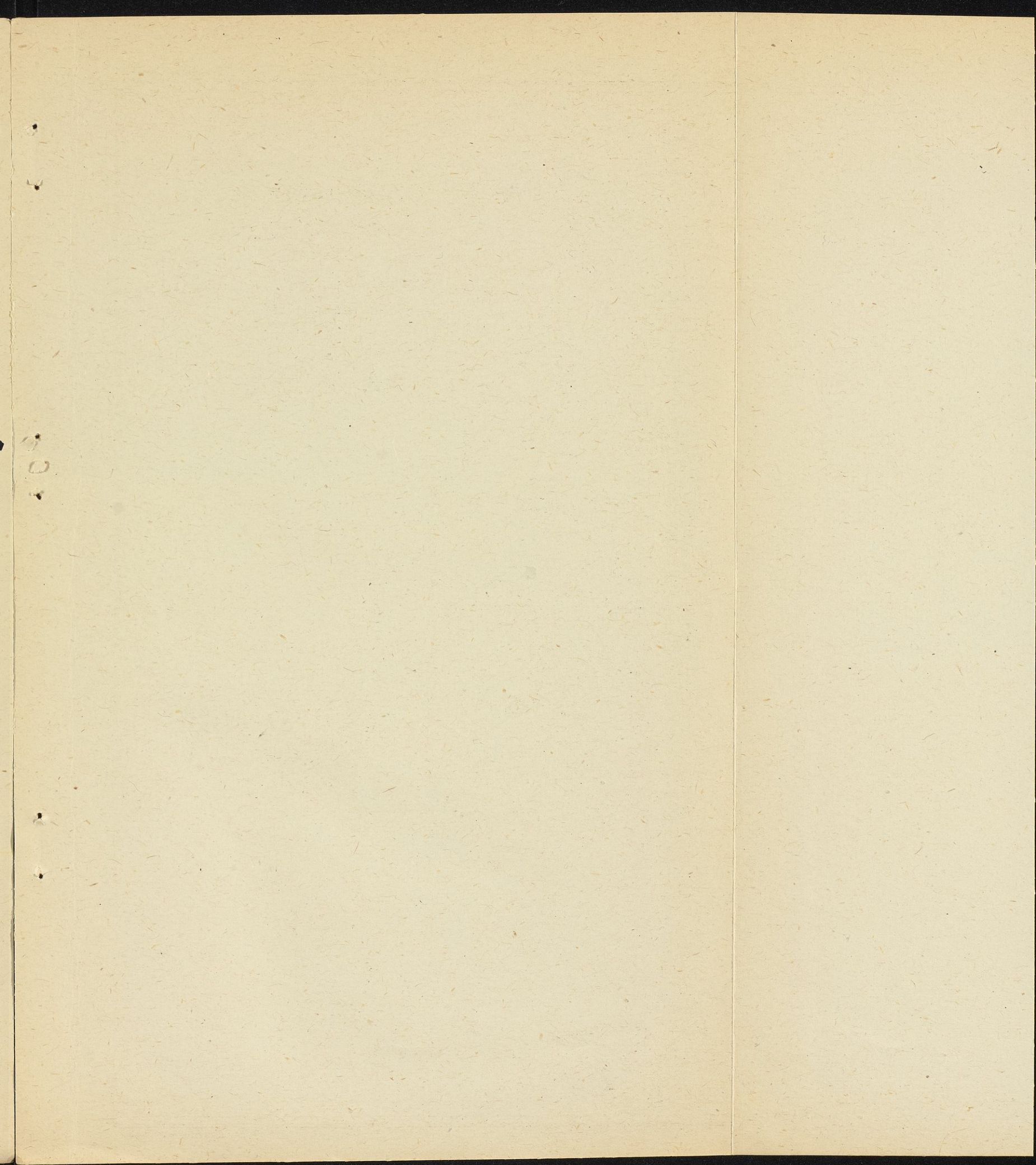


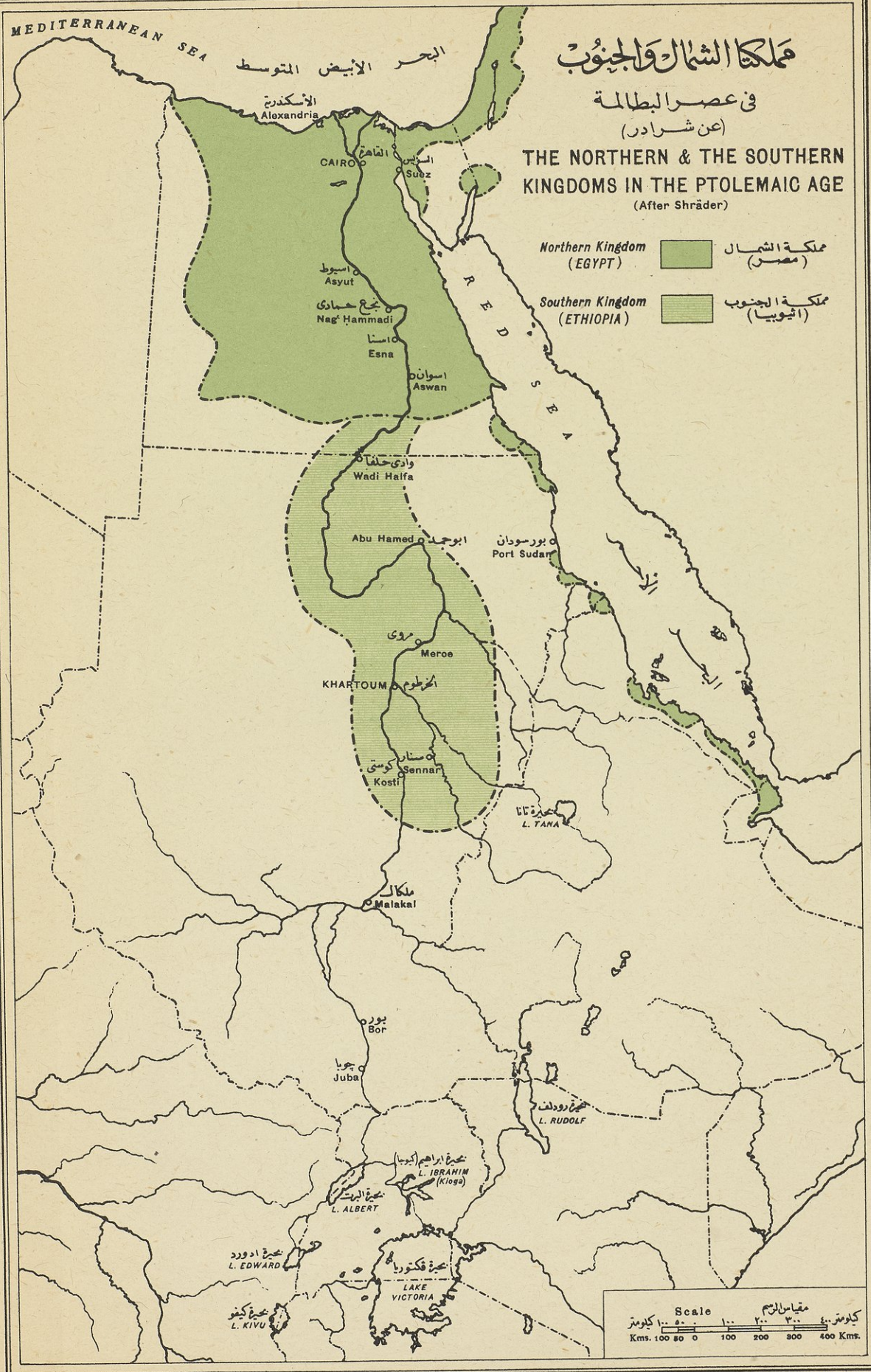


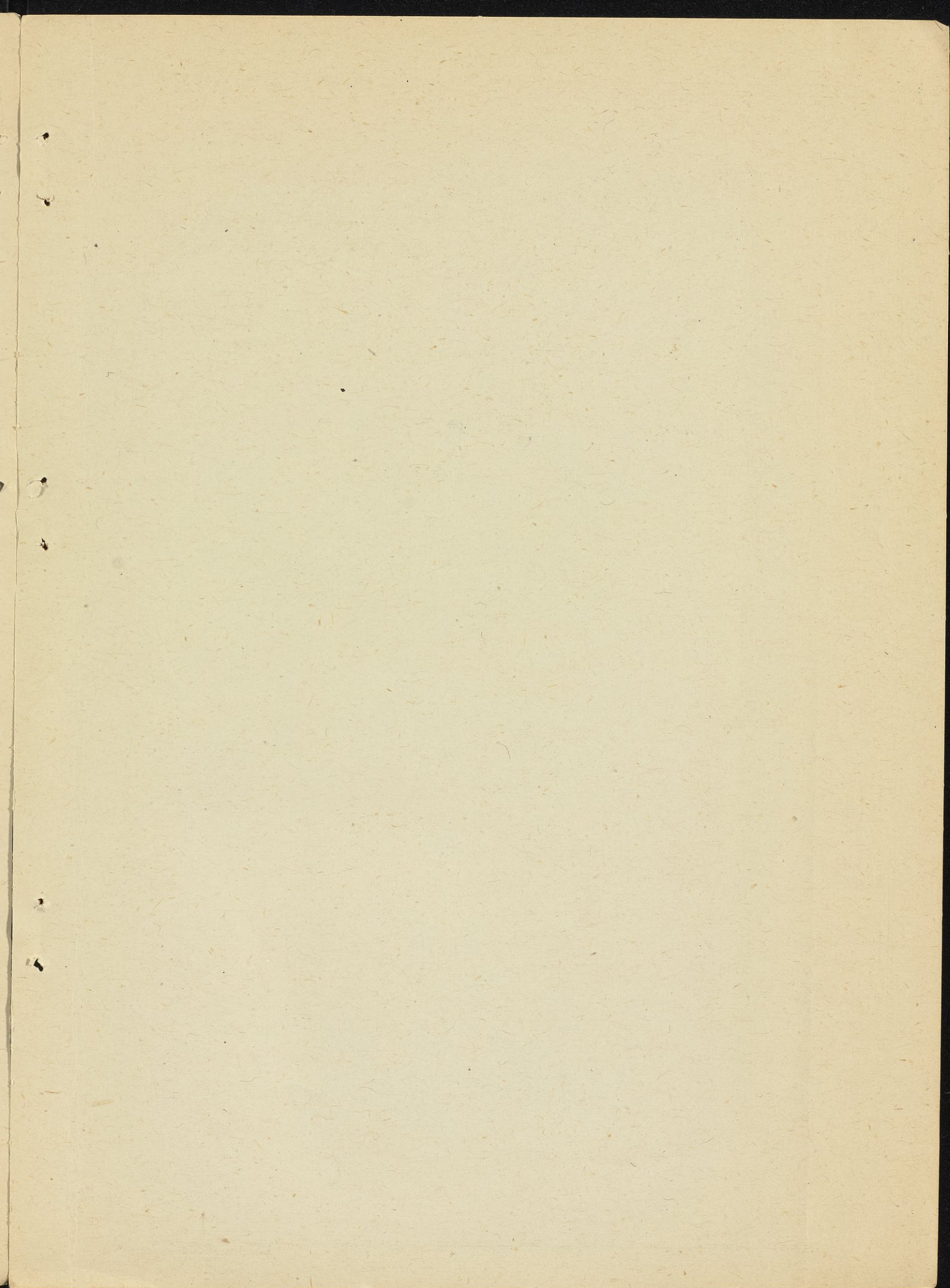


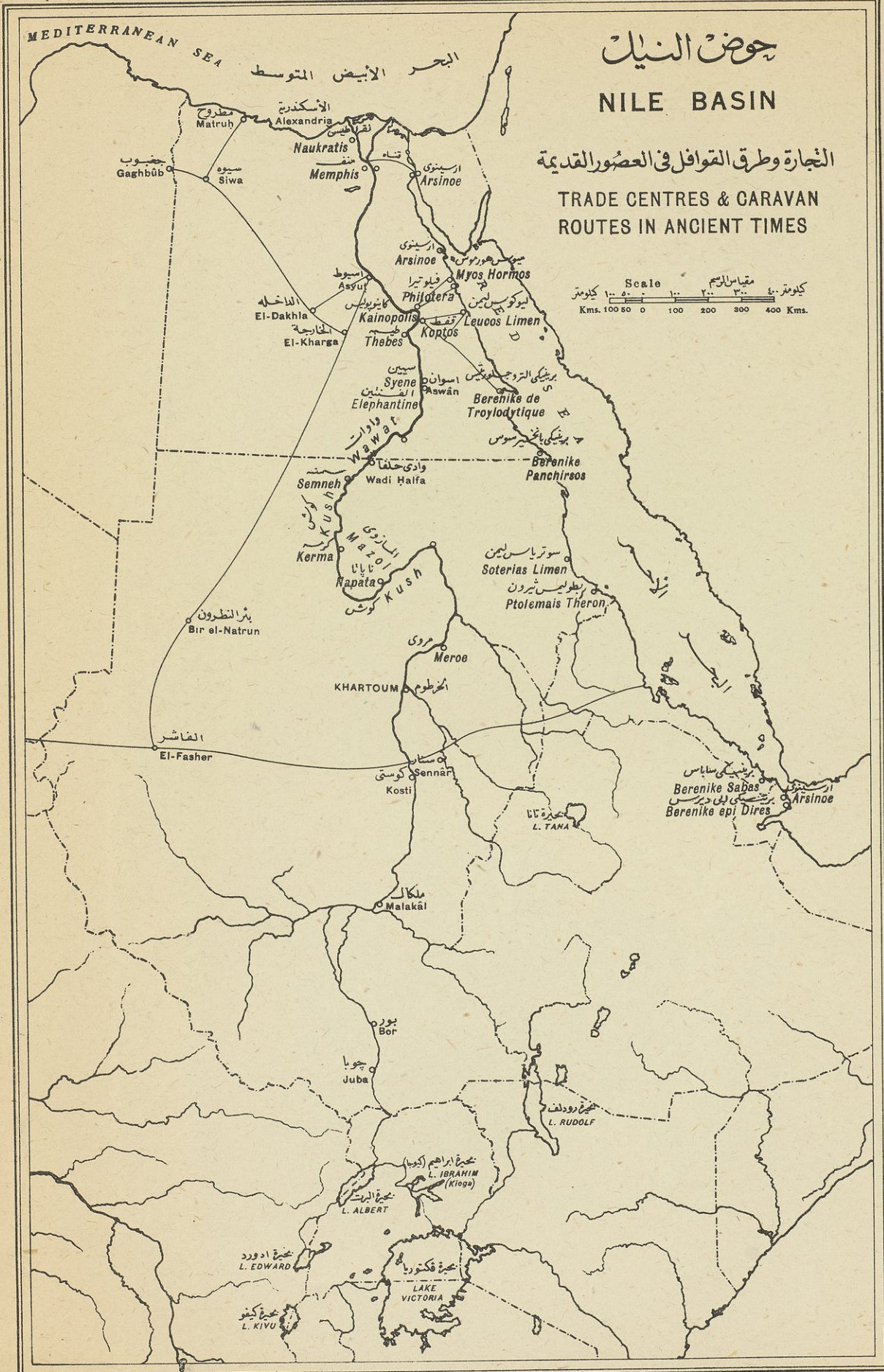


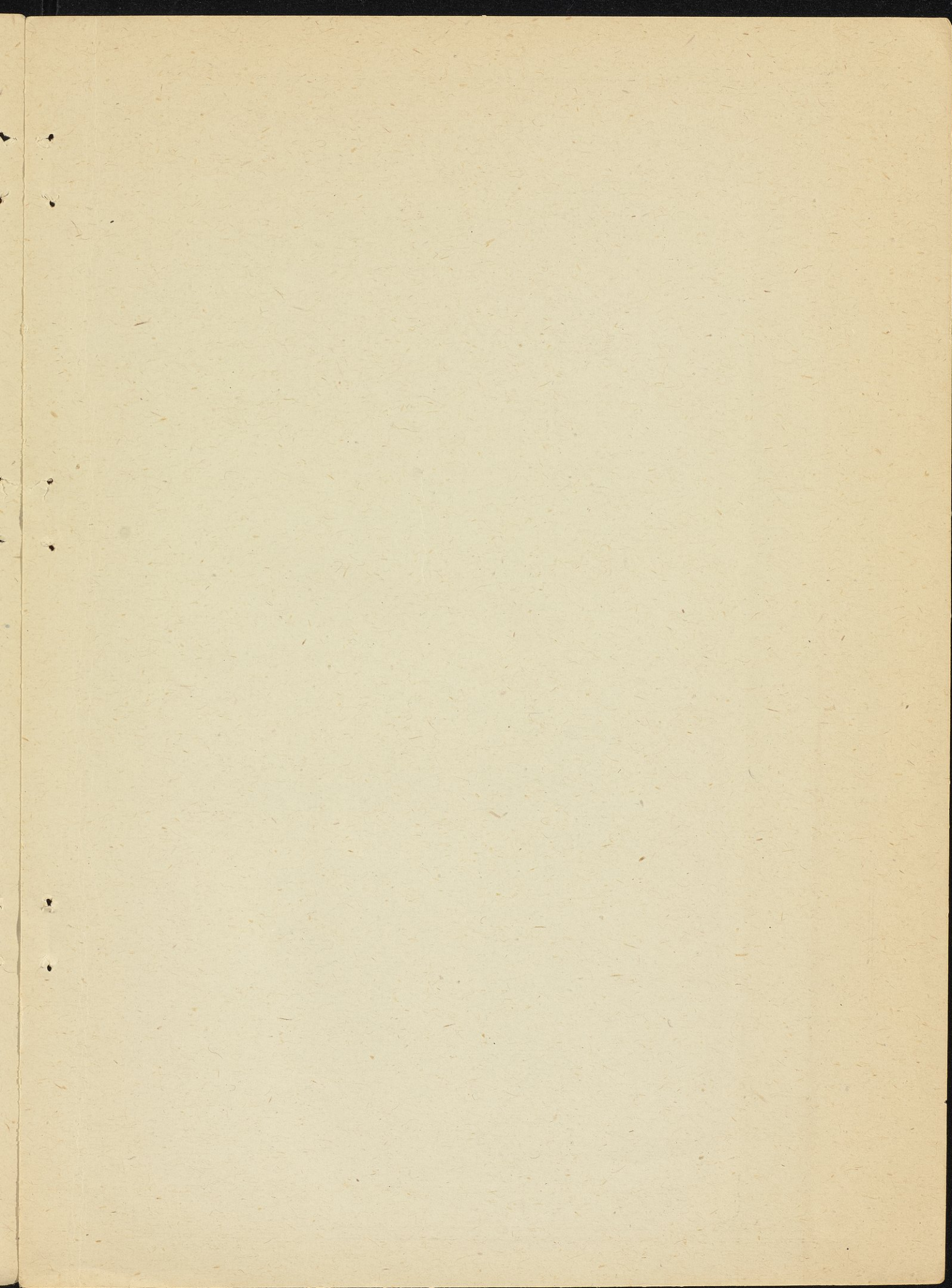


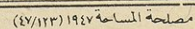


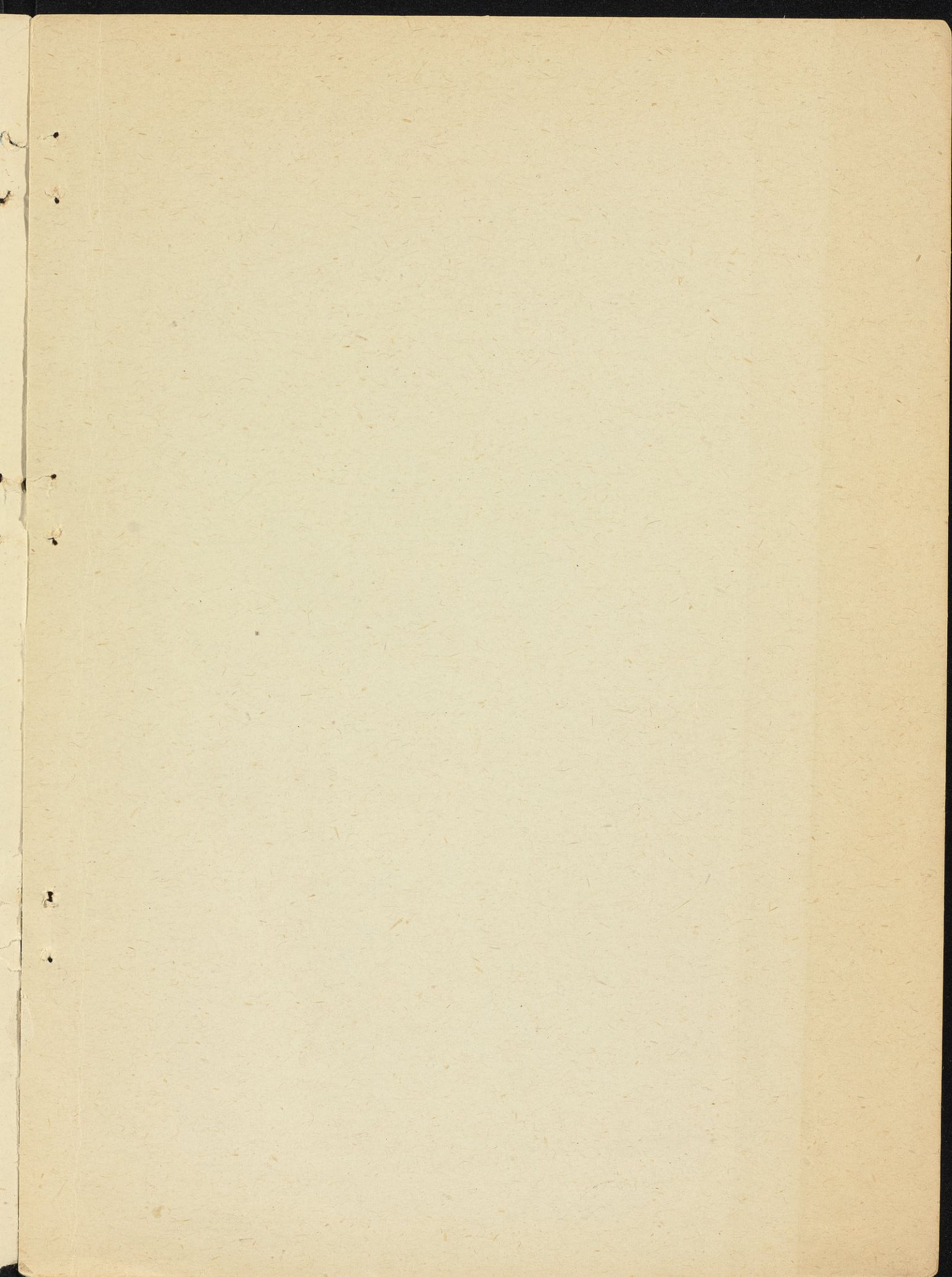


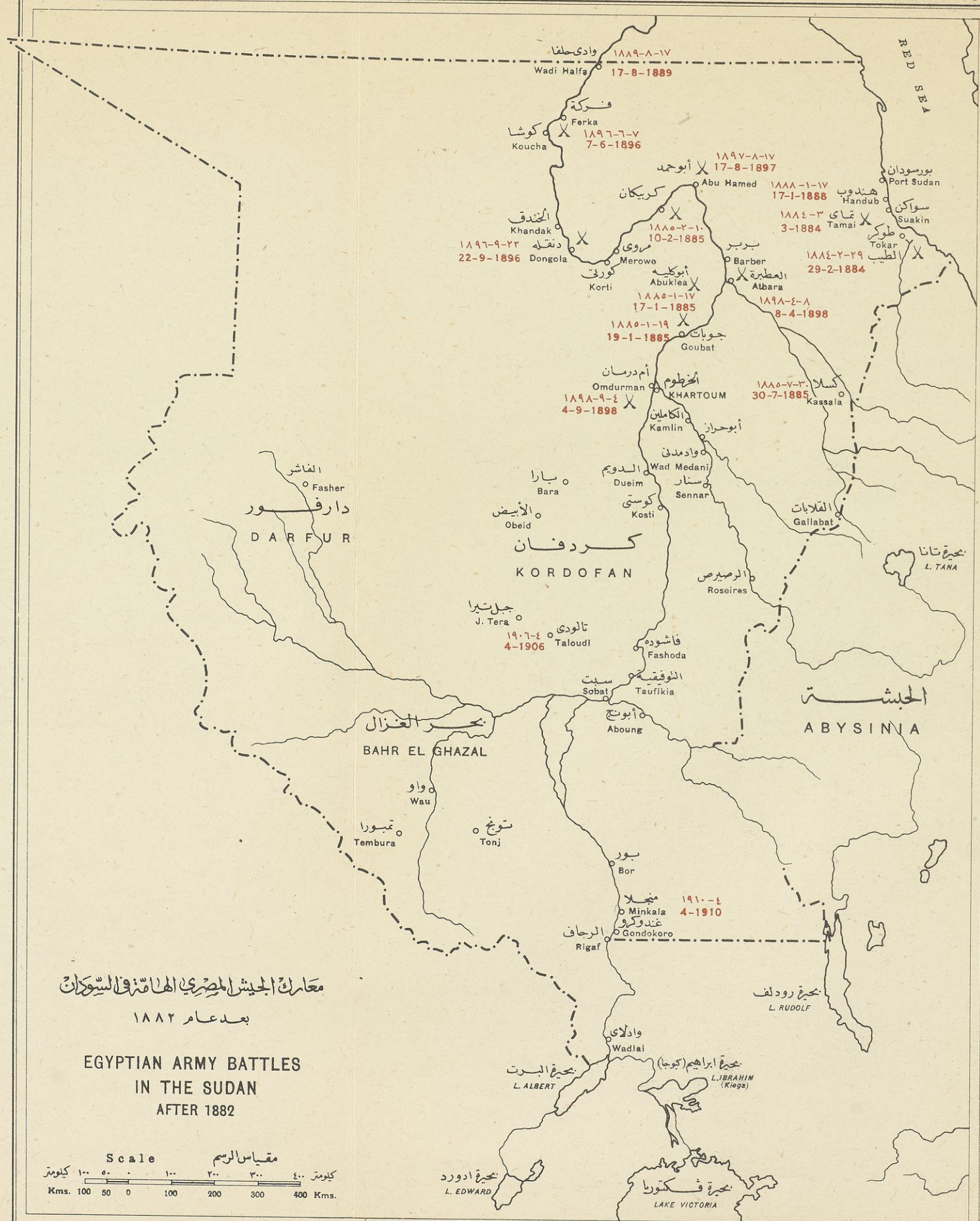


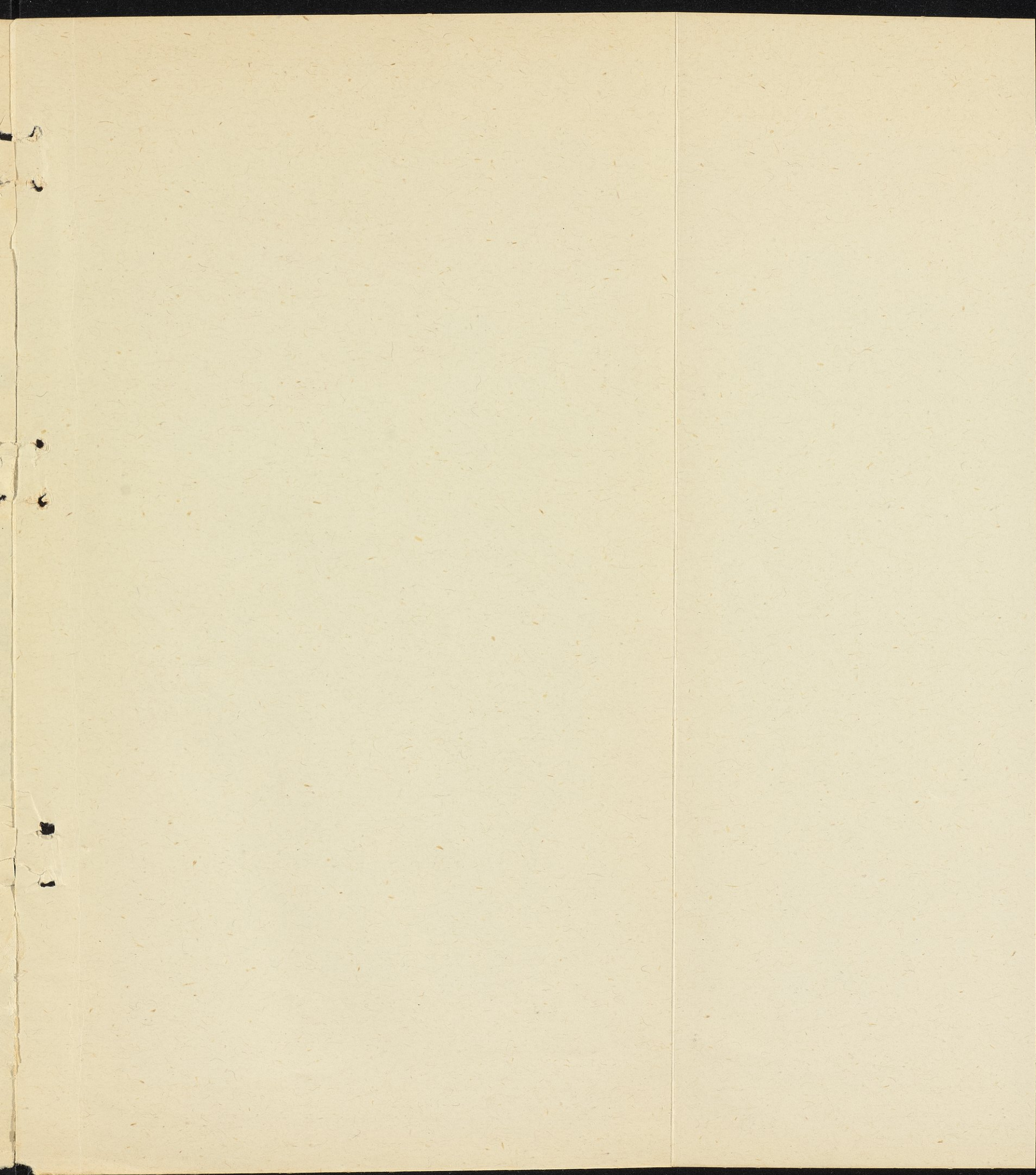


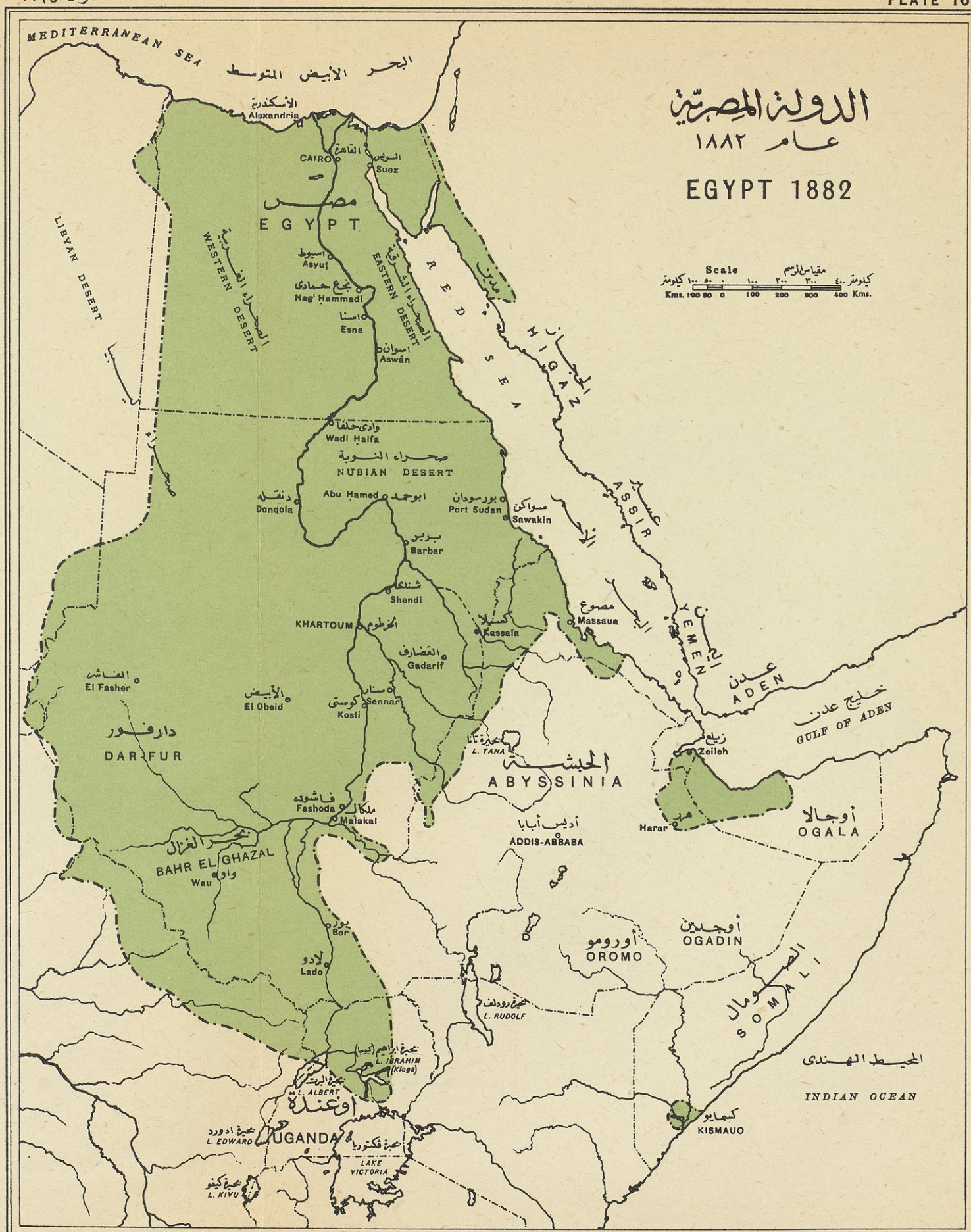














N. Y. U. LIBRARY

Date Due

[illegible]

Demco 38-297

W V II LIBRARIUS

NYU - BOBST



31142 02821 9676

DT82.5.S8 .W5

Wa'adat Wadi al-Ni :